بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات النحويّة واللُّغويّة

الوهم واللّبس وأثرهما في الأحكام النّحويّة والصرفيّة

(دراسة نحويّة صرفيّة تحليليّة)

بحث مقدّم للحصول على درجة الماجستير في اللّغة العربيّة

(تخصص النّحو والصّرف)

إعداد الطـــالب : عطيّة محمّد عطيّة عبد الله

إشراف الدكتور : سليمان يوسف خاطر

العام الجامعي

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

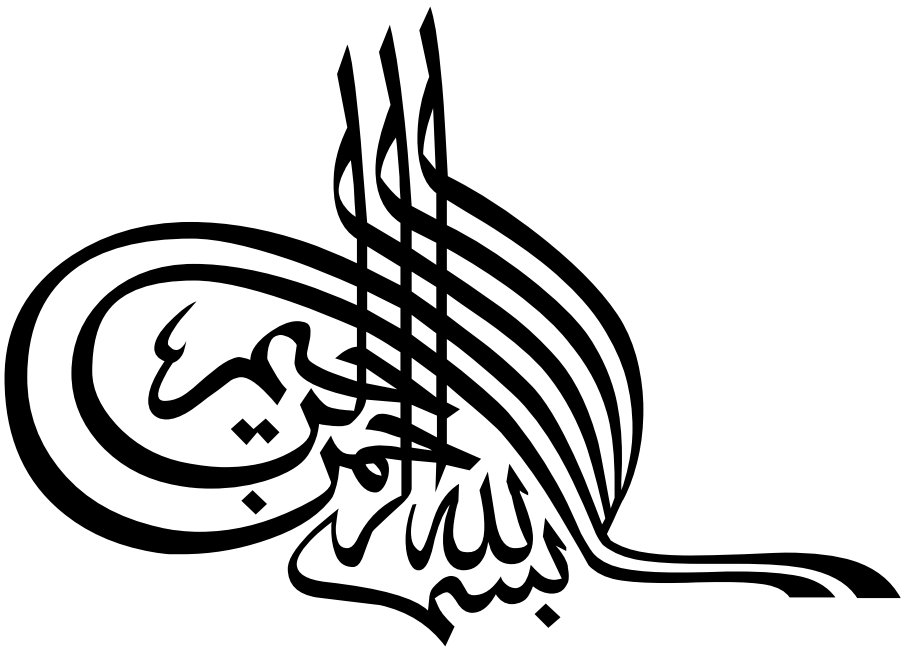
بسم الله الرحمن الرحيم

آية

قال تعالى :

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾

صدق الله العظيم

الآية ٨٥ من سورة الإسراء

شكر وتقدير

الحمد لله الّذي بشكره تدوم النعم ، وبتقواه تُفتح أبواب المعارف ، وتتفجّر ينابيع الحكم ، والصلاة والسلام على نبيّنا الأكرم ، رسول العرب والعجم محمّد ابن عبد الله وآله وصحبه وسلم ، وبعد : فوفاءً بالجميل ، وعرفاناً بالفضل لأهل الفضل والتزاماً بقول الله تعالى : ﴿ **فمن شكر فإنّما يشكر لنفسه** ﴾ [1] ، واستئناساً بحديث النبيّ ﷺ : ((من لا يشكر الناس لا يشكر الله ، ولا يعرف الفضل لذوي الفضل إلاّ أهل الفضل)) [2] أقدّم وافر الشكر والتقدير – والشكر لله تعالى من قبل ومن بعد – لأستاذي وشيخي الجليل الدكتور/ سليمان يوسف خاطر الّذي عرفته شيخاً للعربيّة في حلقات العلم قبل قاعات الدراسة ، ونهلت من فيض علمه الغزير المقدّمات قبل المطولات وقرأت عليه المنثور قبل المنظوم ، فوجدته مربّياً وموجّهاً ومرشداً ، ومُحباً إلى العربيّة وأهلها ، فله منّي جزيل الشكر والتقدير على ذلك ، وعلى كريم تفضّله بالإشراف على هذا البحث منذ أنْ كان فكرة تدور بالخلد إلى أنْ وصلت هذه المرحلة ، فأدامه الله ذخراً لطلاب العلم ، ومنهلاً عذباً يرتشفون منه العلوم والمعارف .

والشكر موصول إلى أسرة جامعة أم درمان الإسلاميّة ، وبالأخصّ كليّة اللّغة العربيّة متمثلةً في عميدها البروفسور محمّد أحمد علي الشامي الّذي أفادنا كثيراً بتوجيهاته السديدة الشاحذة للهمم المستمدّة من خبرته الطويلة منذ أنْ كنت طالباً بالدراسات الإضافيّة ، ومن خلال السنة التمهيديّة .

وأخصّ بالشكر الدكتور محمّد غالب عبد الرّحمن الّذي نمّى فينا ملكة النظر والتأمّل في كتب التراث ، وكيفيّة استخلاص واستنتاج المعلومة من النصّ من خلال السنة التمهيديّة ، كما استفدت كثيراً من عصارة فكره ، وغزارة علمه

---

[1] سورة النمل الآية ٤٠ .

[2] الحديث أخرجه أبو داؤود ، كتاب الأدب ، باب في شكر المعروف ، حديث رقم ١٩٥٤ . وسنن الترمزي ، كتاب البر والصلة ، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك ، حديث رقم ١٩٥٤ .

الّذي أودعه في أطروحته الضخمة (رسالة الدكتوراه) أسلوباً ، وفكـــراً ومنهجـــاً وترتيباً .

كما لا يفوتني أن أتقدّم بالشكر الجزيل لإدارة مكتبة الجامعـــة الإســـلاميّة وبالأخصّ الأخ/ محمّد بشير على ما قدّمه من العـــون والمســـاعدة ، والإرشـــاد والتوجيه في مختلف مراحل البحث الدراسيّة .

والشكر والعرفان أخيراً لكل من قدّم لهذا البحث يداً ، أو عوناً ، سواء أكان ذلك بإبداء رأيٍ ، أو توثيق كلمةٍ ، أو بنصح وإرشـــاد ، أو بتنبيـــه إلـــى فائتـــةٍ وشاردة ، فلهم منّي حسن الثناء ، ومن الله الجزاء الأوفر ، والثواب الأعظم .

الباحث

مقدّمة

الحمد لله الّذي رفع درجات من انخفض لجلاله ، وفتح بركاته لمن انتصب لشكر إفضاله وإنعامه ، والصلاة والسلام على المبعوث كافّة للناس ، المنزّل عليه قرآن عربي غير ذي عوج ولا انتقاص ، ليبدد به ظلمات الجهل ، وليدفع به الوهم والالتباس ، ولينحو بهم نحو الجادّة ، وليصرفهم عن نزغات الوسواس الخنّاس صلاةً وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم انقطاع الأنساب والأجناس ، وبعد : فقد شاءت إرادة المولى عزّ وجلّ أنْ ترتبط اللّغة العربيّة بظواهر لغويّة متعددة ، بعضها ذو أثر إيجابي عليها لكونه من وسائل إيضاحها وإبانتها كظاهرة الإعراب والنبر ، والتنغيم ، ونحوها ، وبعضها ذو أثر سلبي عليها لكونه من معوقات الإيضاح والتواصل والإبانة كظاهرتي الوهم واللّبس اللتين هما موضوع هذه الدراسة المتواضعة .

وتكمن أهميّة دراسة هذا الموضوع في أهميّة دراسة اللّغة العربيّة نفسها على وجه العموم ، والنحويّة منها على وجه الخصوص لارتباطه بالدرس النحوي والصرفي ، وشيوعه في أبوابهما ، وإذا كان الغرض الأساس من وضع القواعد النّحويّة ضبط الانحراف اللّساني وصونه عن الخطأ واللّحن في الكلام العربي فإنّ هذه الدراسة تبرز وجهاً مشرقاً آخر لهذه القواعد ، كان حاضراً في مخيلة عباقرة النّحاة ، ولم يغفلوا عنه إبّان عصر تقعيد القواعد وتقنينها ، والمتمثّلة في وضع الضوابط والمحاذير الّتي تمنع من الوقوع في اللّبس والخلط بين المعاني وتُحصّن الخاطر من السقوط في الوهم والتردد ، ومن انصراف الذهن إلى غير المراد .

أسباب اختيار الموضوع :

وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع عدّة أسباب منها :

١/ قصدت أنْ أنأى بنفسي عن التكرار والتشابه في الأبحاث النّحويّة إلى الجدّة والطرافة ، وهما من مستحسنات البحث العلمي .

٢/ شمول الموضوع لجلّ الأبواب النّحويّة والصرفيّة ، مما يتيح الفرصة للباحث أنْ يطّلع على أكبر قدر ممكن من كتب التراث وأمهاتها .

٣/ ظلّ الموضوع حبيساً في الأبواب النّحويّة والصرفيّة ، ولم يلق العناية الكافية لدى الباحثين ، والدارسين ، فوجد الباحث ضالته فيه بمساعدةٍ من مشرف الرسالة وتوجيهه .

الدراسات السابقة :

لم يقف الباحث – في حدود اطّلاعه – على دراسة سابقة لهذا الموضوع من هذه الزاوية ، غير أنّ هنالك مؤلّفاً للدكتور / عبد الله أحمد جاد كريم بعنوان : التوهّم عند النحاة، وهو دراسة تأريخيّة لظاهرة التوهّم ، يدور محورها حول ما يسميّه النّحاة بالعطف على التوهّم . إضافة إلى مؤلّف آخر للدكتور/ مهدي أسعد عرار ، بعنوان : ظاهرة اللّبس في العربيّة ، وهي دراسة لغويّة شاملة استعرض فيها المؤلّف اللّبس الواقع في سياقات الجمل ، والأسلوب والمعاجم ، ونحوها .

أهداف البحث :

أمّا عن أهداف البحث فبالإضافة إلى الهدف العام – وهو زيادة الحصيلة المعرفيّة والعلميّة – يمكن أنْ نوجزها في الأتي :

١/ تجميع منظّم لشتات الموضوع ، وهو واحد من أهداف التأليف .

٢/ تقديم صورة تاريخيّة موجزة ، ومترابطة عن الوهم ، وتاريخ ظهوره وشيوعه في الدراسات النّحويّة والصرفيّة .

٣/ توضيح العلاقة بين الوهم واللّبس .

٤/ محاولة تتبعهما بين الأبواب النّحويّة والصرفيّة للوقوف على ما اشترطه النّحاة من شروط ، وعلى ما وضعوه من الضوابط والمحاذير الواقية من الوقوع في الوهم واللّبس .

منهج البحث :

سلكت في هذا البحث عُدة مناهج لاقتضاء البحث لذلك فلجأت للمنهج الاستقرائي في قراءة ما توافر لدي من معلومات عن هذا الموضوع ، ثمّ المنهج الوصفي في عرض أراء العلماء ، ثمّ المنهج التحليلي في دراسة الموضوع دراسة شاملة لجوانبها المختلفة . وقد حرصت كل الحرص على التمثيل قدر المستطاع وربّما وضعت بعض الأمثلة من عندي لتوضيح ما يحتاج إلى الإيضاح ثمّ أتبعتها

بشاهد من القرآن أو بنصّ نثري أو شعري ، كما التزمت فيه ترتيب المصادر والمراجع على الحروف الهجائيّة بحسب اسم الكتاب مع استيفاء كل المعلومات المتعلّقة بالطبع إلاّ ما أغفله الناشر ، أو المؤلّف من تاريخ الطبع أو مكانه .

أمّا عن مصادر البحث ومراجعه فهي كثيرة ، ومتنوعة تفاوتت بين تراثيّة ومعاصرة ، وبين نحويّة ، وصرفيّة ، ولغويّة ، ومراجع في فقه اللّغة ، وعلم القراءات ، والتفاسير ، والأدب ، وكتب للتراجم ، وغيرها ، وسوف أرفق قائمة للمصادر والمراجع في الصفحات الأخيرة من هذا البحث ضمن الفهارس العامة .

الصعوبات :

وعندما شرعت في إعداد بحثي هذا لم أجد الأمر ميسوراً ، ولا الطريق ممهّداً أمامي فقد اعترضت طريقي عدة صعوبات منها :

١/ توزيع مادة البحث بين طوائف عدّة ، من نحويين ، وصرفيين ولغويين ، ممّا جعل مسالكه وعرة ، تحتاج من الباحث إلى الصبر والمصابرة.

٢/ افتقار المكتبة العربيّة لمصادر متخصصة ، ومستقلّة عن موضوع البحث ، فقد جاءت مادته مبعثرة وموزّعة على كثير من الكتب والمراجع .

٣/ ارتباط الموضوع ارتباطاً وثيقاً بالعلل النّحويّة الّتي محلّها الحواشي والتقريرات ، ممّا يستدعي استجلاء المعلومة واستخلاصها إطالة فكر ، ومعاودة نظر وتأمّل . وعلى الرغم من تلك الصعوبات الّتي كنت أتوقعها فقد عقدت العزم على اجتيازها باذلاً في سبيل تحقيق هذه الغاية كل ما استطعت بذله من جهد ووقت مستأنساً بقول الشّاعر : [١]

لأستسهلنّ الصعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلاّ لصابر

---

[١] البيت بلا نسبة لقائل معيّن ، في ابن عقيل ، ٢/ ٣٤٦ ، وشرح شواهد المعني ، ١/ ٢٠٦

خطّة البحث :

سار البحث وفق خطّة محدّدة قسّمت فيها الدّراسة إلى تمهيد ، ومقدّمة وأربعة فصول ، وخاتمة ، واستهللت التمهيد بنبذة قصيرة عن نشأة النّحو والدوافع والأهداف ، ثمّ أعقبتها بتعريف النّحو والصرف وبيان العلاقة بينهما وبيان مكانة النّحو ومنزلته بين العلوم الأخرى ، وتناولت في المقدمة أهميّة موضوع البحث وأسباب اختياري له ، والأهداف ، وبعض الصعوبات الّتي واجهتني ، والمصادر الّتي اعتمدت عليها ، كما وضّحت فيها المنهج الّذي اتّبعته في الدراسة .

أمّا الفصل الأوّل فقسمته إلى خمسة مباحث خصصت فيه المبحث الأوّل للتعريف بمصطلح الوهم من حيث اللّغة والاصطلاح ، وأفردت المبحث الثّاني لتاريخ نشأة الوهم ، وتاريخ ظهوره وشيوعه في الدّراسات النّحويّة والصّرفيّة وبيّنت في المبحث الثالث اختلاف النّحاة حول مصطلح التوهّم ، وعقدت المبحث الرابع لأسباب التوهّم ودوافعه ، ثمّ ختمت المبحث الخامس بتعريف اللّبس ، وبيان العلاقة بينه وبين الوهم .

أمّا الفصل الثّاني فتحدّثت فيه عن الوهم واللّبس ومستويات اللّغة ، وقسّمت الدّراسة فيه إلى ثلاثة مستويات :

المبحث الأوّل : الوهم واللّبس في المستوى الصوتي ، وتحدّثت فيه عن بعض الظواهر الصوتيّة الّتي تعمل على رفع الإلباس ودفع الإيهام .

المبحث الثّاني : الوهم واللّبس في المستوى الصرفي ، وتناولت فيه القوالب التصريفيّة الّتي تبدو في ظاهرها متّحدة من حيث الهيئة والصورة ، مع اختلافها في المعنى والمدلول ، كقالب مَفْعل ، ومُفْعَل ، وفَعُول ، وفَعِيل ... إلخ .

المبحث الثالث : الوهم واللّبس في التراكيب ، وتعرضت فيه لأسباب غموض سياقات الجمل كخفاء العلامة الإعرابيّة ، وتعذّر تحديد مرجع الضّمير ونحوهما .

أمّا الفصل الثالث فخصصته لدراسة الوهم واللّبس في الأبواب النّحويّة وانحصر الحديث فيه في ثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل : الوهم واللّبس في بعض مرفوعات الأسماء وهي : (الفاعل ونائبه ، والمبتدأ ، والخبر) .

المبحث الثّاني : الوهم واللّبس في منصوبات الأسماء ، وهي : (المفعول فيه ، والمفعول معه ، والحال ، والنداء) .

المبحث الثالث : الوهم واللّبس في باب المعارف ، وهي (الضّمير ، والعلم والموصولات) .

أمّا الفصل الرابع فخصصته لدراسة الوهم واللّبس في الأبواب الصرفيّة وقد اشتمل الحديث فيه على أربعة مباحث :

المبحث الأوّل : الوهم واللّبس في الأفعال (الماضي ، والمضارع) .

المبحث الثّاني : الوهم واللّبس في التثنية .

المبحث الثالث : الوهم واللّبس في التصغير .

المبحث الرابع : الوهم واللّبس في النسب .

ثمّ ختمت هذه الدراسة بخاتمة دونت فيها أهمّ نتائج هذا البحث ، وأتبعتها بقائمة للمصادر والمراجع في مجموعة فهارس عامة تساعد القارئ على الاطّلاع والاستفادة منها .

فهذا جهدي أضعه بين يدي أهل التخصص للتقويم ، ويكفي أنّي قد أخلصت النيّة ، وحسبي أنّي بذلت فيه جهد الطالب المبتدئ ، فإن كنت قد أصبت شيئاً فهذا ما كنت آمله وأرجوه ، وإنْ عدلت عن الطريق ، فربّ كبوة تعقبها صحوة ، والكمال لله وحده ، والعاقل من تعلّم من أخطائه .

وصلِ اللهم وبارك على سيدنا محمّد وآله وسلّم

تمهيد

نشأة النّحو دواعيها وأهدافها

نشأت اللّغة العربيّة في أحضان الجزيرة العربيّة سليمة ، نقيّة من الشوائب ، غير مشوبة بلوثة [١] الأعاجم . وكان أهلها يكتسبون مفرداتها بالسماع ، والتقليد ، من غير حاجة إلى وسيط تعليم أو تعلّم ، معتمدين في ذلك على سليقتهم العربيّة الّتي جُبلوا عليها ، على نحو قول الشّاعر :

ولست بنحويّ يلوك لسانه ولكن سليقيّ أقول فأعربُ [٢]

واستمرّ الحال على ما كان عليه في الجاهليّة من سلامة الألفاظ ، ومتانة اللّغة ، وجمال التعبير ، وتماسك البنية ، حتّى صدر الإسلام . وعندما تمّت الفتوحات الإسلاميّة ؛ انتشر العرب المسلمون في تلك الديار المفتوحة ، وفي معيّتهم ، وصحبتهم الدِّين ، واللّغة فـ" دخل الناس في دين الله أفواجاً ، ودخل الإسلام صاحب الكتاب العربيّ بلاداً غير عربيّة ، ودخل العجم جزيرة العرب عاملين بين المسلمين ، فتعلّم العرب لسان غيرهم ، وتعلّم العجم لسان العرب فنطقوا باللّغة العربيّة وتعلّموها ، ولكن كان نطقهم لحناً ، حيث أنّهم نطقوا بها نطقاً خاطئاً ، يخالف أسس اللّغة العربيّة ، وأحكامها " [٣] . ومن جرّاء هذا التمازج ، والتداخل بدأ اللحن يدب في أوصال العربيّة شيئاً فشيئاً ممّا دفع الحادبين على سلامة اللُّغة من سلف هذه الأمّة أهل الغيرة منها إلى التصدي لهذه الظاهرة

---

[١] اللَّوث : طيُّ الكلام ، وعدم إبانته . قال في لسان العرب : لَوَثَ : أي لوى كلامه ولم يبينه ولم يشرحه . اللسان ، مادة (لوث) .

[٢] شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستر أباذي ، دار الكتب العلميّة بيروت ، لبنان ، ط/ ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م ، ٢/ ٢٨ ، ولم ينسب البيت لقائل معيّن .

[٣] التوهّم عند النّحاة ، د. عبد الله جاد كريم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط/١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م ، ص ١٠ .

الخطيرة الّتي تهدد سلامة اللّغة . وقد أكّد الزبيدي [1] ذلك بقوله : " ولم تزل العرب تنطق على سجيّتها في صدر إسلامها ، وماضي جاهليتها حتّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجاً وأقبلوا إليه أرسالاً ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرّقة ، واللُّغات المختلفة ، ففشا الفساد في اللّغة العربيّة ، واستبان منها في الإعراب الّذي هو حليها ، والموضّح لمعانيها . ففطن لذلك من نافر بطباعه سوء إفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب فعظم الإشفاق من فُشُوّ ذلك ، وغلبته ، حتّى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم إلى أنْ سبّبوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه ، وتثقيفها لمن زاغت عنه " [2] . ويتضح من قول الزبيدي وممّن سبقه من قبل أنّ الهدف الرئيس والدافع الأساسي من وضع القواعد اللغويّة على العموم ، والنحويّة منها على وجه الخصوص ، هو صيانة اللسان عن الخطأ في اللّغة ، بوضع الضوابط والقواعد اللغويّة التي تُعيد العرب إلى طبيعتهم اللّغويّة ، وإلى سليقتهم العربيّة وتُضيء الطريق ، وتنير السبيل لغيرهم لانتهاج سمْت العرب في كلامها ومجاراتها في لغتها . كما أنّ تفشّي اللحن في الفصحى ، واختلال الألسنة ، والخطأ في النطق هو السبب الأساسي في وضع النحو وتقنين القواعد الضابطة لأواخر الكلمات .

وظاهر كلام الزبيدي يشير إلى أنّ اللّحن أوّل ما بدأ كان في الإعراب

---

[1] هو : أبو بكر محمّد بن الحسن الزبيدي ، النحويّ ، الأندلسيّ ، المتوفى سنة ٣٨٠هـ بقرطبة ، من أئمّة اللّغة العربيّة ، وله تصانيف حسنة في علوم العربيّة ، وغيرها ، ترجمته في إنباه الرواه ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافيّة بيروت ، ط/١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، ٣/ ١٠٨ .

[2] طبقات النحويين ، أبو بكر الزبيدي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ مكتبة الخانجي القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ ، ص ٢ – ٣ .

وهو ما قرره أبو الطيّب اللّغوي [١] بقوله : " واعلم أنّ أوّل ما اختلّ من كلام العرب فأحوج إلى التعلّم ، الإعراب " [٢] ، ولذلك انصبّ جهود العلماء ابتداءً في علم النحو المسمّى بعلم العربيّة في عصر من العصور .

٢/ واضع علم النحو وكلمة عن وضعه :

تشير الروايات المتعدّدة والمختلفة التي جاءت في كتب التاريخ إلى أنّ أبا الأسود الدؤلي [٣] هو الواضع لعلم النحو بأمر من الإمام عليّ [٤] كرم الله وجهه .

قال أبو الطيّب اللغويّ : " ثمّ كان أوّل من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي " [٥]، وقال الزبيدي : " سئل أبو الأسود الدؤلي : " عمّن فتح له الطريق إلى وضع النحو وأرشده إليه ؟ قال : تلقيته من عليّ بن أبي طالب رحمه الله " [٦]، واعتمد ذلك من المعاصرين غير واحد ، منهم الأستاذ كمال إبراهيم ، قال : "

---

[١] هو : أبو الطيّب اللّغوي ، عبد الواحد بن علي بن عيسى اللّغوي الحلبي ، المتوفّى سنة ٣٥١هـ ، بحلب ، وأصله من عسكر مكرم بخوزستان ، من أكابر أئمّة اللّغة ، والنحو ، وله ترجمة في بغية الوعاة ، السيوطي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ط٣ ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، ٢/ ١٢٠ .

[٢] أبو الطيّب اللغوي ، مراتب النحويين واللغويين ، تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ، ط ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م ، ص ٥ .

[٣] هو : أبو الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي ، تابعي من أصحاب الإمام عليّ كرّم الله وجهه ، قال ابن سلاّم الجمحي في طبقات الشعراء ص ٥ : " أوّل من أسس العربيّة وفتح بابها ، ونهج سبيلها ، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي . وهو فقيه ، وشاعر ، إمام في كثير من العلوم والمعارف ، مات سنة ٦٩هـ ، وترجمته في إنباه الرواه ، ٤٨/١ .

[٤] هو : أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم ، القرشيّ ، بُويع على الخلافة سنة ٣٥هـ ، وتوفي وهو ابن ثمانٍ وخمسين سنة ، وقيل ابن سبع وخمسين سنة وقيل ابن ثلاث وستين سنة . إنباه الرواه ، ١/ ٤٥ .

[٥] مراتب النحويين واللغويين ، مرجع سابق ، ص ٦ .

[٦] الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، القاهرة ، ١٣٢٣هـ ، ص ٣٠٤ .

تكاد أكثر الروايات تذكر هذه النسبة إلى أبي الأسود وهي الأشهر ، والأرجح " [٧] ومنهم أيضاً الأستاذ علي النجدي ناصف حيث قال : " نعم فعندي أنّ واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي ، والمُوجِّه إليه هو الإمام علي رضي الله عنه " [١] ، ونُقل عن الدكتور / عبد الحميد سيّد طلب قوله : " تكاد تتفق النقول الواردة في كتب الطبقات ، وأخبار التاريخ ، وما وصلنا من النحاة المتقدّمين عِلماً أنّ أبا الأسود الدؤلي المتوفّى سنة (٦٧هـ) هو أوّل من فكّر في وضع علم النّحو العربيّ " [٢].

وممّا رُوي عن أبي الأسود نفسه من سماعه لوقوع اللّحن في القرآن وغيره ممّا دفعه لوضع النّحو ما جاء في الأغاني أنّ بنت أبي الأسود الدؤلي قالت : " ما أشدُّ الحرِّ " بضمّ الدال وهي لا تستفهم ، بل تريد التعجّب ، وكان عليها أن تنصب الدال فأتى أبو الأسود أمير المؤمنين رضي الله عنه فقال : يا أمير المؤمنين ذهبت اللّغة لمّا خالطت العجم ، وأوشك إنْ تطاول عليها زمانٌ أن تضمحلّ ، فقال له : وما ذاك ؟ فأخبره خبر ابنته ، فأمره فاشترى صحفاً بدرهم ، وأملى عليه : " الكلام كلّه لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى " [٣].

تعريف النحو والصرف والعلاقة بينهما : ترد كلمة (النحو) في اللّغة لمعانٍ كثيرة أشهرها خمسة : القصد ، والجهة ، والمقدار ، والمثل ، والقسم . قال الأشموني [٤] في شرحه على الألفيّة : " وجاء في اللّغة لمعانٍ خمسة : القصد : يقال : نحوتُ نحوك ، أي قصدتُ قصدك ، والمثل نحو : مررت برجل نحوك أي :

---

[٧] مراكز الدراسات النحويّة ، عبد الهادي الفضلي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م ، ص ١٨ .

[١] مراكز الدراسات النّحويّة ، ص ١٩ .

[٢] المرجع نفسه ، ص ١٩ .

[٣] الأغاني ، أبو الفرج الأصفهاني ، دار الكتب العلميّة ، مصر ، القاهرة ، ط ، ١٣٢٣هـ ١٩/ ٥٨٩ .

[٤] هو : علي الأشموني الشافعي ، نور الدين أبو الحسن ، فقيه ، أصوليّ ، مقرئ ، نحويّ متكلّم ، ناظم ، ولد سنة ٩٢٩هـ ، وتوفي سنة ١٥٢٣م ، ومن تصانيفه شرح ألفيّة ابن مالك وترجمته في معجم المؤلفين ، ٢/ ٦٧٣ .

مثلك ، والجهة نحو : توجّهتُ نحو البيت أي جهة البيت ، والمقدار نحو : له عندي نحو ألف دينار أي مقدار ألف دينار ، والقسم نحو : هذا على أربعة أنحاء أي أقسام " [١] . إلاّ أنّ استعمال النحو لمعنى القصد هو الأكثر شيوعاً وتداولاً بين العلماء [٢] ولذا يأتي ذكره أوّلاً في المعاجم والقواميس كما في اللّسان : " النحو : القصد والطريق " [٣]، وفي معجم مقاييس اللّغة : " أنّ مادة النون والحاء ، والواو ، تدلّ على القصد " [٤] ، وفي صحاح الجوهري [٥] : " النحو : يعني القصد والطريق ، يقال : نحا نحوه أي قصد قصده " [٦] وقد جمع الإمام الدّاؤدي معاني النحو في اللّغة فقال :

للنحو سبع معانٍ أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصدٌ ، ومثلٌ ، ومقدارٌ ، وناحيةٌ نوعٌ ، وبعض، وحرفٌ فاحفظ المثلا [٧]

أمّا من ناحية الاصطلاح فقد عرّف بتعريفات كثيرة ألفاظها مختلفة ومعانيها متقاربة . فعرّفه أكثرهم بأنّه علمٌ بالقواعد التي يعرف بها أحوال أواخر

---

[١] ينظر : الأشموني ، على الألفيّة ، ط ، دار إحياء الكتب العربيّة ، القاهرة ، ١/ ١٦ وبهامشه حاشية الصبّان .

[٢] ينظر : حاشية الصبان على الأشموني ، ط ، المكتبة التوفيقيّة ، (أمام الباب الأخضر) ، (سيدنا الحسين) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، ١/ ٤٩ .

[٣] أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم بن منظور الإفريقي ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر ، ط١ ، ١٤١٠هـ – ١٩٢٢م ، ١٥/ ٣١٠ .

[٤] معجم مقاييس اللّغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا ، تحقيق عبد السلام محمّد هارون ، دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي ، ط ١ ، ١٣٧١هـ ، ٤/ ٣ – ٤ .

[٥] هو : إسماعيل بن حمّاد الجوهري ، إمام في اللّغة ، وخطّه يضرب به المثل في الحسن توفي سنة ٣٩٨هـ ، ومن أشهر مؤلّفاته : الصحاح في اللّغة ، وترجمته في إنباه الرواه ، ١/ ١٩٤ – ١٩٥ ، وبغية الوعاه ، ص ١٩٥ ، ومعجم البلدان ، ١/ ٥ .

[٦] ينظر الصحاح ، مادة (نحو) .

[٧] حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، محمّد الديلمي ، الشافعي ، الخضري ، مصطفى البابي الحلبي ، ط ، ١٣٥٨هـ ، ١/ ١٠ .

الكلمات العربيّة في حال تركيبها من إعراب ، وبناء ، وما يتبع ذلك [٨] . واختار الأشموني في شرحه لألفيّة ابن مالك تعريفاً للنحو بأنّه : " هو العلم المستخْرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصّلة لمعرفة أجزائه التي ائتلف منها " [١] .

وقد خلُص الدكتور/ سليمان يوسف خاطر من جملة هذه التعريفات إلى أنّ وظيفة النحو تكمن في تقويم الكلمات وضبطها ، وحسن رصفها ، وفي التمييز بين صحيح الأساليب وفاسدها ، وفق النطق العربيّ الفصيح ، انتهاجاً لمناهج العرب في كلامها ليلحق بأهل العربيّة من ليس منهم ، ويردّ إلى مقاييسهم الشاذّ عنها [٢] . وهذا هو رؤية ابن جنّي [٣] لمفهوم النحو إذ جاء في تعريفه له بأنّه : " انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغير ذلك ... ويلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها [٤] .

الصرف : والصرف في مدلوله اللّغوي يعني التحويل والتعبير من وجه إلى وجه أو من حال إلى حال . ومنه قوله تعالى : ﴿**وتصريف الرياح والسحاب المسخّر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون** ﴾ [٥] . أمّا المعنى الاصطلاحي له

---

[٨] دروس التصريف ، للشيخ محمّد محيي الدين ط ، المكتبة الثقافيّة ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ ، ص ٣٥ .

[١] الأشموني على الألفيّة ، وبهامشه حاشية الصبّان ، ١/ ٤٨ .

[٢] التأويل النحوي لوجوه القراءات القرآنيّة ، رسالة ماجستير ، سليمان يوسف خاطر جامعة أم درمان الإسلاميّة ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م ، ، ص ٥٧ .

[٣] هو : أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي النحويّ اللغوي ، العلاّمة المشهور ، ولد في الموصل بالعراق سنة ٣٢١هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ ، وترجمته في انباه الرواه ٢/ ٣٣٥ .

[٤] الخصائص ، ابن جنّي ، تحقيق محمد علي النجّار ، بيروت ، دار الهدى للطباعة والنشر ط٢ ، بدون تاريخ ، ١/ ٢٤ .

[٥] سورة البقرة الآية ١٦٤ .

فيطلق على " علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم الّتي ليست بـإعراب " [٦] ويتبيّن من هذا التعريف أنّ مجال دراسة الصرف هـو بنيـة الكلمـة ، وكيفيّـة صياغتها ، واشتقاق بعضها من بعض ، ورصد الأحوال العارضة لها من صـحة وإعلال وإبدال ونحوها .

وإذا كان صون اللّسان عن الخطأ في أواخر الكلمات هو الـدافع لإنشـاء النحو وقواعده فإنّ صون بناء الكلمات بتفادي ما قد يحدث فيها من لحن هو الذي دعا أيضاً إلى تأسيس علم الصرف ، وإنشاء قوانينه . إلاّ أنّه كان يدرّس ضـمن مباحث النحو ، وكان يُطلق لفظ النحو على ما يشمل الصرف ومباحثه ، ويظهـر ذلك جليّاً في تعريف ابن جنّي للنحو بأنّه : " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب والتركيب ، وغير ذلك [١] ثمّ أخذ يستقل عنه شيئاً فشيئاً حتّى غدا مستقلاً بمباحثـه وكتبه ، وذلك على يد معاذ بن مسلم الهراء [٢] الذي اعتنى بهذا العلـم ولخّـص مسائله . ومن أجل ذلك نسب السيوطي [٣] أنّه واضع علم الصرف [٤] .

---

[٦] الشافية ، ١/١ .

[١] الخصائص ، ابن جنّي ، ١/ ٢٤ .

[٢] هو : أبو مسلم ، وقيل أبو معاذ مسلم الهرّاء من موالي محمد بن كعب ، ولد أيـام عبـد الملك بن مروان ، نشأ بالكوفة ، كان مقرئاً له روايات في القراءات ، وصـنّف فـي النحـو ويرجّح أنّه كان يتكلّم في التصريف في صياغة المشتقّات ، نزهة الالباء في طبقات الأدبـاء ص ٥٢ الأعـلام ، للـزركلي دار العلم للملايين ، بيـروت ، لبنـان ، ط١٠ ، ١٩٩٢م ٧/ ٢٥٨ .

[٣] هو : جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمّد بن أبي بكر ، المصـري الشافعي ، عالم مشارك في أنواع العلوم ، ومن أشهر مؤلفاتـه النحويّـة : جمـع الجوامـع والاقتراح في الأصول ، والأشباه والنظائر في النحو ، وترجمته في معجم المؤلّفين ، عمـر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشـر ، بيـروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٣م ٢/ ٨٢ – ٨٣ .

[٤] المغني في تصريف الأفعال ، د. محمّد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، بدون تـاريخ ص ٣٢ – ٣٣ .

مكانة النحو ومنزلته بين العلـــوم : " النحو دعامة العلوم ، وقانونها الأعلى ، ولن تجد علماً منها يستقل بنفسه عن النحو ، أو يستغني من معونته ، أو يســير بغيــر نوره ، وهداه " [٥] . هكذا بدأ الدكتور/ محمود فجّال كتابه المسمّى : النحو قــانون اللّغة وميزان العربيّة ، وحقّاً إنّ جميع العلوم النقليّة لا ســبيل إلــى اســتخلاص حقائقها والنفاذ إلى أسرارها بغير هذا العلم . فهو وســيلة المســتعرب ، وســلاح اللغوي ، وعماد البلاغي ، وأداة المشرّع والمجتهد ، والمدخل إلى العلوم الشرعيّة والعربيّة جميعاً [١] . ولذلك كان النحو موضع اهتمام العلمــاء ، ومحــل فخــرهم وإعزازهم ، وكان الجهابذة من العلماء يتباهون بمعرفته . قال السيوطي : " وقــد أمدّني الله تعالى به من العلوم كــ..... النحو الذي يُفتضح فاقده بكثرة الزلل ، ولا يصلح حديثٌ للحّان " [٢] .

وممّا أُثر من أقوال المتقدّمين في شأن الحث على تعلّم النحو وبيان فضــله وأهميته ما رُوي عن الجاحظ [٣] أنّه : " كان أيوب السختياني [٤] يقول : تعلّمــوا النحو ، فإنّه جمال للوضيع ، وتــركه هجنة للشريف " [٤] . وقال أبــو إسحـــق

---

[٥] النحو قانون اللّغة وميزان تقويمها ، د. محمود فجّال بن يوسف ، منشورات نــادي أبهــا الثقافي ، أبها ، المملكة العربيّة السعوديّة ، ١٩٨٩م ، ص ٩ .

[١] النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ط١٧ ،١/ ٢ .

[٢] البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، ط١ ، دار الجيــل بيــروت بدون تاريخ ، ٢/ ٢١٩ .

[٣] هو : عمرو بن بحر الجاحظ ، أبو عثمان ، الأديب الموســوعيّ ، المشــهور ، صــاحب التصانيف الكثيرة في الأدب ، والمعارف العامة ، توفي بالبصرة ، سنة ٢٥٥هــ ، وترجمته في كتب كثيرة منها إنباه الواه ، ٢/ ٢٢٨ .

[٤] هو : أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني ، البصري ، أبو بكر ، تــابعي ســيّد فقهــاء عصره ومن حفّاظ الحديث ، ولد سنة ٦٦هــ – ٦٨٥م ، وتوفي سنة ١٣١هـــ – ٧٤٨م . الأعلام ٢/ ٣٨ .

[٤] البيان والتبيين ، للجاحظ ، ٢/ ٢١٩ .

الشاطبي [٥]: " إنّ هذه الشريعة المباركة عربيّة ، فمن أراد تفهمها فمن جهة لسان العرب يفهم ، ولا سبيل إلى تطلّب فهمها من غير هذه الجهة " [٦] .

ولهذا كلّه اتجهت الأنظار إلى النحو قبل غيره من علوم العربيّة ، واهتدت إليه البصائر الخيّرة ، المؤمنة لحفظ أفصح نصّ ، وأعظم كتاب ، وأشرف لغة فكان نصيب النحو من الفضل ، والمكانة بين علوم العربيّة ما ظهر " [١] .

---

[٥] هو : إبراهيم بن موسى ، اللّخمي ، الشاطبي ، الغرناطي ، أبو إسحق المالكي ، محدّث فقيه ، أصولي ، لغويّ ، مفسّر ، صاحب تصانيف كثيرة ، وله شرح على الألفيّة كبير ، توفي سنة ٧٩٠هـ ، وله ترجمة في معجم المؤلفين ، ١١٨/١ .

[٦] الموافقات في مقاصد الشريعة ، للشاطبي، نشر المكتبة التجاريّة الكبرى بمصر ، القاهرة بدون تاريخ ، ص ٦٤١٢ .

[١] رسالة ماجستير ، سليمان يوسف خاطر ، ص ٦٧ .

الفصل الأوّل

التعريف بمصطلحي الوهم واللّبس

وفيه خمسة مباحث :

المبحث الأوّل : تعريف الوهم لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : تاريخ نشأته وظهوره وشيوعه في الدراسات النّحويّة والصرفيّة .

المبحث الثالث : اختلاف النّحاة حول التوهّم .

المبحث الرابع : أسباب التوهم .

المبحث الخامس : حقيقة اللّبس وعلاقته بالوهم .

المبحث الأوّل
تعريف الوهم لغة واصطلاحاً

من المعلوم أنّ تعريف الشيء ، وتحديد حدوده ، والوقف على كنهه وحقيقته يُسهّل دراسته ، والتوغّل في جنباته ، والغوص في أغواره . ومن هنا يُعلم أنّ البحث في حدود الأشياء ، والوقوف على مراحل تطوّرها ، وتاريخ ظهورها ليس ترفاً علميّاً ، " وإنّما هو ضرورة منهجيّة يقتضيها البحث العلميّ " [١] ولذا فقد أصبح عرفاً متّبعاً لدى علماء كل فنّ من فنون العلم وضروبها المختلفة بل هو واحدٌ من المبادئ العشرة التي درج المؤلّفون على ابتداء مؤلّفاتهم بها ، وتقديمها ، وإيثارها بالبحث والتنقيب على غيرها .

قال الناظم : [٢]

إنّ مبادئ كل فنّ عشرة الحدّ والموضوع ثمّ الثمرة
وفضله ونسبة والواضع والاسم والاستمداد حكم الشارع
مسائل ، والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا

فحريّ بالباحث أنْ يبدأ أوّلاً بتعريف الوهم من حيث اللغة .

جاء في لسان العرب : " الوهم خطرات القلب ، والجمع أوهام ، وللقلب وهْم ، وتوهّم الشيء تخيله وتمثّله ، كان ذلك في الوجود أو لم يكن . وقال : توهمتُ الشيء ، وتفرّسته ، وتوسّمته ، وتبيّنته واحد " [٣] ، وقال

---

[١] التوهّم عند النحاة ، عبد الله جاد كريم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م ، ص ٣٢ .

[٢] الوجيز في علوم العربيّة ، د. سليمان خاطر ، الخرطوم ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م من غير نسبة النظم إلى قائل معيّن ، ص ٣ .

[٣] لسان العرب ، ابن منظور ، نشر دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ، مادة (وهم) ، ١٥/ ٤١٧ .

زهير [١] في معنى الوهم :

وقفت بها من بعد عشرين حجّة فلأياً عرفتُ الدار بعد توهُّمِ

وتأتي كلمة الوهم بمعنى الغلط ، قال ثعلب : " يقال وهِمتُ في كذا وكذا أي غلطتُ ، وفي حديث النبي ﷺ : ((أنّه صلّى فأوهم في صلاته ، فقيل ، كأنّك أوهمت في صلاتك ؟)) ، ووهِم بكسر الهاء غلط وسها ، وأوهم في الحساب كذا أسقط . وتوهّم الشيء أيضاً ظنّه ، والموهوم من الأشياء ، ما ذهب إليه الوهم والوهم ، ما وقع في الذهن من الخاطر " [٢] .

والناظر في هذه المعاني التي أوردها صاحب اللّسان ، وغيره ، يجدها تدور حول معنى التخيّل ، والسهو ، والغلط ، والظن ، فهو " نوع من التخيّل العقلي لأمور غير موجودة ، يبني عليها الإنسان تصرّفاً معيّناً ، فإنْ صحّ توهُّمه انتهى إلى بيّنة ، ومعرفة ، وإذا تخلّف ظنّه انتهى إلى الغلط والسهو " [٣] .

وممّا تقدّم يُمكن أنْ يُجمل القول في التوهُّم بمعناه اللّغوي بأنّه : " تصوّر أمور وتخيّلها دون أن يكون لها وجود على المستوى الواقعي ، أو الملموس وهذا التوهُّم وسيلة تتّصل بالعقل ، والفكر ، فإنّه قد يُوصل إلى واقع وحقيقة ، وقد يسفر عن غلط وسهو وخطأ " [٤] .

هذا من جانب اللغة ، أمّا من حيث الاصطلاح فعلى الرغم من التاريخ الطويل ، الحافل للنحو العربي ، والدراسات النحويّة ، إلاّ أنّه لم يوجد لظاهرة

---

[١] هو : زهير بن أبي سُلمى ربيعة بن رياح بن مرّة بن الحارث ، المزني ، شاعر جاهلي ولد في بلاد مُزيّنة بنواحي المدينة ، ومن آثاره ديوان شعره ، ترجمته في معجم المؤلّفين عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م ١/ ٧٣٧ .

[٢] المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربيّة ، دار إحياء التراث الإسلامي ، دولة قطر ، بدون تاريخ ، ٢/ ١٠٦٠ ، مادة (وهم) .

[٣] مجلّة كليّة اللّغة العربيّة ، جامعة أمّ القرى ، عدد (١) سنة ١٩٨٣م ، ص ٧٢ .

[٤] التوهّم عند النحاة ، د. عبد الله جاد كريم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م ، ص ٢٨ .

الوهم تعريف نحويّ محدّد كما هو الحال في بقيّة الظواهر الأخرى المتّصلة بالدراسات النحويّة ، والصرفيّة ، فقد رجع الباحث إلى المراجع المتخصصة في المصطلحات النحويّة والصرفيّة والمعاجم التي اعتنت بذلك فلم يعثر لهذا المصطلح على تعريف جامع مانع ، يجمع خصائصه ، ويمنع اشتراك غيره معه إلاّ ما ذكره صاحب كتاب معجم المصطلحات النحويّة ، والصرفيّة ، حيث ذكر بأنّه نوع من أنواع العطف يبيح للمتكلّم الخروج بالكلام في إعرابه على غير الوجه الذي يقتضيه الكلام توهُّماً بوجود عامل متوهّم [١] ولعلّه يشير بهذا التعريف إلى ما يسمّيه النحاة بالعطف على التوهّم [٢] .

وإلاّ ما ذكره صاحب معجم المصطلحات العربيّة ، بأنّه صورة ذهنيّة مركّبة ليس لها ما يطابقها في الخارج ، أو هو انطباع مدرك غير مطابق للواقع " [٣] .

ولعلّ السبب في عدم وجود تعريف جامع لهذه الظاهرة أنّ مصطلح الوهم نفسه لم يكن ذائعة الشهرة لدى النحويين ، وممّا زاد الأمر تعقيداً أنّ عبارة (المصطلح) في حدّ ذاتها تعني : " اللفظ الذي اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنىً من المعاني العلميّة ، أو هو اتّفاق العلماء على التعبير عن معنىً بلفظ معيّن يصير علماً على هذا المعنى " [٤] ولا يتمّ هذا الاتفاق إلاّ إذا كان اللّفظ متداولاً لدى

---

[١] معجم المصطلحات النحويّة ، والصرفيّة ، د. محمد سمير نجيب اللّبدي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م ، ودار الفرقان ، عمّان ، الأردن ، ص ٢٠٠

[٢] ينظر : مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ابن هشام الأنصاري ، مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة ، فيصل البابي الحلبي ، دار الكتب اللّبناني ، بيروت ، لبنان ، ٢/ ٩٦ – ٩٧ .

[٣] معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب ، مجدي وهبة كامل المهندس ، مكتبة لبنان بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤م ، ص ٤٣٨ .

[٤] المدارس النحويّة ، د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، و القاهرة ، ط٥ ، ١٩٨٧م ص ٨٧ .

علماء فنّ ما ، معروفاً عندهم ، مألوفاً في استعمالاتهم ، وهذا مما لـم يحـظ بـه مصطلح التوهُّم .

ومع صعوبة الأمر في إيجاد تعريف جامع مانع لهـذه الظـاهرة هنالـك محاولة جادة ، وخطوة جريئة وموفّقة لأحد الباحثين المعاصرين لإيجاد حدّ لهـذه الظاهرة انطلاقاً من القاعدة العامة للنحو العربي في أنّه : " لا بدّ مع كل رفع كلمة أو نصب ، أو خفض ، أو جزم من عامل يعمل في الأسماء ، والأفعال ومثلها في المبنيّة " [١] .

والباحث هو : د. عبد الله أحمد جاد كريم ، قال في تعريف التوهُّم : " بأنّه تفسير تخيُّليّ ، يضطرّ إليه النحاة والصرفيون ، وذلك عن طرق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يُظنّ من خطأ في إعـراب ألفـاظ بعض التراكيب العربيّة الفصيحة ، والتي لا ريب في صـحّتها ، وبـين القواعـد النحويّة ، والصرفيّة ، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النظم " [٢] والذي يبدو من هذا التعريف أنّ حقيقة التوهُّم هي تفسير بعض الظواهر النحويّة التي تعجز أقيسة النحاة والصرفيين من استيعابها ، وإخضاعها لقواعدهم ، كما أنّ لفـظ (التفسـير) الذي ورد في هذا التعريف يشير إلى أنّ هنالك صعوبة بالغة على الناطق العربيّ العادي في معرفة الحكم الإعرابي في تركيب ما ، بسبب تعارضه مع ما علمه من القواعد المطّرده ، من خفض في محل نصب أو العكس ، ممّا يجعلهـا محتاجـاً لشيء من الإيضاح ، والكشف ، والتبيين . كما أنّ عبارة (تخيّلـي) يـوحي إلـى الخاطر أنّ هذا التفسير والتصوّر نابعٌ من عقل النحاة والصرفيين الذين يعنون بهذا الأمر إبّان عصر التقعيد . كما أنّ عبارة (يضطرّ إليه النحاة ...) تدلّ علـى أنّ

---

[١] المصطلحات النحويّة ، نشأتها وتطوّها ، رسالة ماجستير ، إعداد سعيد أبو العـزم ، دار العلوم ، سنة ١٩٧٧م ، ص ٤ .

[٢] التوهُّم عند النحاة ، ص ٣٠ .

هذا المنهج لا يُلجأ إليه إلاّ في حالة انعدام التفسيرات الميسّرة السّهلة المنال ، التي لا تحتاج إلى تأويل ، فمن المعروف أنّ ما لا يحتاج إلى تأويل أولى ممّا يحتاج إلى تأويل [١] كما أنّ الذين يقومون بهذا التفسير هم النحاة الأوائل ، انطلاقاً من حرصهم على سلامة قواعدهم النحويّة ، والعمل على اطّرادها . وإنّما يستند النحاة في هذا التفسير إلى المعنى ويستخدمونه لإصلاح اللّفظ . كما أنّ الخطأ في إعراب بعض التراكيب اللّغويّة خطأ مظنون لأنّ التركيب العربي الفصيح خضع لضوابط وشروط صارمة من قبل النحاة ، ومن قبلهم اللّغويّون من حيث تحديد الزمن والمكان عند جمع اللّغة ، إذن الخطأ مظنون وغير وارد على الأصحّ [٢] .

---

[١] ينظر ما ذكره ابن حيّان في البحر المحيط من أنّ ما أمكن حمل الشيء على ظاهره أو قريب منه أولى من صرفه عن الظاهر ، دار الفكر للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، ٢/ ٢٥٨ .

[٢] ينظر : التوهّم عند النحاة ، ص ٣٢ .

المبحث الثاني

تاريخ نشأة التوهّم وظهوره وشيوعه في الدراسات النحويّة والصرفيّة

أمّا عن تاريخ ظهور التوهّم النحويّ . فمن المعهود أنّ كتاب سيبويه [١] أوّل كتاب للنحو يصل إلينا ، وهو كتاب يضمّ معظم علوم العربيّة من نحو وصرف ، وأصوات لغويّة ، وغيرها وقد نهج سيبويه في كتابه منهج استخدام عدّة مصطلحات علميّة والّتي من بينها مصطلح (التوهّم) الذي ورد في كتابه في عدّة مواضع ، حيث عزا في مواطن كثيرة ومتفرّقة من كتابه نسبة القول بالتوهّم لأستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي [٢] فمن ذلك قوله : " سألت الخليل – رحمه الله – عن قوله تعالى : ﴿ فأصّدق وأكن من الصالحين ﴾ فقال الخليل : هذا كقول زهير :

بدا لي أنّي لستُ مُدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً [٣]

فإنّهم جرّوا على هذا لأنّ الأوّل قد يدخله الباء ، فجاؤا بالثّاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأوّل الباء ، فكذلك هذا لمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون مجزوماً تكلّموا بالثاني ، وكأنّهم جزموا قبله ، وعلى هذا توهّموا هذا " [٤] .

---

[١] هو : عمرو بن قنبر ، أبو بشر ، من موالي بني الحارث بن كعب ، وسيبويه لقبه ، ومعناه رائحة التفّاح ، وهو فارسيّ الأصل ، ومنشأه في البصرة ، ومات بها سنة إحدى وستين ومائة وهو غمام النحاة ، وكتابه أوّل مؤلّف يصل إلينا في النحو ، وترجمته في معجم الأدباء ياقوت الحموي تحقيق د. إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ١٩٩٣م ، ٥/ ٢١٢٢ .

[٢] هو : الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن ، الفراهيديّ ، الأزدي ، نحويّ لغويّ ، عروضيّ ولد سنة مائة هجريّة ، وتوفّي سنة خمس وسبعين ومائة ، وترجمته في إنباه الرواه ، القفطي تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصريّة ، ط١ ، ١/ ٣٤١ .

[٣] البيت لزهير بن أبي سُلمى ، وقد سبق ترجمته ، انظر ديوانه ، طباعة دار الفكر اللبناني ، ط١ ، ١٩٩٥م ، ص ١٠٧ ، وشرح شواهد المغني ، ص ٩٨ .

[٤] الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، بدون تاريخ ، ١/ ٨٣ ، ٤١٨ .

وقد خلُص الدكتور/ أحمد جاد كريم ممّا مضى أنّ الخليل بن أحمد هو أوّل من أطلق مصطلح التوهّم من الناحية التاريخيّة [١] قاصداً به تفسير التعبير اللّغويّ الذي لم يستقم مع قواعد النحاة ، وهو وجود أثر العامل مع حذفه ، كسكون النون في (أكنْ) بلا جازم ، وجرّ (سابق) بلا خافض . ويرى الباحث أنّ من الصعوبة الجزم بذلك ؛ لأنّه ليس من السهل الحكم بنسبة مصطلح ما ، إلى نحويّ بعينه ، لا سيما إذا علمنا أنّ الخليل ليس أوّل نحويّ فمن المحتمل أن يكون معروفاً عند غيره مثلما كان معروفاً عنده ، " وربّما تعلّمه من أساتيذه بصورة مبسّطة ساذجة فهداه عقله الإبداعي إلى صياغته بتلك الصورة التي أوحاها إلى سيبويه ، فسطّره في كتابه " [٢] . إلاّ أنّنا إذا لم نقطع بأولويّته في إطلاق هذا المصطلح ، نجزم بأنّه من أوائل الذين عُثر عندهم هذا اللّفظ .

وإذا ثبت فيما مضى أنّ الخليل من أوائل الذين عثر عندهم هذا المصطلح وأنّ سيبويه سأله عن مسألة فأجابه بالتوهّم ،فالسؤال الذي يطرح نفسه : هل تابع سيبويه شيخه في هذا الاتّجاه ؟ وهل استخدمه منهج لمعالجة الشوارد النّحويّة وما شذّ عن القواعد الصرفيّة ؟ فبالنظر والتأمّل في المصطلحات النحويّة التي وردت في الكتاب يبدو أنّ سيبويه لم يكن له مصطلحات ثابتة يلتزم بها في شتّى المواطن والمناسبات بل تجد أسماء عابرة ، وتراكيب متغايرة وصفها عليّ النجدي بأنّها : " لا تكاد تثبت على لفظ واحد أو صورة واحدة إلاّ قليلاً " [٣] فهو يعبّر أحياناً عن مصطلح ما ، بلفظ معيّن ، ويذكره في موضع آخر بعبارة أخرى ومن أمثلة ذلك ما نحن بصدده الآن ، فقد عبّر عن التوهّم بلفظ آخر وهو (الغلط) ومن ذلك قوله : " واعلم أنّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنّهم أجمعون ذاهبون ، وإنّك وزيدٌ

---

[١] ينظر : التوهّم عند النحاة ، ص ٣٣ .

[٢] المصطلح النحوي نشأته وتطوّره ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

[٣] سيبويه إمام النّحاة ، على النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر بالفجّالة ، ص ١٦٦ – ١٦٧ .

ذاهبان ؛ وذلك لأنّ معناه الابتداء فيرى أنّه قال لهم : كما قال : ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا " [١] . وفسّر ابن هشام [٢] قول سيبويه : قائلاً : " ومراده ما عبّر غيره بالتوهّم ، ووافقه البغدادي [٣] في خزانته حيث يقول

" ومراد سيبويه (بالغلط) التوهّم لا حقيقة الغلط ، كيف وهو القائل – سيبويه – إنّ العرب لا تطاوعهم ألسنتهم في الخطأ ، واللّحن كما نُقل عنه في المسألة الزنبوريّة " ؟ .

ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى طبيعة النّحو العربي عند بداية تقعيده حيث لم يكن هنالك مصطلحات ثابتة يلتزم بها النحاة ، بل كل واحد يعبّر عن المادة العلميّة بحسب أسلوبه الخاص ، فتختلف الألفاظ ، وتتباين المصطلحات .

وإذا كان الطابع العام لدى سيبويه هو عدم الالتزام بمصطلح معيّن ، وأنّه لا يتّجه إلى التسمية ، ووضع المصطلحات ، إلاّ أنّه قد عبّر بلفظ التوهّم صراحة في مواطن شتّى ، ومواضع عديدة في كتابه ، من ذلك قوله : " مررتُ برجلٍ أعور آباؤه ، كأنّك تكلّمت به على حدّ أعورين ، وإنْ لم يتكلّم به ، كما توهّموا في هلكى ، وموتى ، ومرضى أنّه فُعل بهم فجاءوا بهم على مثال جرحى ، وقتلى ولا يُقال : هُلِك ، ولا مُرض ، ولا مُوِت " [٤] .

ومن كلّ ما تقدّم نخلص إلى أنّ سيبويه قد تابع شيخه في القول بالتوهّم ولم يقف عند حدّ المتابعة فحسب ، بل توسّع فيه ، وأدخله في أبواب كثيرة

---

[١] خزانة الأدب ، البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، ط الهيئة العامة المصريّة للكتاب ، ١٩٧٩م ، ٤/ ٣٢٥ .

[٢] هو : جمال الدين أبو محمّد ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المعروف بابن هشام ، نحويّ ، مشارك في المعاني ، والبيان ، والعروض ، والفقه ،ونحوها ، ولد في ذي القعدة ٧٠٨ هـ – ١٣٠٩م ،وتوفي سنة٧٦١هـ –١٣٦٠م
ترجمته في معجم المؤلّفين ، ٢/ ٣٠٥ .

[٣] هو : عبد القادر بن عمر ، البغدادي ، ثمّ المصريّ ، أديب ، لغويّ عارف بالآداب التركيّة ، والفارسيّة ، ولد ببغداد سنة ١٠٣٠هـ – ١٦٢١م ، وتوفّي سنة ١٠٩٣هـ – ١٦٨٢م ، من مؤلّفاته : خزانة الأدب ، وترجمته في معجم المؤلّفين ، ٢/ ١٩٢ .

[٤] الكتاب ، سيبويه ، ٢/ ٤٢ .

لمعالجة المسائل التي تخرج عن القاعدة ، وتشذّ عن القياس ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها قوله : " وبلغنا أنّ أهل المدينة يرفعون هذه الآية : ﴿ وما كان لبشر أنْ يكلمه الله إلاّ وحياً أو من وراء حجاب أو يرسلُ رسولاً ﴾ [١] برفع (يرسلُ) فكأنّه – والله أعلم – قال عزّ وجلّ : لا يكلّم اللهُ البشر إلاّ وحياً ، أو يرسل رسولاً ، أي في هذه الحال ، وهذا كلامه إيّاهم كما تقول العرب : تحيّتك الضرب " [٢]. فاستخدم سيبويه منهج التّوهّم في تخريج هذه الآية ، فكأنّه يريد أنْ يقول : إنّ جملة (يرسلُ رسولاً) برفع يرسل في محل خبر كان على المعنى بدليل التنظير بهذا الأسلوب العربي : تحيّتك الضرب " [٣] .

ثمّ جاء النحاة من بعده ، فساروا على دربه ، ونسجوا على منواله مستخدمين منهج التوهّم الذي صرّح به الخليل ، وأرسى دعائمه ،شيّد بنيانه إمام النحاة سيبويه فعالجوا به كثيراً من الشواهد والمسموعات الشعريّة ، والنثريّة التي تخالف قواعدهم واطراداتهم ، ولم يقف الأمر عند حدّ المتابعة فحسب ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فأضافوا إليه مزيداً من الوضوح ، وأضافوا أبعاداً جديدة لمنهج التوهّم ، ونَحَوا به نحو التقنين ، ووضع الشروط للعمل به ، إلاّ أنّهم عند استخدامهم له لمعالجة الشواهد القرآنيّة كانوا يُسمّونه (الحمل على المعنى) [٤]

---

[١] سورة الشورى الآية ٥١ .

[٢] الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ، ٢/ ٤٢ .

[٣] مجلّة كليّة اللغة العربيّة ، ص ٧٤ .

[٤] قال البغدادي : " ويسمّى هذا – أي التوهّم – في غير القرآن العطف على التوهّم ، وفي القرآن العطف على المعنى " انظر : خزانة الأدب ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م ، ٤/ ١٥٨ ، وترجم ابن جنّي في الخصائص فصلاً بعنوان : الحمل على المعنى ، وذكر أنّه غور من أغوار العربيّة قد ورد في القرآن . انظر : الخصائص : تحقيق محمّد علي النجّار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ٢/ ٤١١ .

تنزيهاً للقرآن الكريم من نسبة التوهّم له . فمن هؤلاء الإمام الكسائي [١] – رحمه الله – كان من الذين يستخدمون منهج التوهّم ، ويعالجون به نصوص اللّغة ومفرداتها الخارجة عن القواعد ، والأسس التي بناها النحاة والصرفيون العرب حيث يرى أنّ (أشياء) جمع شيء مُنعت من الصرف لتوهّم العرب مشابهتها بحمراء الممنوعة من الصرف [٢] .

ومن المقرّين بمنهج التوهّم الفرّاء [٣] فقد استخدمه كثيراً ووجه به بعض القراءات ، كقوله تعالى : ﴿ **ولا مستأنسين** ﴾ [٤] حيث وجّه الآية الكريمة إلى وجهين ، أحدهما : التّخريج على التوهّم ، وذلك بقوله : " ولو جعلت المستأنسين في موضع نصب تتوهّم أن تتبعه بـ(غير) ، لمّا أنْ حُلتَ بينهما بكلام وكذلك كل معنى احتمل وجهين ثم فرّقت بينهما بكلام جاز أن يكون الآخر معرباً بخلاف الأوّل ، ومن ذلك قولك : ما أنت بمحسن إلي من أحسن إليك ، ولا مجملاً تنصب (المجمل) وتخفضه . الخفض على اتباعه المحسن ، والنصب على أن تتوهّم أنّك قلت : ما أنت محسناً " [٥].

ويعدّ الفراء أوّل من عبّر عن مصطلح التوهّم (الحمل على المعنى) بمصطلح التأويل ، وذلك على حدّ زعم الدكتور/ عبد الله جاد كريم ، وكان ذلك عند توجيهه لقوله تعالى : ﴿ **فأصدّق وأكنْ من الصالحين** ﴾ [٦] .

---

[١] هو : حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز ، الأزدي مولاهم ، فارسي الأصل نحويّ مقرئ فقيه ، ينتهي إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، توفّي سنة تسع وثمانين ومائة ، ترجمته في غاية النهاية في طبقات القراء ، ابن الجزري ، دار الكتب العلميّة بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ، ١/ ٥١٥ .

[٢] الشافية ، ابن الحاجب ، ٢/ ٢٩ .

[٣] هو : يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور ، أبو زكريّا ، الأسلمي ، النحويّ ، الكوفيّ المعروف بالفرّاء ، شيخ النحاة ، توفّي سنة سبع ومائتين ، وترجمته في غاية النهاية ، لابن الجزري ، ١/ ٣٧١ – ٣٧٢ .

[٤] سورة الأحزاب ، الآية ٥٣ .

[٥] معاني القرآن ، الفرّاء ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٥٥م ، ط٢ ، ١٩٨٠ ، ٢/ ٣٤٧

[٦] سورة المنافقون الآية ١٠ .

ويقول الفرّاء : " يقال كيف جزم (أكنْ) وهي مردودة على فعلٍ منصوب ؟ فالجواب في ذلك : أنّ الفاء لو لم تكن في (فأصدّق) كانت مجزومة فلمّا رُدّت (أكنْ) رُدّت على تأويل الفعل لو لم تكن الفاء " [١] فالظاهر أنّه يقصد بالتأويل هنا التوهّم ، إلاّ أنّه ربّما ذكره صراحة أحياناً ، وأتى باللّفظ المعلوم في بعض المواضع كما رأينا ذلك في توجيه الآية السابقة .

ومثل الفرّاء في استخدام منهج التوهّم في توجيه القراءات أبو عليّ الفارسي [٢] فقد وجّه به قوله تعالى : ﴿ **إنّه من يتق ويصبر فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين** ﴾ [٣] بإثبات الياء في (يتقي) وجزم (يصبرْ) ، فهو يرى أنّ (مَنْ) هنا موصوليّة ، ولهذا أثبت الياء في (يتقي) وأنّها ضمّنت معنى الشرط ، ولذلك أدخلت الفاء في الخبر لكونه جملة اسميّة ، والموصول يشبه الشرط في العموم والإبهام ، وإنّما جُزم (يصْبِرْ) على توهّم معنى (مَنْ) الشرطيّة [٤] . إلاّ أنّ هذا المنهج قد بلغ ذروة نضجه ، وقمّة تقنينه وتقعيده على يد ابن هشام الأنصاري الذي أولاه اهتماماً كبيراً ، وخصّه بعناية فائقة لائقة به . فعلى الرغم من اعتراف النحاة قبله بمنهج التوهّم ، واستخدامهم له في معالجة نصوص اللغة ، ومفرداتها الخارجة عن القياس النحوي والصرفيّ ، إلاّ أنّ معظم حديثهم عنه كان حديثاً إشاريّاً ولم ينل حظّاً وافراً من العناية ، وخصوصيّة الدراسة ، حتّى جاء ابن هشام الأنصاري فأفرد له حيّزاً للدراسة في كتابه (مغني اللبيب) وأردف حديثه عن العطف وأنواعه بنوعٍ ثالث هو : (العطف على التوهّم) ، ووضع له المقاييس والشروط ، والحدود بقوله : " والثالث العطف على التوهّم نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ بالخفض على

---

[١] معاني القرآن ، الفرّاء ، ٣/ ١٦٠ .

[٢] هو : أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار بن محمّد بن سليمان بن أبّان ، الفارسي الفسوي ، نحويّ صرفيّ ، عالم بالعربيّة ، والقراءات ، ولد ببلدة (فسا) سنة ٢٨٨هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ ، وله ترجمة في معجم المؤلّفين ، ١/ ٥٣٥ .

[٣] سورة يوسف ، الآية ٩٠ .

[٤] مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢/ ٩٧ .

توهّم دخول الباء في الخبر ، وشروط جوازه صحّة دخول العامل ، وشروط حسنه كثرة دخوله هناك " [١] .

فيتضح من هذا أنّ ابن هشام قد خطا بمنهج التوهّم خطوات واسعة ، واتجه به نحو التقنين ووضع الشروط للجواز والحسن والكمال ، ولم يقصر ذلك على علامة إعرابيّة واحدة ، وهي الجرّ ، بل " يقع في أخيه المجزوم ، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً ، وفعلاً ، والمنصوب اسماً ، وفعلاً ، وفي المركبات " [٢] .

ومجمل القول هنا أنّ التوهّم نال على يد ابن هشام قسطاً كبيراً من الاهتمام والعناية ما لم ينله من قبل ، وهو وإنْ كان عنايته ، واهتمامه بالتوهّم كان منحصراً في باب العطف إلاّ أنّه فتح أبواباً وآفاقاً جديدةً لاستخدام هذا المنهج لمعالجتها ، ومن ذلك باب الاستثناء [٣] .

---

[١] مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ابن هشام ، ٢/ ٩٦ .

[٢] مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ابن هشام ، ٢/ ٩٧ .

[٣] من شواهد استخدام منهج التوهّم في الاستثناء ما رواه ابن هشام عن سيبويه أنّ العرب تقول : قام القوم غير زيد وعمراً (فعمراً) منصوبة رغم أنّها معطوفة على زيد المجرورة بالإضافة إلى زيد ، وفي ذلك يحكي ابن هشام أنّ مذهب سيبويه في ذلك هو : حمل التركيب على توهّم (إلاّ) مكان غير . انظر : مغني اللبيب ، ٢/ ٩٧ .

المبحث الثالث
اختلاف النحاة حول التوهّم

تبيّن مما سبق أنّ كبار النحاة ، وأوائلهم قد استخدموا منهج التوهّم لمعالجة مسائل كثيرة في الشّعر والنثر ، إلاّ أنّهم كانوا يُسمّونه بالحمل على المعنى ، أو بالجزم على الموضع أو على المحل عند استخدامه في توجيه القراءات ، وذلك تأدّباً مع القرآن [١] . ولا نكاد نجد خلافاً في إثبات ظاهرة التوهّم من حيث هيّ لأنّ عظماء النّحاة وكبراءهم قالوا به . ولكنّهم اختلفوا في قياسه واطّراده واستخدامه في القرآن . فمنهم من رأى ذلك ، ومنهم من لم يعتدّ به ، ورآه من الغلط ، والشاذ الّذي لا يقاس عليه ، كابن الأنباري [٢] القائل في شأنه : " وهذا من الشاذ الّذي لا يُعتدّ به لقلّته وشذوذه " [٣] . وتأرجح قول أبي حيّان [٤] فيه بين الجواز والمنع فجوّزه في بعض المواضع ، واعتمد عليه في تخريج بعض الآيات وتوجيهها كما في قوله تعالى : ﴿ **كمثل الّذي استوقد ناراً** ﴾ [٥] في قراءة من قرأها ﴿ كمثل الّذين استوقد ناراً ﴾ بالجمع حيث قال في توجيهها :" وإذا صحّت هذه القراءة فتخريجها عندي على وجوه : أحدها : أنْ يكون إفراد الضّمير حملاً على التوهّم المعهود مثله في لسان العرب ، كأنّه نطق بمَن الّذي هو لفظ

---

[١] خزانة الأدب ، البغدادي ، ٢/ ١٤٠ .

[٢] هو : عبد الرّحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنباري ، كمال الدين ، أبو البركات ، نحويّ مشارك في أنواع من العلوم ، ولد سنة ٥١٣هـ – ١١١٩م ، وتوفي سنة ٥٧٧هـ – ١١٨١م معجم المؤلفين ، ٢/ ١١٥ .

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، ط ، المكتبة العصريّة ، صيدا ، لبنان بدون تاريخ ، ١/ ٣٩٨ .

[٤] هو : محمّد بن عليّ بن يوسف بن حيّان ، الأندلسي ، نحويّ لغويّ ، مفسّر ، محدّث مقريّ ، مؤرّخ ، أديب ، ولد سنة ٦٥٤هـ ، وتوفي سنة ٧٤٥هـ ، ومن مؤلّفاته : البحر المحيط . بغية الوعاه ، ١/ ٢٨٠ – ٢٨٥ .

[٥] سورة البقرة ، الآية ١٧ .

ومعنى " [١] بينما صرّح بمنعه ، وعدم جواز الأخذ به في آخر مؤلّفاته : ارتشاف الضرب ، حيث يقول : " والخفض على التوهّم ممنوع عامّة النحويين لا يُجيزونه " [٢] . ووافقهما في ذلك البغدادي في خزانته ، حيث يقول : " هذا لا يجوز القياس عليه " [٣] بينا يمثّل الطرف الآخر الكسائي ، والفرّاء ، وابن يعيش [٤] والسيوطي ، وغيرهم . وقد علّل الذين منعوا قياسه واستخدامه في جانب القرآن بأنّ القرآن لا يحمل على ما ليس بمقيس ، وهو عندهم – أي التوهّم – ليس بمقيس بل "يختصر فيه على ما جاء وسُمع .

وخلاصة القول أنّه منهج استخدمه النحاة قديماً لمعالجة العديد من الشواهد المسموعة الّتي تعارض القواعد النحويّة . وإذا صحّ لبعض النحاة القول بعدم قياسه ، واطّراده ، فلا يتأتّى لهم إنكاره بالكلّيّة ، فقد أسهم إسهاماً كبيراً في تخريج وتصحيح ما قد يُظنّ من خطأ في التراكيب العربيّة الفصيحة . وبذا يكون قد ساعد في الدفاع عن مغبّة قصور قواعد النحاة ، عن مواكبة المأثور من كلام العرب [٥] .

---

[١] البحر المحيط ، أبو حيّان ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م ، ١/ ٢١١ .

[٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيّان ، تحقيق ، مصطفى أحمد النمّاس ، ط ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م ، ٢/ ١٠٦ .

[٣] خزانة الأدب ، البغدادي ، ١/ ١٢٠ .

[٤] هو : يعيش بن محمّد بن محمّد بن أبي سرايا بن يحيى ، النحويّ الحلبيّ ، موفّق الدين أبو البقاء ، المشهور بابن يعيش ، من كبار أئمّة العربيّة ، كان ماهراً في النحو ، والصرّف ولد بحلب سنة ثلاث وخمسين وخمسمائة ، وتوفّي سنة ثلاث وأربعين وستمائة ، وترجمته في بغية الوعاة ، ٢/ ٣٥١ .

[٥] ينظر التوهّم عند النحاة ، ص ٤٧ .

المبحث الرابع
أسباب التوهّم

اختصّت العربيّة من بين اللّغات بالمرونة والسّعة والمطاوعة [١] ، علاوة على تعدد مفرداتها ، واحتمال ألفاظها لأكثر من معنى في مجموعة من السمات التي اكتسبتها خلال تاريخها الطويل . ومن أبرز سمات العربيّة أنّها تعتمد في إبراز معانيها ، وتمييزها على الحركات ، ولذلك لا يختلط المعنى فيها بتقديم ما حقّه التأخير أو العكس . إلاّ أنّ هذه المرونة وتلك السعة قد تجرّ أحياناً إلى التباس المعاني وغموضها في سياقها مما يفتح الباب أمام الاحتمالات والتأويلات ، وقد بحث الدكتور عبد الله جاد كريم عن أسباب التوهّم ، وبواعثه في كتابه (التوهّم عند النحاة) فوجد أنّ بعضها تتعلّق بطبيعة اللّغة نفسها ، وبعضها متعلّقة بالنحاة أنفسهم [٢] . ورأى الباحث من باب إتمام الفائدة أنْ يذكر بعض ما يتعلّق بطبيعة اللّغة ، والتي يمكن أن تُجمل في الآتي :

١/ تعدد مفردات اللّغة : والمقصود بتعدد مفردات اللّغة أنّ مفردات اللّغة العربيّة لم تكن واحدةً في جميع أرجاء الجزيرة العربيّة ، بل هنالك خلاف بين قبائل الشمال والجنوب في استخدام الكلمات فقد يختلف معنى الكلمة واستخدامها باختلاف الأماكن والقبائل وأورد السيوطي في المزهر أمثلة كثيرة على ذلك منها : كلمة (وثب) يستعملها الحميريون بمعنى الجلوس ، فيقولون للرجل (ثب) أي اجلس ، في حين أنّ نزار تستعملها استعمالاً مغايراً ، واستخداماً مختلفاً . فالوثوب عندهم بمعنى (الطمر) وهو الوثوب في كلام نزار [٣] . ولا شكّ أنّ استخدام اللّفظ الواحد لأكثر من معنى من أسباب التوهّم ، ومن دواعي فهم الكلام على غير ما هو مراد ، روى ابن فارس في الصاحبي أنّ زيد بن عبد الله بن دارم

---

[١] المزهر ، السيوطي ، تحقيق محمّد أبو الفضل وعلي البجاوي ، ط ، البابي الحلبي ١٣٦١هـ ، ص ٤٠٠ ، وابن فارس ، الصاحبي ، ص ٧٦ مرجع سابق .

[٢] ينظر : التوهّم عند النحاة ، ص ١٠٥ .

[٣] المزهر ، السيوطي ، ١/ ٣٩٦ .

قدم على بعض ملوك حمير فألفاه في متصيد له – مكان الصيد – على جبل مشرف فسلم عليه وانتصب – أي ظلّ قائماً – فقال له الملك : (ثب) أي اجلس وظنّ الرجل أنّه أمره بالوثوب من الجبل فقال : لتجدني مطواعاً ، ثمّ وثب من الجبل فهلك " [١].

٢/ غياب المقام الذي قيل فيه الكلام : كما أنّ غياب المقام الذي قيل فيه الكلام يعدّ من أسباب التوهّم ودوافعه ؛ وذلك لأنّ العربيّة كانت منطوقة لفترة زمنيّة طويلة قبل الشروع في تدوينها ، ثمّ دُوّنت بعد ذلك نصوصها الشعريّة ، والنثريّة ولكن بالتأكيد أنّ المقام الّذي قيل فيه الكلام كان غائباً أثناء التدوين ، والمقصود بالمقام الهيئة الّتي كان عليها المتحدّث ، والسامع من الحركات ، والإشارات والنبرات ، والانفعالات ، والهدوء ، وتغيير الوجه ، والنّبر ، والتنغيم وتغيير الوجه انقباضاً ، وانبساطاً ، إلى غير ذلك من ملابسات الحديث اللّغوي ودلالة المقام عنصر أساسيّ في تحديد مراد المتكلّم ، وهي أضبط في تفسير المعنى المراد من الحكاية . وقد نبّه ابن جنّي إلى هذه النقطة ، ولفت إليها الأنظار بقوله : " فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو ، ويونس [٢]، وعيسى بن عمر [٣]، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن [٤]

---

[١] الصاحبي في فقه اللغة وعلوم العربيّة ، ابن فارس ، تحقيق د. عمّار فاروق الطبّاع مكتبة المعارف ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م ، ص ٥٤ .

[٢] هو : يونس بن حبيب ، الضبّي بالولاء ، أبو عبد الرّحمن ، ويعرف بالنّحوي ، علاّمة بالأدب ، كان إمام النّحاة بالبصرة في عصره ، ولد بقرية (جَبّل) – بفتح الجيم ، وضمّ الباء المشدّدة – سنة ٩٤هـ – ٧١٣م ، وتوفّي سنة ١٨٢هـ – ٧٩٨م ، وترجمته في الأعلام ٨/ ٢٦١ .

[٣] هو : عيسى بن عمر الثقفي بالولاء ، أبو سليمان ، من أئمّة اللّغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء ، وأول من هذّب النّحو ورتّبه ، ولد سنة ١٤٩هـ ، وتوفي سنة ٧٦٦م ومن تصانيفه الجامع والإكمال ، الأعلام ، ٥/ ١٠٦ .

[٤] هو : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، المعروف بالأخفش الأوسط ، توفي سنة ٢٢٥هـ ، عالم بالنحو واللغة والأدب ، سكن البصرة ، وأخذ العربيّة عن سيبويه ، من مؤلفاته (معاني القرآن) . وفيات الأعيان ، ٢/ ٣٠٨ .

وأبــو زيــد [١] ، وخلف الأحمر [٢] ، والأصمعي [٣]، ومن في الطبقة والوقــت من علماء البلدين وجوه العرب ممّا كانت تتعاطاه من كلامها ، وتقصد لــه مــن أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدّيــه الحكايــات ولا تضبطه الروايات " [٤] . وقد أدّى غياب المقام إلى إيهام الكسائي في مسألة أثارها اليزيدي [٥] بحضرة الرشيد [٦] حيث سأل الكسائي عمّا إذا كان في الشعر عيــب وأنشده :

ما رأينا خرباً نفــــر عنه البيض صفر
لا يكون العَيرُ مهراً لا يكون المهرُ مهــرٌ

---

[١] هو : سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، المعروف بأبي زيد الأنصاري ، أحد أئمّة الأدب واللغة ، ولد في البصرة سنة ١١٩هـ – ٧٣٧م ، وتــوفّي بهــا ســنة ٢١٥هـــ – ٨٣٠م الأعلام ، ٣/ ٩٢ .

[٢] هو : خلف بن حيّان بن محرز البصري ، المعروف بخلف الأحمر ، أحــد رواة الغريــب واللغة والشعر ونقّاده ، توفي في نحو ١٨٠هـ – ٧٩٦م ، وتــرجمته في معجــم المــؤلفين ١/ ٦٧٣ .

[٣] هو : عبد الملك بن قريب بن عليّ بن أصمع ، الباهليّ ، أبو سعيد ، الأصمعي ، راويــة العرب ، وأحد أئمّة العلم باللّغة ، والشعر ، والبلدان ، ولد بالبصرة عام ١٢٢هـــ – ٧٤٠م وتوفي بها عام ، ٢١٦هـ – ٨٣١م ، وترجمته في الأعلام ، ٤/ ١٦٢ .

[٤] الخصائص ، ابن جنّي ، تحقيق محمّد علي النجّار ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنــان ، ط٣ ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، ١/ ٢٤٨ .

[٥] هو : يحيى بن المبارك بن المغيرة ، العدويّ ، المعروف باليزيديّ أبو محمّــد ، مقــرئ نحويّ لغويّ ، مؤدّب المأمون بن الرشيد ، ولد سنة ١٣٨هـ ، وتوفي سنة ٧٥٥ ، وترجمته في معجم المؤلّفين ، ٤/ ١١٠ .

[٦] هو : هرون (الرشيد) بن محمّد المهدي بن المنصور العباسي ، أبو جعفر ، خامس خلفــاء الدولة العباسيّة ، وأشهرهم ، ولد بالرّي عام ١٤٩هـ – ٧٦٦م ، وتوفي عــام ١٩٣هـــ – ٨٠٩م ، وترجمته في الأعلام ، ٨/ ٦٢ .

فكان جواب الكسائيّ أنّ الشاعر أقوى ، وكان عليه أنْ ينصب (مهر) الثانية لأنّها خبر كان . فضرب اليزيديّ بقُلُنْسُوته الأرض ، وقال : أنا أبو محمّد ، الشعر صواب ، إنّما ابتدأ فقال : المهرُ مهرُ " [١] .

وسيأتي الحديث مفصّلاً عن هذا الشاهد عندما نتحدّث عن الوهم واللّبس في المستوى الصوتي إن شاء الله ، فلو عرف الكسائي المقام الذي قيل فيه الكلام وشاهد التنغيم ونبرات المتحدّث ، وغير ذلك من ملابسات الموقف ما وقع في مثل هذا الخطأ ، وذلك الوهم .

٣/ التصحيف والتحريف : ومن أسباب التوهّم ، ودواعي القول به ، وبواعث استخدامه التصحيف والتحريف ، فقد لعب كل من التصحيف والتحريف دوراً كبيراً في تخلّق الوهم ، ودفع بالنحاة إلى استخدام هذا المنهج . والمقصود بالتصحيف هو : " قلب الحروف بتغيير إعجامها ، وذلك بالنسبة إلى اللّفظ " بينما التحريف يعني : " قراءة الشيء بخلاف ما أراده كاتبه ، وعلى غير ما اصطلح عليه في تسميته [٢] .

والتحريف مصدر حرّف الكلمة إذا أخطأ في قراءتها في الصحيفة [٣] .

والتصحيف من الأدواء التي ابتليت به هذه اللّغة فهو أمر ثابت ، وواقع في حياة العربيّة ، وقد نبّه عليه كبار علماء النحو ، واللّغة كأمثال ابن فارس الذي نبّه على ضرورة التحرّي والتروّي ، والتثبّت عند أخذ اللّغة وغيرها من بقيّة العلوم والمعارف بقوله : " فليتحرّ آخذ اللّغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة ، والثقة والصدق ، والعدالة ، فقد بلغنا من أمر مشيخة بغداد ما بلغنا " [٤] .

---

[١] الأشباه والنظائر ، السيوطي ، تحقيق د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، ط١ ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، ٣/ ٣١٦ .

[٢] التنبيه على حدوث التصحي ، لحمزة الأصفهاني ، تحقيق محمّد حسن آل ياسين ، دار المعارف ، بغداد ، ١٣٨٧هـ ، ص ٣ . والمزهر ، ص ٣٥٣ .

[٣] ينظر : الصحاح ، واللسان ، مادة (حرف) .

[٤] الصاحبي في فقه اللّغة ، ابن فارس ، تحقيق السيّد أحمد صقر ، ط ، الحلبي ، القاهرة ١٩٧٧م ، ص ٢٠ .

ويحدث هذا التصحيف أحياناً بطريقة متعمّدة ، وبصورة مقصودة ، وهو أمر أشار إليه الخليل بقوله : " إنّ النحارير ربّما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب للّبس ، والتعنيت " [١] . وقد يحدث بطريقة عفويّة بسبب خطأ في النقل ، سواء أكان من الفم، أو الكتاب. فقد ذكر أبو حاتم السجستاني [٢] أنّ الأصمعي قرأ على أبي عمرو بن العلاء [٣] شعر الحطيئة [٤] :

وأغررتني وزعمت أنّك لابن بالصيف تامر

والمعنى : كثير اللبن ، فقرأها (لاتنى بالضيف تأمر) ، يريد لا تتوانى عن ضيفك تأمر بتعجيل القرى إليه . فقال له أبو عمرو : " إنّك في تصحيفك هذا أشهر من الحطيئة " [٥] .

وبالنظر في هاتين الروايتين يتبيّن مدى أثر التصحيف في إحداث الوهم لدى المتلقّي ، إذ رواية البيت قبل التصحيف تُشير إلى اسميّة (تامر) لكونه خبراً

---

[١] الصاحبي في فقه اللّغة ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

[٢] هو : سهل بن محمّد بن عثمان بن يزيد ، أبو حاتم ، السجستاني ، إمام البصرة في النحو والقراءة ، واللّغة ، والعروض ، توفّي سنة خمس وخمسين ومائة ، وقيل سنة خمسين ومائتين غاية النهاية في طبقات الشعراء ، ابن الجزري ، ١/ ٣٢٠ – ٣٢١ .

[٣] هو : أبو عمرو زبّان بن العلاء بن عمّار بن العُريان ، المازني ، البصريّ ، نحويّ مقرئ ، بل و شيخ القرّاء بالبصرة ، ولد سنة ثمان وستين ، وقيل سنة سبعين ، وتوفّي ستة أربع وخمسين ومائة ، ترجمته في طبقات القرّاء ، الذهبي ، تحقيق د. أحمد خان ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م ١/ ٩١ – ١٠٢ .

[٤] هو : جرول بن أوس بن مالك ، العبسي أبو مُليكة ، شاعر مخضرم ، كان هجّاءاً ، ولد سنة ٤٥هـ ، وتوفّي نحو ٦٦٢م ، ترجمته في الأعلام ، للزركلي ، دار العلم للملايين ، لبنان ط١٠ ، ١٩٩٢م ، ٢/ ١١٨ . أنظر المزهر ، تحقيق محمّد أحمد جاد ، ط١ ، دار إحياء الكتاب المصري ، ٢/ ٣٠٣ ، والخصائص ، ٣/ ٢٨٢ .

[٥] الخصائص ، ٣/ ٢٨٢ .

ثانياً لـــ(إنّ) والمعنى : إنّك صاحب لبن وتمر. بينا رواية التصحيف تجعل (خبـــر إنّ) جملة فعليّة مؤلّفة من فعلين هما (لاتني ، تأمر) وتوهم أنّ المراد من البيت هو زعم المخاطب بأنّه لا يتوانى في الأمر بتعجيل القرى لضيفه .

ومن هنا ندرك أنّ التصحيف واحد من أسباب التوهّم ، وباعث من بواعثه.

٤/ تعدد روايات النصوص المسموعة :

وهي واحدة من أهمّ الأسباب الّتي تدعو إلى استخدام منهج التوهّم والقـــول به ، فكثيراً ما يجد القارئ في الأبيات التي يسوقها النحاة لتأييد قواعدهم اختلافـــاً في رواية كلمة منها أو أكثر ، وأمثلة ذلك من الشواهد المسموعة كثيرة منها بيت الفرزدق [١] المشهور :

وعضُّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلاّ مسحتاً أو مجلّفِ

فقد روي هذا البيت بروايات عديدة بلغت أربعة في خزانة الأدب وحدها [٢] ولا شكّ أنّ تعدد الروايات يؤدّي قطعاً إلى خروج بعضها عـــن نطـــاق القواعـــد النحويّة التي بُنيت على الكثير الشائع مما يضطّر النحاة إلى القول بالتوهّم للتوفيق بين هذه الروايات المتضاربة .

ويتبيّن ممّا سبق أنّ تعدد روايات اللّغة وغياب المقام الذي قيل فيه الكـــلام وكذلك ما يحدث للنصوص من التصحيف ، والتحريف ، إضافة إلى تعدد روايات النصوص المسموعة من دوافع استخدام التوهّم والقول به .

---

[١] هو : همام بن غالب بن صعصعة ، التميمي ، الدارمي ، الشهير بالفرزدق ، شـــاعر مـــن فحول الشعراء ، وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل ، توفي سنة ١١٠هـــ ، معجـــم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ياقوت الحموي ، تحقيق إحسان عبّـــاس ، ط١ دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٣م ، ٦/ ٢٧٥ .

[٢] خزانة الأدب ، ٥/ ١٤٤ – ١٤٥ .

المبحث الخامس
حقيقة اللّبس وعلاقته بالوهم

أمّا عن حقيقة اللّبس ، فقد جاء في المعجم الوسيط أنّ مدلوله اللّغويّ اختلاط الشيء وخفاؤه ، وعدم وضوحه ، حيث يقول : " لبس عليه الأمر لبْساً خلط عليه حتّى لا يعرف حقيقته ، ويقال : ألبس عليه الأمر اشتبه ، واختلط وألبس عليه الأمر أشكل واختلط " [١] . وفي معجم المصطلحات النحويّة : اللّبس والالتباس اختلاط الأمر حتّى لا يعرف له وجه [٢] . فيلاحظ أنّ معناه يدور حول اختلاط الشيء وخفائه وعدم ظهوره ، ووضوحه .

أمّا معناه في عرف النحويين فقد ذكر صاحب معجم المصطلحات النحويّة أنّ المدلول اللّغوي هو عين التعبير الاصطلاحي المستخدم في النحو . إذ يطلق هذا التعبير عند النحويين للجمل ، والتراكيب المتداخلة المعاني . وقد بحث الباحث فيما اتيح له من المراجع ، وفيما تحصّل عليه من الكتب المتخصصة في شأن المصطلحات فلم يجد لمصطلح اللّبس تعريفاً اصطلاحيّاً محدداً ، ولعلّ ما قيل في التوهّم في هذا الجانب يقال هنا في اللّبس ، إذ لم يحظ هذا المصطلح بعناية كبيرة كغيره من المصطلحات الأخرى المرتبطة بالدراسات النحويّة والصرفيّة قديماً بل لم يجد حظّاً وافراً من الاستقلاليّة بالدراسة حتّى من الدارسين ، والباحثين حديثاً . ولكن مع ذلك لم يغفل عنه النحويون بالكلّية إبّان تقعيد القواعد النحويّة ، وتقنينها " فلربّما اضطرّوا أحياناً إلى مراعاة المعنى إذا كان مراعاة اللفظ يوقع في لُبس وقُبح " [٣] ومن ثمّ حكموا بوجوب تأخير المفعول عن الفاعل إذا كان تقدّمه عليه يوقع في لبس يصعب معه التمييز والتفريق بين الذي فعل الفعل ، والذي وقع عليه الفعل دون أن تكون هنالك قرينة لفظيّة أو مقاميّة تبيّن ذلك كما

---

[١] المعجم الوسيط ، مادة (لبس) .

[٢] معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة ، ص ٢٠٠ .

[٣] الهمع الهوامع ، السيوطي ، بتصحيح السيّد محمّد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١/ ٤٢٠ .

في نحو : ضرب موسى عيسى . وذلك حرصاً على وضوح اللّغة وبيانها باعتبارها وسيلة للتواصل والإبانة ، واللّبس من معوقات ذلك ومعضلاته .

أمّا عن علاقة الوهم باللّبس فتبيّن ممّا سبق أنّ التوهّم مظهر من مظاهر التأويل والتقدير ، وأساسه قائم على التصوّر ، والظنّ ، والتخيّل العقلي لأمور غير موجودة في الواقع ، وأنّ من أسبابه وبواعثه ظهور الأثر الإعرابي في المعمول مع خفاء العامل وغيابه وعدم ظهوره . وانحصرت حقيقة اللّبس في خفاء حقائق الأشياء وغموضها ، وعدم وضوحها وظهورها . ومن خلال محصّلة التعريفين يرى الباحث أنّ الوهم متولّد من اللّبس . وأنّ العلاقة بينهما علاقة السبب بالمسبّب ؛ وذلك لأنّ الشيء إذا اكتنفه الغموض ، وجانبه الوضوح اجتهد العقل لمعرفة حقيقته ، وإدراك طرفه الراجح فيذهب إلى ترجيح إحدى محتملاته بما ظهر له من مرجحات فيبني عليه تصوّراً معيّناً إمّا أن ينتهي به إلى حقيقة وصواب ، وإمّا أنْ يتخلّف ظنّه وتصوّره فينتهي به إلى خطأ وسهو وغلط [١]. وهذا هو الوهم بعينه لأنّ الموهوم هو ما وقع عليه الخاطر من الأشياء [٢] فمتى ما حصل لبس في موضع ما يُتوقّع أن يكون هنالك توهّم وإعمال فكر ، وتخيّل .

ونظراً لذلك رأى الباحث أنْ يجمعهما في دراسة واحدة ، وأنْ يتتبّع أثرهما في الأبواب النحويّة ، والصرفيّة لمعرفة الضوابط ، والقواعد ، والمحاذير ، التي وُضعت إبّان عصر التقعيد والتقنين للحيلولة دون الوقوع في اللّبس والوهم باعتبار أنّ اللّغة أساساً وُضعت للتواصل والإبانة ، وأنّهما من معوّقات التواصل ومعضلاته .

---

[١] انظر : صفحة ١٣ من هذا المبحث .

[٢] انظر : صفحة ١٣ من هذا المبحث .

الفصل الثاني

الوهم واللّبس ومستويات اللّغة

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل : الوهم واللّبس في المستوى الصوتي

المبحث الثاني : الوهم واللّبس في المستوى الصرفي (القوالب الصرفيّة).

المبحث الثالث : الوهم واللّبس في التركيب .

المبحث الأول
الوهم واللّبس في المستوى الصوتي

قسّمت الدراسة اللّغويّة إلى مستويات صوتيّة ، وصرفيّة ، وتركيبيّة ودلاليّة [١]، ولكل مستوى من هذه المستويات أثر وظيفيّ معين يقوم به في نظام الجملة العربيّة . وعلى الرغم من أنّ مجال دراسة الوهم واللّبس محصور في الجانب النحويّ والصرفيّ ، فقد لاحظ الباحث أنّ هنالك بعض الظواهر الصوتيّة لها صلة وثيقة بموضوع البحث ، كما أنّها تعمل على إيضاح كثير من المسائل النحويّة ، والصرفيّة ، كالفواصل الصوتيّة [٢] ، والنبر[٣] ، والتنغيم [٤] ، ونحوها وقد دلّت النصوص اللّغويّة على أنّ النحويين لم يكتفوا في حكمهم على شواهدهم النحويّة بصيغتها المكتوبة فقط ، بل كانوا يربطون بين الكلام المنطوق ، والكلام المكتوب لإيضاح بعض المسائل النحويّة . فالاسم المندوب مثلاً هو نوع من أنواع المنادى ، ولذلك يُتناول بالدراسة ، ويُذكر مع فصول النداء . ولمّا كان الغرض

---

[١] علم اللّغة ، علي عبد الواحد وافي ، دار النهضة ، القاهرة ط٦ ، ١٩٦٧م ، ص ٦ – ٧ .

[٢] المقصود بالفواصل الصوتيّة : الوقفات ، أو الاستراحات ، أو السكتات التي تقع في الكلام لا لضيق نفس ، وإنّما لإفادة معنى وظيفي معيّن . انظر : من قضايا اللّغة ، أ.د. مصطفى النحّاس ، مطبعة الفيصل ، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ، ط١ ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م ، ص ٩٣ .

[٣] النبر : في اللّغة ارتفاع الصوت ، انظر : اللّسان مادة (نبر) ، وفي الاصطلاح : ناشاط ذاتي للمتكلّم ينجم عنه نوع من البروز لأحد الأصوات أو المقاطع . ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦م ، ص ١٨٣ .

[٤] التنغيم هو : إعطاء القول الأنغام المناسبة ، والفواصل المناسبة ، انظر : معجم علم الأصوات ، د. على الخولي ، نشر دار الفلاح للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط ، ١٩٩٨م ص ٤٦ .

منه غالباً التفجّع على المندوب [١] ، وإظهار الحزن احتاج لرفع الصوت ومدّه وإطالته لإسماع الحاضرين ، وذلك بإضافة واو ، أو ياء في أوّله ، وألف في آخره . قال ابن يعيش : " ولمّا كان مدعوّاً – أي المندوب – بحيث لا يُسمع أتَوا في أوّله بياء أو واو لمدّ الصوت ، ولمّا كان يُسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب ؛ زادوا الألف آخراً للترنّم [٢].

وكان ابن جنّي يعوّل كثيراً على استخدام التشكيل الصوتي في فهم بعض المعاني النحويّة ، حيث ذكر أنّ الصفة قد تحذف من السياق إذا وُجد ما يدلّ عليها من القرائن الصوتيّة المصحوبة بنغمة مميّزة دالةٍ على المحذوف . وذلك كـ" قولهم : سير عليه ليلٌ ، وهم يريدون : ليلٌ طويل ، وذلك أنّك تُحسّ في كلام القائل لذلك التطويح ، والتطريح ، والتفخيم ما يقوم مقام قوله طويل " [٣] .

فيتبيّن من هذه الأمثلة أهميّة الجانب الصوتي في تشكيل المعاني النحويّة وتمييز بعضها من بعض . فإطالته الصوت ومدّه ميّز بين المنادى المندوب وغير المندوب كما أنّ تطريح الكلام وتطويحه قام مُقام التصريح ، ودلّ على ما كان محذوفاً من الكلام .

ومن أجل ذلك رأى الباحث استصحاب ظاهرتي التنغيم ، والفواصل الصوتيّة في هذا الفصل ؛ ليبرز أثرهما في رفع الإلباس ، ودفع الإيهام عن بعض القضايا المتعلّقة بالجانب النحويّ والصرفي ، وبدأ في ذلك بـ :

١/ الفواصل الصوتيّة ، ودورها في رفع اللبس :

مما هو مسلّم به أنّ الفواصل الصوتيّة في الكلام ، من العوامل الرئيسة في الكشف عن المعاني ، وأثرها كبير في تعيين دلالة الألفاظ ، وأنّ استحضارها أثناء

---

[١] قال بن مالك في التسهيل : " المندوب هو المذكور بعد (يا) أو واو تفجعاً لفقده حقيقة ، أو حكماً أو توجّعاً لكونه محل ألم أو سببه" التسهيل ، تحقيق محمّد عبد القادر عطا ،وآخر ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م ، ٣/ ٢٧١ .

[٢] ابن يعيش ، شرح المفصّل ، عالم الكتب ، بدون تاريخ ، ١٣/٢ .

[٣] ابن جنّي ، الخصائص ، ٢/ ٣٧٠ ، وتطريح الكلام ، تطويله ، جاء في الصحاح : التطريح ، التطويل ، طرّح بناءه تطريحاً إذا طوّله جدّاً . انظر مادة (طرح) .

الكلام يُعين السامع على فهم المراد من الجملة ، ويدرأ عنه مخاطر الولوج والوقوع في مزالق اللّبس ، والوهم . ولعلّ من أهمّ المظاهر الصوتيّة التي يُتوقّف عليها وضوح الدلالة ، وملامح الإبانة في النظام اللّغوي ظاهرة الوقف والسكت [١] فهنالك جمل ، وتراكيب عربيّة لا تتجلّى مدلولاتها ، ولا تظهر معانيها إلاّ عن طريق المفصل الصوتي الذي يعبّر عنه علماء التجويد والقراءات بالوقف أو السكت .

روى السيوطي في الأشباه والنظائر أنّ اليزيديّ سأل الكسائي بحضرة الرشيد فقال : انظر في هذا الشعر من عيب وأنشده أبياتاً منها :

لا يكون العيرُ مهراً لا يكون المهرُ مهرُ [٢]

فقال الكسائيّ : قد أقوى الشاعر . فقال له اليزيديّ : انظر فيه فقال : أقوى فضرب بقلنسوته الأرض ، وقال : الشعر صواب ، إنّما ابتدأ فقال : المهرُ المهرُ [٣] فالكسائيّ يرى أنّ في البيت إقواء ، وهو مجيء حركة الرويّ مخالفاً لحركة الإعراب ، ولكنّ اليزيدي فطن لشيء آخر لم يخطر ببال الكسائيّ ، وهو أنّ في البيت وقفة خفيفة ، أو سكتة لطيفة جعلت جملة (لايكون) الثاني توكيداً لما قبلها وأنّ ما بعدها كلام جديد مستأنف مُألّف من مبتدأ وخبر ، وعلى هذا يكون لفظ (مهر) الأخير مرفوعاً على الخبريّة ، وتكون حركة الرويّ موافقة لحركة الإعراب ، فلا إقواء في البيت .

ويرى الباحث أنّ إغفال الكسائيّ للجانب الصوتي ، وعدم استحضاره ساعة الحكم هو السبب الرئيسيّ الذي أوقعه في هذا الوهم ، والدافع له إلى القول بالإقواء في البيت . ومن هنا يتبيّن أهميّة الجانب الصوتي في إظهار المعاني النحويّة ، وإيضاحها .

---

[١] الفرق بين الوقف ، والسكت ، أنّ الوقف يكون بتنفّس ، بينما السكت بلا تنفّس ، كما أنّ السكت يصحبه تنغيم معيّن ، وزمنه أقل من زمن الوقف . ينظر : النشر في القراءات العشر ابن الجزري ، بتصحيح محمّد علي الصبّاغ ، ١/ ٢٤٠ .

[٢] ينظر : الأشباه والنظائر ، السيوطي . ٣/ ٣١٦ .

[٣] الأشباه والنظائر ، السيوطى ، ٣/ ٣١٦ .

وقد ثبت أنّ للوقف أثراً كبيراً في الإفهام ،والإبانة وإيضاح المعاني ، لا سيما في مجال القرآن إذ " به تتبيّن معاني الآيات ، ويؤمن الاحتراز عن الوقوع في المشكلات " [١] وبه : " يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين ، والنقيضين المتباينين ، والحكمين المتغايرين " [٢] . وعليه يعتمد القراء في توجيه القراءات أحياناً . ويظهر أثر الوقف جليّاً في توجيه الإعراب عند قوله تعالى : ﴿ **فلما ءاتوه موثقهم قال الله على ما نقول وكيل** ﴾ [٣] فقد نبّه القُرّاء على ضرورة الوقف على (قال) والابتداء بقوله : (الله على ما نقول) ؛ وذلك لئلا يُتوهّم كون لفظ الجلالة فاعلاً لـ(قال) ، وإنّما الفاعل ضمير مستتر فيه راجع إلى يعقوب عليه السلام وجملة (الله على ما نقول وكيل) مقول القول . قال الزركشيّ [٤]: " فيقف على (قال) وقفة لطيفة لئلا يُتوهّم كون الاسم الكريم فاعل (قال) وإنّما الفاعل يعقوب عليه السلام " [٥] فلولا هذا الوقف لقفز إلى الخاطر وهم مضمونه أنّ ما بعد (قال الله) مقول القول للفظ الجلالة . وقد أوجب الزركشي أيضاً في البرهان الوقف على قوله تعالى : ﴿ ولقد همّت به ﴾ في سورة يوسف [٦] والابتداء بقوله : ﴿ وهمّ بها ﴾ على اعتبار أنّ الجملة الأولى قائمة برأسها ، ومنفصلة عمّا بعدها ، وأنّ الواو في قوله : "وهمّ بها" استئنافيّة ، وليست عاطفة ؛ إذ لو اعتبرت عاطفة لأوهمت أنّ يوسف – عليه السلام – وامرأة العزيز اشتركا في ذنب واحد وهو أنّه همّ بها تماماً مثلما همّت هي به وليس الأمر كذلك لمنافاته لعصمة الأنبياء ، ولكن

---

[١] البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة بيروت ، ١/ ٣٤٢ .

[٢] لطائف الإشارات لفنون القراءات ، القسطلاني ، تحقيق السيّد عثمان ، وعبد الصّبور شاهين ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٧٢م ، ١/ ٢٤٩ .

[٣] سورة يوسف الآية ٦٦ .

[٤] هو : محمّد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي ، فقيه أصولي ، محدّث أديب ، ولد سنة ٧٤٥هـ – ١٣٤٤م ، وتوفي سن ٧٩٤هـ – ١٣٩٢ ، معجم المؤلفين ، ٣/ ٧٤ .

[٥] البرهان ، السيوطي ، ١/ ٣٤٥ .

[٦] سورة يوسف الآية ٢٤ .

المعنى : أنّه – عليه السلام – همّ بدفعها في حين أنّها همّت به أي أرادت الفاحشة [١] .

ويتضح من هذا أنّ الاستحضار المفصل الصوتي (الوقف) أثناء الكلام ، والالتزام به فيما نصّ عليه علماء الفنّ يدرأ عن الذهن شبهة الوهم ، ويؤمّنه ، من خطر الوقوع في مزالق اللّبس ، ويحصّنه من اعتقاد ما ليس مقصوداً من الكلام .

ومثل الفواصل الصوتيّة المنطوقة في الإبانة ، وتحديد المراد الفواصل الكتابيّة التي تقوم مقامها ، وتعمل على رفع الإلباس ودفع الإيهام . ونعني بالفواصل الكتابيّة ، الحروف والرموز الكتابيّة التي تتخلل الكلام المكتوب وتؤدّي دورها في الإفهام والإبانة ، وإيضاح المقصود . فضمير الفصل مثلاً فاصل كتابيّ يفصل بين الخبر والتابع ، ويعيّن أنّ ما بعده خبر لا نعت [٢] نحو قولك : أحمد هو المجتهد ، إذ لولا ضمير الفصل (هو) لجاز أنْ يعرب (المجتهد) نعتاً لأحمد . كما أنّ الواو في نحو : (لا وشفاك الله) [٣] فاصل كتابي بيّن المراد من الجملة ، وهو الدعاء له بالشفاء ، ورفع احتمال الدعاء عليه بعدم الشفاء .

وليست دلالة الفواصل الصوتيّة المكتوبة ، أو المنطوقة مقصورة على المعاني النحويّة ، ودلالة الكلام في حالة التركيب وحسب ، بل تشمل أيضاً الكلمة ومبناها الصرفي ، ويظهر ذلك جليّاً فيما يسمّيه البلاغيون الجناس التّام [٤]، كما في قول الشاعر :

فمن يك يحلو ما يصيـــــب حراماً فإنّ حلالي حلالي [٥]

---

[١] البرهان ، الزركشي ، ١/ ٣٧٤ .

[٢] همع الهوامع ، السيوطي ، تصحيح السيّد محمّد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١/ ٦٨ .

[٣] من قضايا اللّغة ، أ. د. مصطفى النحّاس ، ص ٩١ .

[٤] الجناس التام : هو أن يتفق اللفظان في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها ، ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) الخطيب القزويني ، تحقيق ودراسة ، عبد القادر حسين ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، مكتبة الآداب ، ص ٤٣١ – ٤٣٢ .

[٥] من قضايا اللّغة ، أ. د. مصطفى النحّاس ، ص ٩١ ، من غير نسبة البيت إلى شاعر معيّن

فنلحظ في هذا البيت جناساً بين كلمتي (حلالي ، حلالي) ، فهما متفقان من حيث الهيئة والصورة ، إلاّ أنّ الأوّلى اسم والثانية فعل ماض معه الجار والمجرور . ولا سبيل إلى التفريق بينهما إلاّ إذا سكت المتكلّم سكتة خفيفة على الفعل قبل الجار والمجرور (إنّ حلالي ، حلا لي) ، وبهذا يتضح أنّ (حلالي) الأوّلى اسم إنّ ، والثانية جملة فعليّة تعلّق بها الجار والمجرور في محلّ رفع خبر إنّ .

وربّما أغنت الرموز الكتابيّة عن الوقفات والسكتات أحياناً ، وقامت بالدوّر المنوط بالفواصل الصوتيّة المنطوقة في الإبانة ، والإفهام ، وتحديد المراد . فوضع الفاصلة بين (حلا،لي) الثانية تقوم مقام السكتة الخفيفة ، وتبيّن أنّ كلمة (حلا/لي) الثانية مؤلّفة من جزأين وليست كلمة واحدةً .

فبان ممّا سبق أنّ الفواصل الصوتيّة بشقّيها المكتوبة ، والمنطوقة لها أثر كبير في تعيين حدود الكلمات ، وتمييز بعضها من بعض .

٢/ التنغيم ورفع اللّبس :

ومن الظواهر الصوتيّة المميّزة للمعاني ظاهرة التنغيم ، فكثيراً ما يتضافر التنغيم مع المفصل الصوتي في تحديد المعنى المراد ، كما أنّ غيابهما يفضي إلى الاشتباه والتداخل بين المعاني . ففي قول ابن مالك [١] :

لفاعل الفِعال والمفاعلة وغير ما مرّ السماع عادله

تتردد كلمة (عادله) بين معنيين لا يوقف على أحدهما إلاّ بالتوهّم والترجيح . فمن المحتمل أنْ تكون (عاد/له) من الفعل عاد يعود عوداً ، و(له) جار ومجرور متعلّق به ، وعلى هذا يكون المعنى ، والسماع رجع له [٢]. وربّما

---

[١] هو : محمّد بن عبد الله بن مالك ، جمال الدين أبو عبد الله ، الطائي ، الجيّاني ، المالكي بالمغرب ، الشافعيّ بالمشرق نحويّ ، بل هو إمام النحاة ، وحافظ الأئمّة ، وشيخ العربيّة وقدوة أرباب المعاني والبيان ، ولد سنة ستمائة ، أو إحدى وستمائة ، وتوفّي سنة اثنتين وسبعين وستمائة . في بغية الوعاة ، ١/ ٥٣ – ٥٧ .

[٢] وهو ما ذهب إليه الصبّان في حاشيته ، انظر : حاشية الصبّان على شرح الأشموني تحقيق ، طه عبد الرءوف ، المكتبة التوفيقيّة أمام الباب الأخضر سيدنا الحسين ، ٢/ ٤٦٧ .

كان من الفعل (عادل) الّذي مصدره المعادلة ، والضمير المنصوب مفعول به متّصل بفعله ، ويكون المعنى : السماع كان عديلاً له [١] . ويبقى الاحتمالان واردين ، والمعنيان صالحان ، ولنا أن نرجّح المعنى الأوّل إذا توهّمنا سكتة خفيفة مصحوبة بنغمة صاعدة نسبيّاً على (عاد) .

وللتنغيم فضل كبير في تحديد كثير من المعاني النحويّة المتداخلة في سياقات الجمل ، كالاستفهام ، والتعجّب ، والنداء ، وغير ذلك . فجملة : ما يَضيرك لو أنّك ذهبت [٢] تحتمل معنيين : معنى الاستفهام ، أي : أيّ شيء يضيرك لو أنّك ذهبت ؟ ونظير ذلك قول الشّاعر :

ما للجمال مشيُها وئيداً أجندلاً يحملن أم حديدا

والمعنى : أي شيء حاصل للجمال حال كونها وئيداً مشيها ؟ . كما تحتمل معنى نفي الضير عن الذهاب . فكلاهما محتمل . ولا سبيل إلى رفع هذا اللّبس إلاّ بالنغمة المميّزة لإرادة الاستفهام ، والنفي ، وكذا بوضع العلامة الخاصّة بكل منهما .

وممّا تردّد فيها المعربون بين الاستفهام ، أو التعجّب (ما) في قوله تعالى : ﴿ **قتل الإنسان ما أكفره** ﴾ [٣]. فذهب بعضهم إلى أنّها استفهاميّة ، والمعنى : أي شيء حمل الإنسان على الكفر مع ما يرى من الآيات الدالة على التوحيد ؟ بينما يرى آخرون أنّها تعجّبيّة كما تقول : ما أعظم خالداً ! [٤] فالمعنيان محتملان ، ويبقى الفيصل في الأمر هو التنغيم الذي يحدد المعنى حسب نبرة القارئ للآية .

---

[١] وهو ما ذهب إليه ابن عقيل في الألفيّة ، تحقيق محمّد محيي الدين ، المكتبة العصريّة صيدا ، بيروت ، طباعة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، ٢/ ١٢٢ .

[٢] ظاهرة اللّبس في العربيّة ، د. مهدي أسعد عرّار ، دار وائل للنشر ، جامعة بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٣م ، ص ٩١ .

[٣] سورة عبس ، الآية ١٧ .

[٤] ينظر : إعراب القرآن ، النحّاس ، تحقيق زهير زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربيّة بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٨م ، ٥/ ١٥١ ، مشكل إعراب القرآن ، مكّي بن أبي طالب ، تحقيق حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٧م ، ٢/ ٨٣ .

ولعلّ من أشدّ مواضع اللّبس في مطالب الحديث عن التنغيم هو حذف السياق ، والتعويل على التنغيم في الدلالة عليه .

فمن ذلك قول الشاعر :

ثمّ قالوا تُحبّا قلت بهراً عدد النّجم والحصى والتراب

فقد قيل إنّه الكلام على حذف همزة الاستفهام ، والمعنى : أتحبّها ؟ فحذفت الهمزة اعتماداً على نغمة الاستفهام ، وقيل : أنّه ليس في الكلام حذف والمعنى : إخبار ، أي : أنت تحبّها [1]، وكلا الوجهين صالح ومتقبّل .

وصفوة القول فيما مضى أنّ للفواصل الصوتيّة المنطوقة ، والمكتوبة يداً لا تُنكر في الإبانة ، وتحديد المقصود من الكلام ، كما أنّها تعمل على رفع الإلباس ودفع الإيهام .

---

[1] انظر : الخصائص ، ابن جنّي ، ٢/ ٢٨٣ . وأظهر الأمرين عنده أن يكون أراد (أتحبّها) وابن هشام ، المغني ، بلا ترجيح وجه على وجه ، انظر : مغني اللبيب بتحقيق د. مازن المبارك ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩١٩هـ ، ١٩٩٨م ، ص ٢٣ ، والبيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ، ص ٤٣١ .

المبحث الثاني
الوهْم واللّبْس في المستوى الصرفي (القوالب الصرفيّة)

ممّا هو ثابت في عُرف اللّغويين أنّ مدلول الكلمة قد يختلف باختلاف الأصل الاشتقاقي ، فهنالك عُدّة كلمات عربيّة اختلفت مدلولاتها ، وتغايرت معانيها بسبب اختلاف أصولها التي أُخذت منها . فكلمة اسم مثلاً جرى خلاف في أصلها أهي مشتقّة من السمُوّ وهو العُلوّ كما يقول البصريون ، أو مأخوذة من الوسم وهو العلامة كما يقول الكوفيون [١] . والاختلاف في الأصل الاشتقاقي كثيراً ما يجعل الكلمة متردّدة بين مدلولين ، حائرة بين معنيين كما رأينا في (اسم) قريباً . ممّا يفتح الباب أمام التأويلات ، والاحتمالات ، كما يتردّد مدلول الكلمة أيضاً بين معنيين أو أكثر عندما يتّحد قالبان صرفيّان في المبنى والمظهر ، ويختلفان في المعنى والمدلول ، وقد ذكر سيبويه في معرض تقسيمه لكلام العرب أنّه ربّما اختلف اللّفظان صورةً وهيئةً ، مع اتّحادهما معنىً ومدلولاً ، وهو ما يسمّى عند اللغويين بالمترادفين [٢] وقد يتّحد اللّفظان من حيث القالب والصيغة مع اختلاف في المعنى ، وهو ما يسمّى عندهم بالمشترك اللّفظي . قال صاحب الكتاب : " اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتّفاق اللفظين ، واتّحاد المعنيين [٣] .

ويرى الباحث أنّ اتحاد القوالب الصرفيّة مع اختلاف المعاني والمدلولات وإنْ مدّ اللّغة بثروة كبيرة من المعاني إلاّ أنّه من المواضع المرشّحة لتخلّق اللّبس

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف ، ابن الأنباري ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، ١/ ١٧ .

[٢] المترادفان : هما اللّفظان اللّذان اتفقا معنىً واختلفا مبنىً ، أمّا المشترك اللّفظي هو : اللّفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر ، انظر : المزهر ، السيوطي ، المكتبة العصريّة صيدا ، ١/ ٣٦٩ .

[٣] الكتاب ، سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، بدون تاريخ ، ١/ ٢٤ .

والغموض ، كما يتّضح ذلك جليّاً في ثنايا هذا البحث عندما نتناوله بشيء من الإسهاب ، والتفصيل ، وبالبرهان والمثال يتّضح المقال .

وعلى صعيد الكشف عن معاني الكلمات في المعاجم اللّغويّة ، فإنّ دارس اللّغة إذا خفي عليه معنى كلمة من الكلمات لجأ إلى المعجم لرفع هذا الخفاء – وهو شأن معجميّ لغوي لا مدخل لحديثنا فيه – ولكنّه قبل ذلك يبدأ بتجريد الكلمة عن زوائدها – وهو عمل صرفيّ محض – . إلاّ أنّه قد تبدو له كلمتان من حيث الأصل الاشتقاقي في هيئة وصورة كلمة واحدة مترددة بين أصلين متغايرين ، ممّا يجلب له كثيراً من التعب ، والمشقّة في الكشف ، والبحث عنها ، ويكلّفه مزيداً من الجهد ، والوقت . فمن أمثلة ذلك : سائل – جائر – زائر ، ونحوها) فكلّ كلمة من هذه الكلمات لها أصلان اشتقاقيان تنتسب إليهما ، أولهما الثلاثي المعتل نحو : سال ، وجار ، وزار ، والثاني الثلاثي المهموز نحو : سأل ، وجأر ، وزأر . إلاّ أنّ اللّغة التي تشكل أبنية الكلِم في العربيّة ، وقوانين الاشتقاق ، وقواعد التصريف تقتضي عند تفريغ هذه المواد في قالب اسم الفاعل من (الثلاثي) أن يستوي الأصلان في هيئة واحدة رغم اختلافها في الأصل . والصيغة الموحّدة هي وزن (فاعل) ، جاء في اللّسان : " يُقال زأر الأسد فهو زائر ، وزار فلان فلاناً : مال إليه ، والزوّر الزائر " [1] . وقرأ ابن كثير [2] والكوفيون ، وأبو عمرو قوله تعالى : ﴿ **سأل سائل بعذاب واقع** ﴾ [3] مهموزاً ، بينا قرأ

---

[1] لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (زأر) ، و(زور) ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان .

[2] هو : إسماعيل بن عمر ، القرشيّ ، ابن كثير ، البصريّ ، ثمّ الدمشقيّ ، عماد الدين ، أبو الفداء ، الحافظ ، المحدّث ، الشافعيّ ، ولد سنة ٧٠٥هـ ، وتوفّي سن ٧٧٤هـ ، ومن أشهر تصانيفه ، البداية والنهاية في التاريخ ، وتفسير القرآن ، وترجمته في هداية العارفين إسماعيل باشا البغدادي ، منشورات مكتبة المثنّى ، بغداد ، وكالة المعارف الجليلة ، إستانبول ط، ١٩٥١م ، ص ٢١٥ .

[3] سورة المعارج ، الآية ١ .

نـــافع [١](سأل سائل) غير مهموز . ويقال رجلٌ جأرُ : ضخْم ، والجائر خيســـان النفس ، وجار عن الطريق : عدل ، والطريق جور : جائر " [٢] .

ويبدو للباحث ممّا سبق أنّ هذه القاعدة – قاعدة صياغة اسم الفاعـــل مـــن الثلاثي – من المواطن المرشّحة لتداخل الأصول ، ومن الأسباب المؤدّيـــة إلـــى الوقوع في اللّبس أحياناً ، فإذا قال قائل : "وقع السائل على الأرض" تبـــادر إلـــى ذهن السامع معنيان محتملان لا يمكن ترجيح أحدهما علـــى الآخـــر إلاّ بـــالتوهّم استناداً على السياق ، وقرائن الأحوال ، فقد يكون الســـائل فـــي المثـــال الســـابق صاحب مسألة ، وهو الذي يتكفف أيدي الناس كما في قوله تعالى : ﴿ **وأمّا السائل فلا تنهر** ﴾ [٣] ، ويحتمل أن يكون ممّا هو كالماء ، أو الحبر ، أو الوقود ، ونحوها فيبقى الاحتمالان واردين ، والالتباس قائم حتّى تدفعه قرينة ، أو يؤمّنه سياق .

وعلى صعيد آخر فقد يحدث أن يوجد أصلان اشتقاقيان يتوسّط أحدهما واو وثانيهما ياء ، فيلتقيان على هيئة واحدة ، وهو ما يحدث كثيراً في ماضي الفعـــل الثلاثي الأجوف ، نحو : ضاع ، وقال ، وصار ... إلخ . فكلّ كلمـــة مـــن هـــذه الكلمات تنتمي إلى أصلين اشتقاقيين : الأصل الأوّل الأجـــوف الثلاثـــي الـــواوي والثاني : الأجوف الثلاثي اليائي ، وذلك على النحو التالي : (ضـــوع ، وضـــيع) (قول ، وقيل) ، (صور ، وصير) [٤] . إلاّ أنّ صورة هذين الأصلين تظهر متّحدة في صيغة الماضي بسبب قلب الواو والياء فيها ألفاً لتحركهما ، وانفتاح ما قبلهمـــا فتبدو وكأنّ هذه الأفعال من أصل واحد ، ممّا يوقع في إلباس وإيهام . وقد ألحـــق اللّغويون الفعل (ضاع) بركب الأضداد ، فيقولون : ضاع الرجل إذا غـــاب وفُقـــد

---

[١] هو نافع بن عبد الرّحمن بن أبي نعيم الليثي ، مولاهم المديني ، مقرئ المدينة ، توفي سنة ٧٦٠هـــ ، طبقات القراء ، تحقيق ، د. أحمد خان مركز الملك فيصل للبحـــوث والدراســـات الإسلاميّة ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـــ – ١٩٩٧ ، ١/ ١٠٨ .

[٢] لسان العرب ، مادة ، (سأل) ، (س ي ل) .

[٣] سورة الضحى ، الآية ١٠ .

[٤] لسان العرب ، مادة (قول) ، و(قيل) ، و(ضوع) ، و(ضيع) ، و(صور) ، و(صير) .

وكذا إذا ظهر وبان [١] . فلو قال قائل : ضاع المسك مثلاً كان كلامه محتملاً ومدلول جملته متردّداً بين معنيين : أولهما : أنّ المسك قد اختفى وفُقد ، وثانيهما : أنّ رائحة المسك ظهرت وتبيّنت . ولا يخفى أنّ هذا الالتباس ، والتردد مردّه إلى اختلاف الأصل الاشتقاقي للفظين المتّفقين في المبنى ، والمظهر ، والمختلفين في المعنى والمدلول ، إذ الفعل في الجملة الأولى مأخوذ من ضيّع يضيع ، أمّا في الجملة الثانية فهو مشتق من ضوع يضوع " [٢] أي أنّ الألف في المثال الأوّل أصلها ياء ، وفي المثال الثاني أصلها واو . ونظير ذلك قولك : يُعجبني هذا القائل " فقد يكون (القائل) مشتقّاً من القول ، أو من القيل قال يقيل . ومن هذا قوله تعالى : ﴿ **وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون** ﴾ [٣] ، والمراد به القائلة التي هنا نصف النهار [٤] . ولا يخفى هنا أنّ للقرينة يداً لا تتكر في تحديد المعنى المراد وتعيينه ، وترجيحه ، فورود لفظ (بياتاً) بإزاء كلمة (قائلون) يوحي بأنّ المراد منه هو الظرف الزمانيّ المعروف الذي يخلد فيه الناس للراحة وهو منتصف النهار ، وليس من القول الذي هو الكلام .

ومن القوالب الصرفيّة الّتي تؤذن باشتباه الكلم وتداخلها صيغ الجموع فلربّما تساوت الكلمتان من حيث المظهر الخارجيّ ، ولكنْ إحداهما جمع وأخراهما مصدر ، من ذلك : كلمة (ظهور) فهي مصدر الفعل الثلاثي اللازم ظهر ، جاء في اللّسان : ظهر الشيء – بالفتح – ظهوراً تبيّن ، وهي أيضاً جمع (ظهْر) بسكون العين ، وهو ما كان مقابلاً للبطن ، كما في الحديث : ((ولم ينْس حقّ الله في ظهورها)) [٥]. ونظير ذلك كلمة (الشباب) فهي متردّدة أيضاً بين المصدريّة ، والجمعيّة ، فيحتمل أنْ تكون جمع (شباب) كما في اللّسان ، أو تكون

---

[١] الأضداد ، ابن الأنباري ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريّة ، صيدا بيروت ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م ، ص ٢٨٩ .

[٢] ينظر : اللّسان ، مادة (ضوع) ، و(ضيع) .

[٣] سورة الأعراف ، الآية ٤ .

[٤] ينظر : اللّسان ، مادة (قيل) .

[٥] الحديث : في صحيح البخاري ، حديث رقم (٤٦٨٧) .

مصدر الفعل (شبّ) ، قال الأصمعيّ : " شبّ الغلام يشِبّ شباباً " [١]. ومثلها أيضاً (النّذرُ) فهي جمع (نذير) كما تأتي بمعنى الإنذار . قال تعالى : ﴿ **فكيف كان عذابي ونذر** ﴾ [٢] أي : إنذاري .

ويبقى الفارق الذي يعوّل عليه في التفريق بين هذه المعاني وهو السياق البنائي ، والقرائن اللّفظيّة كما أسلفنا . ففي نحو قولنا : " ينبغي لشباب اليوم أن يكونوا على وعي بأمور دينهم " أنّ المرجّح في لفظ (الشباب) هو الجمعيّة ، وليس المصدريّة ، والّذي دلّ على ذلك ضمير الجمع في (يكونوا) العائد عليهم ، وكذا ميم الجمع في (دينهم) . أمّا في نحو : ما أجمل الشباب ! فإنّ لفظ (الشباب) هنا ملتبس ، ومتردّد بين معنى الجمعيّة ، والمصدريّة ، فهو صالح للاثنين معاً .

وممّا يمكن أنْ يضاف إلى القوالب التصريفيّة المفضية إلى الاشتباه والتداخل بين المعاني ، والموقعة في الإيهام ، والتردّد ، حذف إحدى التاءين الزائدتين في أوّل المضارع للتخفيف . فربّما أدّى حذف التاء من أوّل الفعل إلى تردّد الفعل بين المضيّ ، والمضارعة ، وذلك نحو : تلظّى ، وتمنّى ، وتجلّى ونحوها . فهذه الأفعال تبدو على ظاهرها أنّها أفعال ماضية ، ومن المحتمل أن تكون أفعالاً مضارعة حذفت منها إحدى التاءين الزائدتين ، والمعنى : تتلظّى وتتمنّى ، وتتجلّى . ويبقى السياق البنيويّ هو السبيل الوحيد ، والكفيل الأمين الرافع لهذا الاشتباه والمبدّد للإلتباس ، والإيهام . ففي قول البارئ جلّ وعلا : ﴿ **فأنذرتكم ناراً تلظّى** ﴾ [٣] الظاهر منها أنّ الفعل (تلظّى) فعل مضارع حُذفت تاؤه والمعنى : تتلظّى ، ولا يصحّ أن يكون الفعل في مظهره الخارجي ماضياً ، وإلاّ للزم أنْ يقال (تلظّت) لأنّ تأنيث فعل المضمر المتّصل واجب [٤] كوجوبه إذا كان الفعل مؤنّثاً حقيقيّاً ولم يُفصل بينه وبين فعله بفاصل ، كما قال صاحب الألفيّة [٤]

---

[١] المصدر نفسه ، مادة (شبّ) .

[٢] سورة القمر ، الآية ١٦ .

[٣] سورة اللّيل ، الآية ١٤ .

[٤] ينظر : مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢/ ٧٤١ .

[٤] حاشية الصبّان على الأشموني ، ٢/ ٧٢ .

وتاء تأنيث تلى الماضي إذا كان لأنثى كأبت هند الأذى
وإنّما تلزم فعل مضمـــــر متصل أو مفهم ذات حـــر

أمّا في قول الشاعر : [1]

تمنّى ابنتاي أنْ يعيش أبوهما وهل أنا إلاّ من غُزيّة أو مضر

فالفعل في قوله : (تمنّى ابنتاي) يحتمل الأمرين معاً فإنْ قدّر الفعل ماضـــياً حُمل على ضرورة النظم ، بسبب اسقاط ما حقّه الإثبات ، إذ القياس أن يقـــول : تمنّت ابنتاي بإثبات التاء لكون الفاعل مؤنّثاً حقيقيّاً غير مفصول عن فعله بفاصـــل وإذا قُدّر الفعل مضارعاً حُذفت إحدى تائيه فلا ضرورة فيه .

ومن زاوية صرفيّة أخرى قد يحدث اشتباه باعثه تداخل بين الصفّة والعلـــم والمصدر والاسم ، ولعلّ السبب الرئيس في ذلك أنّ المشـــتقّات " كاســـم الفاعـــل واسم المفعول ، والصفة المشبّهة ، وصيغ المبالغة ، ونحوها " قد تخرج أحياناً عن دائرة الوصفيّة إلى دائرة العلميّة ، وهو ما يُسمّى بالعلم المنقول كما قال صـــاحب الألفيّة :

ومنه منقول كفضل وأسد ..... [2]

فمن هذا القبيل : ماهر ، خالد ، ناصر ، عبّاس ، حمّاد ، حسن ، محمـــود فاطمة ، أكرم ، أشرف ... فهذه الكلمات ظاهرها أسماء فاعلين ، وصفات مشبّهه وصيغ مبالغة ، وأفعل تفضيل ، وأسماء مفاعيل . ولكنّهـــا نُقلـــت إلـــى العلميّـــة وسمّيت بها أشخاص فصارت أعلاماً لمعيّنين .

ويرى الباحث أنّ انتقال هذه المشتقات إلى العلميّة قد يفضي إلـــى تـــداخل المعاني أحياناً . فلو قلت : كان السائق ماهراً تردّد لفظ (ماهراً) بـــين الوصـــفيّة والعلميّة ، فإذا كان المراد من ذلك بيان مقدرته ، ودرايته ، وإلمامه بأصول القيادة

---

[1] شذور الذهب ، ابن هشام ، تحقيق عبد الغني الدقر ، الدار المتحدة ، دمشـــق ، مؤسســـة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٤م ، ص ٢٢١ . البيت للبيد بن ربيعـــة ، انظـــر : ديوانـــه بتحقيق 'حسان عبّاس ، وزارة الإرشاد والأوقاف ، الكويت ، ط ، ١٩٦٢م ، ص ٢١٣ .

[2] متن الألفيّة ص

كان وصفاً ، وإذا كان مراد المتكلّم بيان اسم الشخص الذي امتهن مهنة القيادة كان علماً .

أمّا التداخل الواقع بين الاسم ، والمصدر فمن أمثلته : ما أجمل هذا الفصل ! فكلمة (الفصل) متردّدة بين المصدريّة ، والاسميّة ، فقد يكون فصلاً دراسيّاً ، أو يكون من فصول السنة ، أو فصلاً من فصول الكتاب ، وقد يكون مصدراً كالضرب ، والقتل [١] .

وكما يحدث التداخل في القوالب الصرفيّة بسبب اتّحاد صيغها وتشابهها في المظهر الخارجيّ ، يحدث الأمر نفسه في معاني الأفعال ؛ وذلك لأنّ للأفعال معاني متعددة ، ومدلولات شتّى . ولا أقصد بتعدّد معاني الأفعال اختلافها من حيث الزمن ، إذ ذاك أمرٌ معلوم بالضرورة ، ولكنّني أقصد بذلك أنْ يكون لقالب الفعل الواحد معنيان أو أكثر تضمّها صيغة صرفيّة واحدة من حيث الهيئة والصورة ، ومن ذلك القالب التصريفي للفعل (أفعل) فقد اكتنفته معانٍ متعددة منها : دلالتة على التعدية ، وذلك نحو : أجلسته ، ومنها الاستحقاق نحو : أصْرم النحل ، وأحصد الزرع ، أي استحقّ الصرم ، والحصاد [٢] ، ومنها صيرورته صاحب كذا . جاء في الكتاب : " وتقول : أجْرب الرجل ، وأنحز ، وأحال أي صار صاحب جرب ونحاز في ماله " [٣] ، ومنها التعريض ، نحو : ابعْت الفرس أي عرضته للبيع [٤] .

ويرى الباحث أنّ هذه المعاني الّتي اكتنفت قالب الفعل (أفعل) ربّما تتداخل تداخلاً يفضي إلى توهّم معنى فعْل في موضع آخر ، ممّا جعلها صالحاً لأنْ

---

[١] جاء في اللّسان : " يقال : فصل المولود عن الرّضاعة يفصله فصْلاً وفصالاً " ، لسان العرب ، مادة (فصل) .

[٢] الكتاب ، سيبويه ، ٤/ ٦٠ .

[٣] المصدر نفسه ، ٤/ ٦٠ .

[٤] أدب الكاتب ، ابن قتيبة ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ط٣ ، ١٣٧٧هـ – ١٩٨٥م ، ص ٣٤٣ .

يضاف إلى المواطن ، والمواضع المرشّحة لتخلّق اللّبس ، والموقعة في الإيهام والتردّد .

وربّما هوى القالب التصريفي الواحد معنيين متضادين ، ومدلولين متقابلين ممّا يحدث أحياناً تنازعاً في الخاطر بين إثبات المعنى للشيء أو لنقيضه . ومن ذلك صيغة (تفعّل) الّذي من معانيه الترك ، والإتيان ، والفعل ، والاجتناب . ومن هذه الأفعال : تأثّم ، وتحنّث ، وتنجّس ... إلخ . فإذا قلت : تأثّم الرجل ، تردّد السامع بين ترك الإثم ، وفعله ؛ لأنّ لفظ تأثّم يحتمل الأمرين معاً . قال ابن الأنباري: " تأثّم الرجل إذا أتى ما فيه المأثم ، تأثّم إذا تجنّب الإثم . ومثلها أيضاً تحنّث إذا أتى الحنث أو اجتنبه ، وتنجّس يأتي بمعنى إتيان النجاسة ، ومعنى التجافي عنه ، ونظيرها أيضاً تصدّق الرجل إذا أعطى ، وتصدّق إذا سأل [1] . فالظاهر في هذه الأمثلة أنّ هنالك معنيان متقابلان ، يكتنفان القالب (تفعّل) ، ومن غير شكّ أنّ هذا التضاد التصريفي قد يوقع في الإيهام ، والإلباس .

وقالب (مَفْعَل) أيضاً مشترك صرفي اجتمع فيه اسم الزمان ، والمكان والمصدر الميمي ، كما تناوب في (مُفْعَل) كل من اسم الزّمان ، والمكان والمصدر الميمي ، اسم المفعول من غير الثلاثي بسبب ضمّ الأوّل وفتح ما قبل الآخر [2] .

و(فَعيل) أيضاً قالب استوعب المصدر نحو : دبّ دبيباً ، والصفة المشبّهة نحو كريم ، وصيغة مبالغة كما قال ابن مالك :

..... وفي فعيل قل ذا فَعِل [3]

وربّما قامت صيغة (فَعِيل) مقام (مُفْعِل ، و مُفْعَل) كقولك : هذا جرح أليم بمعنى مؤلم ، وفي قولك : محمّد صاحب رأي حكيم ، بمعنى محكم ، ومنه قوله

---

[1] الأضداد ، ابن الأنباري ، ١٦٩ – ١٨٠ .

[2] ارتشاف الضرب ، ١/ ٢٢٨ .

[3] شرح ابن عقيل ، ٢/ ١٠٤ .

تعالى : ﴿ **يس ۞ والقرآن الحكيم** ﴾ [١] أي محكم [٢] ، وقد تأتي متردّدة بين الفاعليّة ، مثل لفظ (السميع) يقال يُسمع ، وقد يقال للذي يسمع غيره [٣] .

وقالب (مَفْعل) أيضاً تجتمع عليه معانٍ صرفيّة متنوّعة ، فإذا قلت : " انتظرتك حتّى مطلع الفجر" يحتمل في (مطلع) أن تكون دلالته المصدر الميمي والمعنى : انتظرتك حتّى طلوع الفجر ، ويحتمل أيضاً أن تكون اسم زمان والمعنى : انتظرتك إلى وقت طلوع الفجر . ومن هذا القبيل قول الشاعر : [٤]

وقالوا لها لا تنكحيه فإنّه لأوّل سيف أن يلاقي مصرعا

فلفظ (مصرعا) في البيت مُلبس ، فهو متردّد بين كونه مصدراً ، أو اسم مكان الذي يُصرع فيه .

كما اجتمع في (مَفْعِل) كل من اسم الزمان والمكان ، والمصدر. وممّا جاء مستوعباً لهذه الوجوه الثلاثة قوله تعالى : ﴿ **فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه نحن ولا أنت مكاناً سوى** ﴾ [٥]فـ(الموعد) في هذا السّياق الشريف محتمل للمصدريّة بقرينة قوله (لا نخلفه نحن ولا أنت) ، ومحتمل للزمان ، ويعضده قوله : (قال موعدكم يوم الزينة) ، ومحتمل للمكان ، ويعضّده (مكاناً سوى) [٦].

---

[١] سورة يس ، الآيتان ، ١ ، ٢ .

[٢] انظر : البحر المحيط ، ٧/ ٣٢٣ .

[٣] الصاحبي ، ابن فارس ، تحقيق السيّد أحمد صقر ، ط، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه بدون تاريخ ، ص ٢٣٦ – ٢٣٧ ، باب (فعيل) .

[٤] شرح الأبيات المشكلة الإعراب،أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي،تحقيق حسن هنداوي دار القلم دمشق،دائرة العلوم والمعارف،بيروت ، ط١،١٤٠٧هـ –١٩٨٧م،ص ٤٤٩ – ٤٥٠ والبيت لتأبّط شرّاً في ديوانه ن دار صادر،بيروت ،ط١ ، ١٩٩٦م ، ص ٣٨

[٥] سورة طه ، الآية ٥٨ .

[٦] انظر : الكشاف ، الزمخشري ، توزيع دار الباز ، مكّة المكرّمة ، طباعة دار المعرفة بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ ، ٢/ ٣٣٧ – ٣٣٨ . وإذا جُعل (موعد) مصدراً يلزم تقدير مضاف محذوف : اجعل بيننا وبينكم مكان موعد . من الكشّاف .

ويبدو ممّا سبق أنّ تناوب الصيغ الصرفيّة واستيعابها لأكثر من معنى واكتناف معانٍ متعدّدة لقالب واحد من دواعي اللّبس والغموض ، ومن أسباب الوهم ، والشك ، والتردّد . ويبقى الحصن المنيع ، والملاذ الآمن الذي يُفزع إليه لرفع الاشتباه في هذا المبحث هو استكمال السياق البنيوي بتقدير محذوف رافع للإلباس ، أو بالوصف . فجملة : " وقع السائل على الأرض" ملتبسة كما سبقت الإشارة إليها ، ويمكن رفع الإلباس بالوصف كأنْ تقول : " وقع السائل الفقير على الأرض " ، أو بالتصريح بالمحذوف كأن تقول : " وقع الحبر السائل على الأرض ، كما أنّ للقرائن اللّفظيّة ، والحال المفهوم من السياق أثراً مهمّاً في رفع الإلباس ودفع الإيهام ، وبيان المقصود من الجملة .

المبحث الثالث
الوهْم واللّبس في التركيب

تبيّن في المبحث المنصرم أنّ الوهم واللّبس كانا في الصيغ الصرفيّة ، وأنّ أسبابهما ودافعهما القوالب الصرفيّة التي تبدو في ظاهرها متّحدة الهيئة ، والصورة مع اختلافها ، وافتراقها في المعاني ، والمدلولات . أمّا لبس هذا المبحث فهو واقع في التركيب ، وليس معنى هذا أنّ اللّبس في هذا المضمار آتٍ من صعوبة المفردات وغموضها ، بل قد يحدث أنْ يرد على القارئ جملٌ سهلة الألفاظ ، جيّدة السبك ، ولكنّها غامضة المعنى ، محتملة المدلول لما يكتنفها من لبس واقع في تركيبها ، مفضٍ إلى وهم وتردّد ، ولبس التركيب يكون تارة بسبب مرجع الضمير وذلك لأنّ الضمائر مفتقرة إلى مراجع تعود إليها وقد يحدث أنْ يتقدّم للضّمير مرجع واحد مطابق له في الجنس ، والعدد ، وليس هنالك مرجع ثانٍ يعود إليه وفي هذه الحال يكون المتعيّن هو عود الضّمير إلى مطابقه ، وربطه بمرجعه كقولك : جئت زيداً لأزوره ، ففي الجملة ضمير واحد وهو(الهاء) ومرجع واحد وهو(زيد) وهما متطابقان من حيث الجنس وهو الذكوريّة ، ومن حيث العدد وهو الإفراد . لذا فالمتعيّن هنا عود الضّمير إلى زيد وربطه به . وربّما تقدّمه مرجعان :أحدهما : مطابق له في الجنس والعدد ، والآخر مخالف له في ذلك ، كما في نحو : "كان الرجل يتمايل ثملاً كالشجرة الّتي تداعبها الريح " [1].

فالضمير المتصل بالفعل (تداعبها) تقدّمه اسمان هما (الرجل) و(الشجرة) إلاّ أنّ عود الضمير إلى (الرجل) متعذّر لاختلافهما في الجنس ، فالرجل مذكّر والضمير مؤنّث ، وبذا يكون المتعيّن هنا عود الضمير إلى (الشجرة) المتّحدة معه في الجنس ، والعدد ، وهما : التأنيث ، والإفراد ، ويبدو ممّا سبق أنّ للمطابقة فضلاً كبيراً في تعيين مرجع الضمير . إلاّ أنّها في نفس الوقت قد يكون باعثاً من بواعث الاشتباه ، وسبباً من أسباب اللّبس والغموض ؛ وذلك حينما يتقدّم إلى

---

[1] ظاهرة اللّبس في العربيّة ، ١٤٤ .

الضمير مرجعان متفقان في ملامحهما مع الضمير كاتحادهما معه في الجنس والنوع ، والعدد ، كقولك : نصحت لأختي أن تبقى مع أمّي لأنّها مريضة . فنلحظ في هذه الجملة تطابقاً واقعاً بين الضمير والاسمين الّذين تقدماه ، وهما (أختي وأمّي) ، وذلك لأنّ الضمير (هاء) يدلّ على التأنيث ، والإفراد . والأم ، والأخت منتميان إلى هاتين الفصيلتين ، فيقع الخاطر في حيرة واشتباه ، ويظلّ حائراً في تعيين المرجع ، أهو للأمّ ، أو للأخت ؟ وهذه الحيرة باعثها التطابق بين الضمير ومرجعه ، وهذا يؤكّد ما ذكرته آنفاً من أنّ المطابقة مثلما تكون سبباً للوضوح والبيان ، قد تكون باعثاً للاشتباه ، والإلباس ، والإيهام .

ومن شواهد خفاء الضمير بسبب المطابقة في القرآن قوله تعالى : ﴿ **ما أصاب من مصيبة في الأرض ، ولا في أنفسكم إلاّ في كتاب من قبل أن نبرأها** ﴾ [1] ، فالضمير المتّصل بالفعل (نبرأها) متردّد بين ثلاثة مراجع متقدّمة أوّلها : أنّها على النفس ، أي من قبل أنْ نبرأ النفس . وثانيها : أنّها تعود على الأرض ، أي من قبل أنْ نبرأ الأرض . ثالثها : أنّها تعود إلى المصيبة من قبل أنْ نبرأ المصيبة . قال أبو جعفر النحّاس [2] : " يكون من قبل أن نخلق الأنفس ، ... وقيل للمصائب " [3] .

ولا يخفى أنّ تطابق الضمير (ها) مع النفس ، والأرض ، والمصيبة في الإفراد ، والتأنيث هو سبب خفاء المرجع ، والباعث لتعدّد الاحتمالات .

ويمكن أن يُرفع لبس التركيب هنا بالرجوع إلى القاعدة النحويّة التي تنصّ على أنّ الضمير إذا تقدّم له أكثر من مرجع مطابق له في الجنس ، والعدد ، ولم

---

[1] سورة الحديد ، الآية ٢٢ .

[2] هو : محمّد بن أحمد بن إسماعيل ، المرادي ، المصري ، أبو جعفر النحّاس ، مفسّر نحويّ ، لغويّ ، توفّي سنة ٢٣٨هـ – ١٩٤٩م ، وترجمته في معجم المؤلّفين ، ٣/ ٤٩ .

[3] مشكل إعراب القرآن ، مكّي بن أبي طالب ، تحقيق د. حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م ، ٢/ ٧١٩ ، وإعراب القرآن ،النحّاس ٤/ ٣٦٤ ، والكشّاف ، الزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ ، ٤/ ٦٨ . وجعل الضمير في (نبرأها) بين النفس ، والمصائب .

توجد قرينة تحدّد أحد المراجع فالمتعيّن هو إعادة الضمير لأقرب مذكور وارتباطه به . قال في شرح الكافية : " واعلم انّه إذا تقدّم ممّا يصلح للتفسير شيئان فصاعداً فالمفسّر هو الأقرب لا غيره ، نحو جاءني زيدٌ وبكرٌ فضربته ، أي ضربت بكراً ، ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد نحو : جاءني عالم وجاهل أكرمته " [1] . وبهذه القاعدة رجّح النحّاس عود الضمير(ها) في (نبرأها) في الآية السابقة إلى النفس لأنّها هي الأقرب . قال : " يكون : من قبل أن نخلق النفس ... وقيل الضمير للأرض ، وقيل للمصائب ، والأوّل أولاها ؛ لأنّ الجّلة قالوا به ، وهو الأقرب إلى الضّمير " [2] كما يمكن أن يرفع التباس التركيب عن طريق وضع المراد بين الأقواس لأنّ (أمّي) مريضة ، أو الاستدراك بالجمل المعترضة كقولك : لأنّها – أي أمّي – مريضة .

ومثل الضمير في تخلّق اللّبس والاحتمال في التركيب ، والإضافة أحياناً وإنّما قلتُ أحياناً ؛ لأنّ قرائن الأحوال والمقامات ، ومؤشّرات السّياق البنيوي تساعد على تعيين المقصود . ففي قولنا : " أكل الخبز الخالي من المحسّنات ضمان لوقاية الجسم من الأمراض " نلحظ عدم الالتباس في إضافة الأكل إلى الخبز ؛ لأنّ المتعارف عليه والمسلّم به أنْ يكون الخبز مأكولاً لا آكلاً ، وبذا يتعيّن من هذا التركيب أنّ المعنى المراد هو معنى المفعوليّة لا غير . كما أنّ العلامة الإعرابيّة تتضافر أحياناً مع السياق البنيوي ، ويعملان معاً على رفع اللّبس ، وتعيين المعنى المراد ، كما في نحو : " يُعجبني ضرب زيدٍ عمراً " . ففي انتصاب (عمراً) دليل على أنّ (زيد) فاعل في المعنى ، فهو الضارب عمراً ويكون من باب إضافة المصدر إلى فاعله ، ويكون الأمر بالضدّ تاماً إذا قلنا : يعجبني ضرب زيدٍ عمرٌو ، فارتفاع (عمرٌو) في المثال إشارة من السياق البنيوي على أنّ (زيد) مفعول به في المعنى ، يكون من باب إضافة المصدر إلى

---

[1] شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الإستر اباذي ، تحقيق ، د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ، ٣/ ٨ .

[2] إعراب القرآن ، النحّاس ، ٤/ ٣٦٤ .

مفعوله [١]. وفي كل الأمثلة المتقدّمة لا يوجد لبس ، ولا غموض في تعيين المعنى النحويّ المراد ، ولكن في نحو : محمّد يرغب في مساعدة الأساتيذ [٢] ، نلحظ في هذه الجملة لبساً ، وتردّداً بين معنيين يصعب ترجيح أحدهما على الآخر ، فمن المحتمل أنْ يكون المراد منها أنّ محمّداً يرغب في مساعدة الأساتيذ بتسخير نفسه لخدمتهم ، وقد يكون المعنى المراد هو رغبة محمّد في مساعدة الأساتيذ له إرشاداً ، وتوجيهاً . والبون بين المعنيين شاسع ، والفرق بينهما كبير وجليّ . فالأساتيذ في البنية الأولى مفعول به ، وفي الثانية فاعل ، فكلا المعنيين متقبّل ، واللّبس بين معنى الفاعليّة ، والمفعوليّة قائم . ونظير هذا من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ **كلا سيكفرون بعبادتهم** ﴾ [٣] فإنّ المضاف إليه وهو (الهاء) متردّد بين معنى الفاعليّة والمفعوليّة ، وذلك لأنّ المضاف وهو المصدر (عبادة) يجوز أنْ يكون مضافاً إلى الفاعل ، ويكون التقدير : سيكفر المشركون بعبادة الأصنام جحوداً ، وإنكاراً كقوله تعالى : ﴿ **والله ربّنا ما كنّا مشركين** ﴾ [٤] ، ويجوز أنْ يكون مضافاً إلى المفعول ، ويكون التقدير : ستكفر الأصنام بعبادتهم . كقوله تعالى : ﴿ **تبرأنا إليك ما كانوا إيانا يعبدون** ﴾ [٥] . وقد رجّح أبو حيّان الاحتمال الأوّل على قاعدة رجوع الضمير إلى أقرب مذكور وهو واو الجماعة في الفعل (سيكفرون) الراجع إلى المشركين [٦] . وقد يكون اللّبس في التركيب بسبب خفاء العلامة الإعرابيّة كما في نحو : رأيت غلامي الفريقين الذين فازا ، فمن المحتمل أنْ يعود لفظ

---

[١] ينظر : المقتضب ، المبرد ، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتب المصريّ القاهرة ، ط ، ١٣٩٩هـ ، دار الكتاب اللبناني ، ١/ ١٥٢ ، والسيوطي ، الأشباه ، والنظائر ، ٢/ ٢٣٦ ، وابن يعيش ، شرح المفصّل ، ٦/ ٦٣ .

[٢] ظاهرة اللّبس في العربيّة ، ص ٢٩ .

[٣] سورة مريم ، الآية ٨٢ .

[٤] سورة الأنعام ، الآية ٢٣ .

[٥] سورة القصص ، الآية ٦٣ .

[٦] ينظر : البحر المحيط ، أبو حيّان ، ٦/ ٢١١ – ٢١٢ . والبيان ، ابن الأنباري ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، ط، الهيئة المصريّة العامة ، للكتاب ، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ، ٢/ ١٦٣

(اللّذين) إلى الغلامين الواقع في محل نصب على المفعوليّة ، أو إلى الفريقين الواقع في محلّ جرّ مضاف إليه . وسبب هذا الغموض والتردّد هو خفاء العلامة الإعرابيّة في اسم الموصول الملازم لبناء واحد في حالتي النصب والجرّ . ونظير هذا من القرآن قوله تعالى : ﴿ **لا يملكون الشفاعة إلاّ من اتّخذ عند الرحمن عهدا** ﴾ [١] . تردّد النحويون في إعراب (من) بين كونه مرفوعاً على البدليّة من واو الجماعة (يملكون) أو منصوباً على الاستثناء [٢] .

وربّما كان خفاء صاحب الحال سبباً من أسباب الغموض والاشتباه في التركيب ، ففي نحو : قابل الآباء أبناءهم وهم مسرورون ، نلحظ في هذا السياق احتمالاً لا تدفعه المطابقة ، ولا يزيل غموضه الاتّحاد في الجنس ، والنوع والعدد . فجملة : "وهم مسرورون" جملة حالية من حيث الحكم الإعرابي ، إلاّ أنّ الإشكال واقع في تحديد صاحبها ، فقد تقدّمها مرجعان متماثلان في الجنس والعدد ، وهما : الآباء ، والأبناء ، فكلاهما جمع تكسير للذكور ، والجملة الحاليّة (وهم مسرورون) لجماعة الذكور أيضاً . وهذا التطابق ، والتماثل دفع الخاطر إلى التردّد والتوهّم في تعيين مرجع الحال ، وتحديد صاحبها ، فمن المحتمل أنْ يكون الآباء قد انتابهم الفرح ودخلهم السرور بملاقاة أبنائهم ، وربّما كان العكس فالأبناء هم الذين قابلوا آباءهم بالبشاشة ، والفرح ، والترحاب . ومن هذا القبيل قولهم : ضربت زيداً ضاحكاً [٣] ، فمن المحتمل أنْ يكون (ضاحكاً) حالاً من الفاعل الذي هو ضمير المتكلّم في (ضربت) وقد يكون حالاً من المفعول (زيداً) . ونظير ذلك من القرآن قوله تعالى : ﴿ **وقاتلوا المشركين كافة** ﴾ [٤] فلفظ (كافة)

---

[١] سورة مريم ، الآية ٨٧ .

[٢] مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب ، ٢/ ٤٦١ .

[٣] مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ابن هشام ، ٢/ ١٣٦ .

[٤] سورة التوبة ، الآية ٣٦ .

حال منصوب إلاّ أنّها متردّدة في تعليقها بين مرجعين : الضمير بالفعل (قـــاتلوا) وهو واو الجماعة ، والمرجع الثاني هو (المشركين) [1] .

وخلاصة القول ممّا سبق أنّ خفاء العلامة الإعرابيّة لسبب مـــن الأســـباب وتعذّر تحديد مرجع الضمير ونحوه من دواعي لبس التركيب وسن أسباب غموض سياقات الجمل .

[1] مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٢/ ١٣٦ .

الفصل الثالث

الوهم واللّبس في الأبواب النّحويّة

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأوّل : الوهم واللّبس في مــرفوعات الأسماء ، وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل : الوهم واللّبس في الفاعل ونائبه .

المطلب الثاني : الوهم واللّبس في المبتدأ وخبره .

المبحث الثاني : الوهم واللّبس في منصوبات الأسماء ، وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأوّل : الوهم واللّبس في المفعولات .

المطلب الثاني : الوهم واللّبس في الحال .

المطلب الثالث : الوهم واللّبس في المنادى .

المبحث الثالث : الوهم واللّبس في المعارف .

المبحث الأوّل

الوهم واللّبس في مرفوعات الأسماء

المطلب الأوّل

الوهم واللّبس في الفاعل ونائبه

أولاً : الوهم واللّبس في الفاعل : الأصل في الحكم الإعرابي للفاعل هو الرفع وإنّما نطق العرب به مرفوعاً ليفرّقوا بينه ، وبين المفعول الّذي لولا الإعراب : "لجاز أنْ يُتوهّم أنّه مفعول " [١] . والّذي يبدو من هذا التّعليل أنّ مهمّة الإعراب الأولى ، والغرض الأساسيّ منه هو التّفريق بين المعاني النّحويّة ، وإزالة اللّبس منها ، وهو ما أكّده محقّق الاقتراح بقوله : " الأصل في إعراب الاسم هو إزالة اللّبس ؛ لأنّ الاسم قد يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مضافاً إليه ، فلو لم يعرب لالتبس الفاعل بالمفعول ، وبالمضاف إليه " [٢] إلاّ أنّ هذه القاعدة قد تنْخرم أحياناً ، ويأتي الفاعل منصوباً ، كما سُمع من كلامهم : خرق الثّوبُ المسمارَ ، وكسر الزّجاجُ الحجرَ . وقول الشاعر [٣]:

مثلُ القنافذ هدّاجون قد بلغتْ نجران أو بلغت سوآتهم هجرُ

بنصب الفاعل (سوآتهم) ورفع المفعول (هجر) . ولعلّ الّذي سهّل ذلك وسوّغ خروجه عن المألوف ، هو وضوح المعنى ، وأمن اللّبس بين الفاعل والمفعول في الأمثلة المتقدّمة فالمسمار هو الّذي يخرق الثوب ، والّذي يكسر الزجاج هو الحجر لا العكس ، وسيظلّ هذا المعنى ثابتاً حتّى مع تغيّر الحركة الإعرابيّة الخاصّة بكلّ منها .

---

[١] شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ١/ ٧٥ .

[٢] الاقتراح ، السّيوطي ، تحقيق د. أحمد محمّد قاسم ، مطبعة السّعادة ، ط١ ، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦ ، القاهرة ، ص ١٤٦ .

[٣] البيت للأخطل في ديوانه ،، دار صادر ، ط١ ، ١٩٩٩م ص ٩٥ ، وشرح شواهد المغني ، ص ٩٧٢ ،

هذا ، وللفاعل أحكامٌ عديدة منها : وجوبُ تأخيره عن عامله ، ولزوم وقوعه بعد فعله ، قال في شرح الكافية : " الأصل – أي الفاعل – أن يلي فعله " [١] وإنّما اشترط هذا الشرط للفرار من التباس الفاعل بالمبتدأ [٢] ، إذ لو تقدّم الفاعل على الفعل في نحو : قام زيدٌ ، وقيل فيه : (زيدٌ قام) لا لتبس الأمر ولتردّد في (زيد) ، وتردّد بين كونه فاعلاً أو مبتدأ لاتّحادهما في الاسميّة ، والحكم الإعرابي وهو الرفع ، ولا سبيل إلى التفريق بينهما إلاّ بقرينة الرتبة . وعلى هذا إذا وُجد في الأساليب الفصيحة ما ظاهره يوهِم تقدّم الفاعل على فعله وجب تأويله وتخريجه بما يوافق القاعدة . قال في شرح الأشموني : " فإن وُجد ما ظاهره يوهم تقدّم الفاعل ، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ... وإمّا فاعلاً محذوف الفعل " [٣] . ففي نحو (زيدٌ قام) يُقدّر الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل (قام) تقديره (هو) . والاسم المرفوع المقدّم عليه مبتدأ ، وفي نحو : (إنْ ملهوفٌ استعان بك فأعنْه) تعرب كلمة (ملهوف) فاعلاً مرفوعاً بفعل محذوف يفسّره الفعل بعدها والتّقدير : إن استعان بك ملهوف استعان بك فأعنه ، ومثله قوله تعالى : ﴿ **وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك فأجره** ﴾ [٤] فـ(أحدٌ) فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده ، والتقدير : إنْ استجارك أحدُ من المشركين استجارك [٥] . وهذا كلّه على مذهب البصريين ، أمّا الكوفيون فيرون جواز تقدّم

---

[١] شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الإستر آباذي ، تحقيق د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ، ١/ ١٦٣ .

[٢] ومن تعليلات تقدّم الفعل على الفاعل ، ما ذكره الأشموني من : أنّهما كجزأي الكلمة الواحدة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها . ينظر : شرح الأشموني وبهامشه حاشية الصبّان ، ٢/ ٦٥ .

[٣] شرح الأشموني ، وبهامشه حاشية الصبّان ، ٢/ ٦٤ ، التصريح على التوضيح ، ١/ ٢٧٠

[٤] سورة التوبة ، الآية ٦ .

[٥] البيان في غريب إعراب القرآن ، ابن الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصريّة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ١/ ٢٠٧ .

الفاعل على فعله ولا يضَرّ عندهم عدم تمييز المبتدأ من الفاعل [١] محتجّين بالسّماع ، ومتمسّكين بنحو قول الشّاعر : [٢]

ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديداً

على اعتبار أنّ (مشيها) فاعل مرفوع بـ(وئيداً) الّذي هو اسم الفاعل ، – هو بمنزلة الفعل في العمل – وقد تقدّم عليه الفاعل ممّا يدلّ على جواز ذلك والبيت مؤول عند البصريّين . ويرى الباحث أنّ كفّة البصريين هي الرّاجحة في هذه المسألة ، وذلك لأنّ الكثير الشائع في كلام العرب هو تأخّر الفاعل عن عامله والحقّ أنْ تبنى القاعدة على الكثير الشّائع لا على ما قلّ وندر ، وقد ذكر الأشموني أنّ البيت المتقدّم روي مثلّثاً بالرّفع على نحو ما ذُكرَ من خلاف فيه وبالنصب على المصدريّة ، أي (تمشي مشيها) ، وبالخفض على اعتباره بدل اشتمال من الجمال [٣] ، وهذا ممّا يعني أنّ البيت محتمل الرّواية ، وإذا ثبت ذلك فلا تقوم به حجّة ؛ نظراً للقاعدة الّتي تنصّ على أنّ الدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال [٤]. وممّا يدعّم قول البصريّين ، ويقوّي حجّتهم أيضاً استبعاد إعراب الاسم المرفوع مبتدأ ، والجملة الّتي بعده خبرٌ في نحو : إنْ ملهوفٌ استعان بك فأعنه ، لأنّ أداة الشّرط مختصّة بالجملة الفعليّة [٥] ، وأنّ جملة الشرط لا تكون إلاّ فعليّة على الأصحّ [٦] وهذا يعيّن كون الاسم المرفوع فاعلاً لفعل محذوف كما قال به البصريون . وإلى هذا التّرجيح مال صاحب النّحو الوافي بقوله : " يبدو

---

[١] ينظر : شرح الأشموني ، وبهامشه حاشية الصبّان ، ٢/ ٦٥ .

[٢] الرّجز للزبّاء في لسان العرب تحت مادة (وأد) ، وخزانة الأدب ، ٧/ ٢٩٥ ، وشرح الأشموني ، ١/ ١٦٩ ، وقيل البيت للخنساء ، ينظر ما قاله محقق الصبّان ، ٢/ ٦٥ والوئيد : صوت شدّة الوطء على الأرض ، والجندل : الحجر .

[٣] ينظر : شرح الأشموني ، وبهامشه حاشية الصبّان ، ٢/٦٦ .

[٤] الاقتراح ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

[٥] ينظر : أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ص ٦١٢ .

[٦] شرح الأشموني ، بحاشية الصبّان ، ٢/ ٦٤ .

رأي البصريين هنا أقرب مسايرة للأصول اللّغويّة ؛ وذلك أنّ مهمّة المبتدأ البلاغيّة تختلف عن مهمّة الفاعل ، فلا معنى للخلطّ بينهما " [١] .

ومن أحكامه أيضاً أنّه يجوز حذف فعله إذا وُجد ما يدلّ عليه في السّياق طلباً للإيجاز والاختصار ، وهذا الحكم ليس حكراً على الفاعل وعامله ، وإنّما يجوز ذلك في كلّ ما له دليل يدلّ عليه بعد حذفه ، كما قال صاحب الألفيّة : [٢]

وحذف ما يُعلم جائز كما تقول زيدٌ بعد من عندكما

إلاّ أنّ جواز الحذف لم يكن على إطلاقه ، بل قيّد بشرط السّلامة من الإلباس والإيهام ، وبأن لا يوقع ذلك في الخلط بين الفاعل ونائبه [٣] ، ولأجل ذلك يمتنع الحذف في نحو : يُوعظُ في المسجد رجلٌ ، فلا يجوز إعراب (رجلٌ) على أنّه فاعل لفعل محذوف دلّ عليه الفعل المتقدّم (يوعظ) على تقدير : يُوعظ في المسجد يعِظ رجلٌ ، وذلك لاحتماليته للمفعوليّة في المعنى ، ويكون مرفوعاً على أنّه نائب عن الفاعل فيحصل لبس بين كونه فاعلاً لفعل محذوف أو نائباً للفاعل . وجوّزوا الحذف في النَحو : يُوعظُ في المسجد رجالٌ زيد ، فيجوز في هذا المثال أنْ يعرب (زيد) فاعلاً لفعل محذوف دلّ عليه الفعل المتقدّم ، لانتفاء الاحتمال المتقدّم وهو الالتباس بين الفاعليّة والنيابة ، وعلّلوا ذلك بأنّ الفعل المتقدّم المبنيّ للمجهول قد استوفى نائب فاعله ، ونائب الفاعل لا يتكرر كالفاعل [٤] .

كما أنّ الفاعل إذا كان مؤنّثاً أُنّث له الفعل بإلحاق تاء ساكنة في آخر الماضي ، أو تاء متحرّكة في صدر المضارع ، قال صاحب الألفيّة : [٥]

وتاءُ تأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى كأبتْ هندُ الأذى

---

[١] النّحو الوافي ، عباس حسن ، ٢/ ٧٣ .

[٢] متن الألفيّة ، ابن مالك ، مكتبة ابن القيّم ، دمشق ، سوريا ، ط١ ، بدون تاريخ ، ص ١٣

[٣] شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، تحقيق محمّد باسل عيون السّود ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ، ١/ ٤٠٢ .

[٤] أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ٢/ ١٣ .

[٥] متن الألفيّة ، ص ١٩ .

وقد يتعيّن تأنيث الفعل أحياناً ، كما لو كان الفاعل ضميراً متّصلاً عائداً على مؤنّث حقيّقيّ نحو هندٌ قامت أو مجازيّ نحو : الشمس طلعت ؛ وإنّما وجب تأنيث الفعل هنا لئلا يُتوهّم أنّ هنالك فاعل مذكّر منتظر يمكن تقديره بـ(هندٌ قام أبوها ، والشّمس طلع قرنُها) ، وذلك مأمون بإلحاق التّاء في آخر الفعل [١] .

أمّا موقّع الفاعل في سياق الجملة العربيّة ، فالأصل فيه أنْ يتوسّط بين عامله ، ومفعوله ، وأنْ يتقدّمه الفعل أو ما يقوم مقامه صدراً ، ويتأخّر عنه المفعول ويليه عجُزاً ، وقد ينعكس الأمر فيتقدّم المفعول على الفاعل حسب غرض المتكلّم . إلاّ الأخذ بالأصل قد يتحتّم أحياناً ، ويقضي التّركيب في بعض الحالات بوجوب تقديم الفاعل على المفعول ، وذلك إذا خِيف التباس المرفوع بالمنصوب وتعذّر التمييز والتفريق بين الفاعل والمفعول بسبب خفاء العلامة الإعرابيّة ، كأن يكون كلّ واحد منهما اسماً مقصوراً نحو : ساعد موسى يحيى ، أو يكونا مضافين إلى ياء المتكلّم ، نحو : كرّم صديقي أخي ، وكذا إذا كانا من الأسماء المبنيّة كاسم الإشارة نحو : ضرب هذا ذاك . قال في الكافية : " وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة ، أو كان مضمراً متّصلاً ، أو وقع مفعوله بعد (إلاّ) أو معناها ، وجب تقديمه " [٢] . وقال في التسهيل : " يجب وصل الفعل بمرفوعه إنْ خيف التباسه بالمنصوب [٣] فلو تقدّم المفعول على الفاعل في مثل هذه الأمثلة وأشباهها لتعذّر الاهتداء إلى حقيقة كلّ منها ؛ ولاختلط المرفوع بالمنصوب ، ممّا يؤدّي إلى خفاء المعنى المراد ، وعدم تحديد مقصود الكلام . ومحلّ وجوب تقديم الفاعل على المفعول في الأمثلة المتقدّمة وما شاكلها ، إذا لم توجد في الجملة قرينة لفظيّة أو معنويّة ترفع اللّبس ، وتزيل الغموض ، فإنْ وُجدتْ واحدة ممّا ذُكر ، أو هما معاً لم يكن التقديم واجباً ، ولم يكن التّرتيب أمراً ملتزماً ، وهذا مستفاد من قول صاحب الكافيّة المتقدّم : " وإذا انتفى الإعراب منهما والقرينة " . حيث اشترط وجوب التقديم بانتفاء ظهور الإعراب ، وعدم القرينة . فمثال القرينة اللّفظيّة :

---

[١] ينظر : التصريح على التوضيح ، ١/ ٢٧٧ ، وضياء السالك ، ٢/ ١٩ .

[٢] شرح الكافية ، مرجع سابق ، ١/ ١٦٥ . ، وينظر : التصريح على التوضيح ، ١/ ٤١٢ .

[٣] تسهيل الفوائد ، ٢/ ٦٥ .

أكرمتْ يحيى سُعدى ، فوجود التأنيث في الفعل دليل على أنّ الفاعل هو المؤنّث (سعدى) ، كما أنّ خُلوّ الفعل من التاء الدّالة على التأنيث في نحو : ضرب سلمى موسى دليل على أنّ الفاعل هو المذكّر (موسى) ، ولا يخفى تعيين الفاعل من المفعول أيضاً في نحو : كلّم فتاة يحيى ، لأنّ عود الضّمير على (يحيى) المتأخّر من حيث اللّفظ دليل على أنّه هو الفاعل تمشّياً مع القاعدة النّحويّة المشهورة من أنّ الضّمير لا يعود على المتأخّر لفظاً ورتبة كالمفعول ، ولكن يجوز إعادته على المتأخّر لفظاً والمتقدّم رتبة [١] كالفاعل في مثل هذا المثال .

ومن القرائن اللّفظيّة الرافعة للإلباس بين الفاعل والمفعول ظهور الإعراب في تابع المتأخّر منهما ، كما في نحو : زار موسى عيسى الفاضل ، فإذا رفع (الفاضلُ) كان عيسى هو الفاعل ، وإذا نُصب كان موسى هو الفاعل [٢] . أمّا القرائن المعنويّة فمن أمثلتها : أتعبتْ نُعمى الحمّى ، فالمعنى المتعيّن أنّ تكون (الحمّى) هي الفاعل لأنّها هي الّتي تتعب (نعمى) لا العكس ، وفي نحو : أكل الكُمّثرى موسى ، لا يخفى تعيين الفاعل من المفعول إذ (الكُمّثرى – وهو نوع من الفاكهة – مأكولٌ لا آكلٌ ، فيكون الفاعل هو موسى [٣] .

وما قُرِّر في هذه المسألة من وجوب تقديم الفاعل على المفعول عند الالتباس مع انعدام القرينة هو ما ذهب إليه ابن السّراج [٤]،وتابعه في ذلك من

---

[١] ينظر : التوضيح والتكميل ، لشرح ابن عقيل ، محمّد عبد العزيز النجّار ، دار الفكر العربي ، نشر مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ١/ ٣٣٣ – ٣٣٤ .

[٢] النَحو الوافي ، عباس حسن ، مرجع سابق ، ١/ ١٨٤ ، وشرح الأشموني ، وبهامشه حاشية الصبّان ، ٢/ ٧٩ .

[٣] شرح الكافية ، ١/ ٦٦ ، وينظر شرح المفصّل ، ١/ ٧٢ – ٧٣ .

[٤] هو : محمّد بن السري بن سهل ، البغدادي المعروف بابن السّرّاج ، أبو بكر ، أديب نحويّ ، لغويّ ، ولد سنة ٣١٦هـ ، وتوفّي سنة ٩٢٩هـ ، ومن أشهر مؤلّفاته : جمل الأصول ، وترجمته في معجم المؤلّفين ، ٣/ ٣١٢ .

المتأخرين الجزولي [١] وابن عصفور [٢] ، وابن مالك ، وخالف ابن الحاج [٣] فأجاز تقديم المفعول على الفاعل في مثل هذه الأمثلة غير آبهٍ بما فيها من إلباس ، وإيهام ، محتجّاً في ذلك بأنّ العرب تجيز الإجمال وتقصده كتصغيرهم عُمر ، وعَمْرو على عُمير ، مع وجود اللّبس ، وذكر أنّ الإجمال من مقاصد العقلاء . وقد رُدّ عليه بأنّه ربّما كان قوله مبنيّاً على أنّه لا فرق بين اللّبس والإجمال ، وهو مستفاد من قوله : " الإجمال من مقاصد العقلاء بعد قوله : " أنّ العرب تجيز تصغير عُمر وعمرو على عُمير " مع أنْ الفرق بينهما كبير ، والبون بينهما شاسع ، فحقيقة اللّبس هي تبادر فهم غير مراد ، أمّا الإجمال فهو احتمال اللّفظ للمراد وغيره من غير تبادر إلى أحدهما [٤] ومن ثمّ فإنّ ما ساقه ابن الحاج من الأمثلة لتبرير ما ذهب إليه فهو من قبيل الإجمال وهو من مقاصد البلغاء بخلاف ما نحن الآن فيه الإلباس والإيهام إذ ليس من مقاصد العقلاء ، ولا من مرامي البلغاء .

---

[١] هو : عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي ، المراكشي البربري ، أبو موسى نحويّ ، لغويّ ، ولد سنة ٦١٠هـ ، وتوفّي سنة ١٢١٣م ، وترجمته في معجم المؤلّفين ٢/ ٥٩٥

[٢] هو : عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ الحضرمي ، الأشبيليّ ، المعروف بابن عصفور ، فقيه نحوي ، صرفيّ ، مؤرّخ ، شاعر ، ولد سنة ٥٩٧هـ ، وتوفّى سنة ٦٦٣هـ ، ومن تصانيفه ، الممتع في التصريف ، وترجمته في معجم المؤلّفين ٢/ ٥٣٧ .

[٣] هو : أحمد بن محمّد بن أحمد الأزديّ ، أبو العبّاس ، قرأ على الشلوبين ، وصنّف في علوم القوافي ، وعلوم الإملاء ، توفّي سنة ٦٤٧هـ ، وترجمته في بغية الوعاه ، ١/ ٣٥٩ – ٣٦٠ .

[٤] ينظر : التصريح على التوضيح ، ١/ ٢٨٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبّان ، ٢/ ٨٠ ، وضياء السالك ، ٢/ ٢٧ ، ٣١ .

ثانياً : الوهم واللّبس في نائب الفاعل : وإذا حُذف الفاعل لغرض من الأغراض اللّفظيّة أو المعنويّة [١] قام مُقامه النائب عن الفاعل ، فيُعرب بإعرابه ويثبت له ما للفاعل من أحكام ، والّتي منها الرّفع ، فتتغيّر حركة آخره من النّصب إلى الرّفع إذا كان مفعولاً ، وإنّما يرتفع النائب عن الفاعل إمّا بالفعل المبني للمجهول كما في قوله تعالى : ﴿ **وغيض الماء** ﴾ [٢] ، وإمّا بالوصف الّذي يعمل عمل الفعل ، ونعني به اسم المفعول كقوله : ما مضروبٌ العمرانِ ، وهذا ممّا لا خلاف فيه ، إلاّ أنّ خلافاً قد وقع في ارتفاعه بالمصدر المؤوّل من أنْ والفعل المبني للمجهول فمنعه قوم مطلقاً [٣] معلّلين بالتباسه بالمصدر الرّافع للفاعل ؛ لأنّ مصادر الأفعال لا تختلف صيغها ، بل تلزم صورة واحدةً سواء أكان الفعل مبنيّاً للمعلوم ، أم للمجهول ، ومن ثمّ لا يعرف حال الاسم المرفوع بعده أرُفع على الفاعليّة ، أو على النيابة ، بخلاف الاسم المرفوع الواقع بعد الفعل أو الوصف فإن أمره لا يخفى ؛ لأنّ صيغة بناء الفعل المبني للمعلوم مغايرة لبنية المبني للمجهول ، وكذا صيغة اسم الفاعل مباينة لصيغة بناء اسم المفعول فالمرفوع بعد الفعل المبني للمعلوم ، وبعد اسم الفاعل يعربُ فاعلاً ، وبعد المبني للمجهول ، واسم المفعول يعربُ نائباً للفاعل من غير تردّد ولا التباس ، بينما اللّبس والغموض يكتنف المرفوع بعد المصدر ، ولأجل ذلك منع المانعون رفع نائب الفاعل بالمصدر المؤوّل من (أنْ) والفعل المبني للمجهول ؛ لِيتمحّض الاسم المرفوع بعد المصدر للفاعليّة ، ولم يكترثْ آخرون لذلك وقالوا بالجواز مطلقاً

---

[١] يحذف الفاعل إمّا للعلم كقوله تعالى : ﴿ **كتب عليكم الصيام** ﴾ البقرة ، الآية ١٨٣ ، أو للجهل به نحو سُرق المتاع ، أو لم يتعلّق غرض بذكره ، ينظر : حاشية السّجاعي على قطر الندى ، ابن هشام الأنصار ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ط الأخيرة ، ١٣٥٨هـ – ١٩٣٩م ، ص ٧٥ .

[٢] سورة هود ، الآية ٤٤ .

[٣] ينظر شرح الأشموني ، وبهامشه الصبّان ، ٢/ ٨٨ .

واستخلص الصبّان [١] الرأي الأصوب من بين الرأيين ، واختيار الجواز بشرط أمن اللّبس ، قال : " والأصحّ الجواز حيث لا لبس " [٢] فيجوز في نحو : عجبت من أنْ أُكِلَ الطعامُ أن يقال فيه : عجبت من أكلٍ الطعامُ بتنوين المصدر (أكلٍ) على نيّة قطع الإضافة ، ورفع كلمة (الطعامُ) على اعتبارها نائب فاعل له ، وإنّما جاز إعراب (الطعام) نائب فاعل للمصدر المؤوّل من أنْ والفعل المبني للمجهول لاستبعاد احتمال الفاعليّة فيه لأنّ الطعام لا يكون إلاّ مأكولاً . أمّا في نحو : عجبت من أنْ أُهينَ عليّ ، فلا يجوز أن يقال فيه : عجبت من إهانة عليٌّ برفع (عليٌ) على اعتباره نائب فاعل للمصدر المؤوّل (إهانة) بل يتعيّن فيه الخفض والتنوين بسبب إضافته إلى المصدر الّذي قبله (إهانةِ عليّ) وذلك فراراً من التباس الفاعليّة بالمفعوليّة ، مع الرّفع ؛ لأنّ السّامع ، أو القارئ لا يدري حال عليّ أو مهان أم مهين ، فعدل عنه إلى الجرّ ؛ لوقوع اللّبس بسببه .

وعلى صعيد آخر فالأفعال في درجة تأثيرها على المعمولات متفاوتة ، فهنالك أفعال تتعدّى لمفعول واحد – وهي الأكثر– وبعضها تتعدّى لأكثر من مفعول ، وقد اتّفق النّحاة في باب النّيابة على جواز نيابة المفعول الأوّل ، وأجمعوا على أحقّيّته بالاختيار إذا كان هو الأظهر والأبين للقصد والمراد ، قال في التصريح : " وإذا تعدّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأوّل جائز اتفاقاً " [٣] ، أمّا نيابة الثّاني والثالث فقد منعه قومٌ مطلقاً ، حتّى ادّعى الخضراوي [٤] الاتفاق على

---

[١] هو محمّد بن علي الصبّان المصري الشافعي ، الحنفي ، أبو العرفان ، عالم ، أديب مشارك في اللّغة ، والنحو ، والبلاغة ، والعروض ، والمنطق ، والسّير ، والحديث ، ولد وتوفي بالقاهرة سنة ١٢٠٦هـ – ١٧٩١م ، معجم المؤلفين ، ٣/ ٥١٦ .

[٢] حاشية الصبّان ، ٢/ ٨٨ .

[٣] التصريح على التوضيح ، ١/ ٤٣٢ .

[٤] هو : محمّد بن يحيى بن هشام الخضراوي ، العلاّمة ، أبو عبد الله الأنصاريّ الخزرجي الأندلسيّ ، كان رأساً في العربيّة ، ومن مؤلّفاته : الإفصاح بفوائد الإيضاح ، توفّي سنة ٦٤٦هـ ، وترجمته في بغية الوعاه ، ١/ ٢٦٧ – ٢٦٨ .

منع الأخيره [٥] ، ولم يرتضِ ابن هشام ذلك ، بل ذكر أنّ الصّواب في ذلك الجواز إنْ أُمن اللّبس ، ممثّلاً بنحو : أعلمتُ زيداً كبشك سميناً ، يجوز أن تقول أُعلم زيداً كبشك سمينٌ [١] . لأنّ (زيد ، وكبش ، وسمين) وإنْ تساووا في المفعوليّة إلاّ أنّ (زيد) هو المفعول الحقيقي في المعنى لأنّه هو الّذي يقع عليه الإعلام ، فلا يضرّ رفع الثاني ، أو الثالث لفظاً ، ولا يخلّ بفهم ، ولا يُوقع في وهم . بينا فصّل آخرون في نيابة الثاني ، وفرّقوا بين ما أصلُهما مبتدأ وخبر – وهو ما يُعرف بباب ظنّ وأخواتها – فمنعه الأكثرون ، وأجازوا نيابة الثاني فيما ليس أصلهما مبتدأً وخبراً – وهو ما يعرف بباب كسا وأخواتها – عند أمن اللّبس وخالفهم ابن مالك في ذلك ورأى جواز نيابة الثاني فيما تقدّم متى أُمِن اللّبس وضُمنت السلامة من الإخلال بالفهم . قال في التّسهيل : " ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من باب ظنّ وأعلم ، والصّحيح جواز ذلك إنْ أُمن اللّبس " [٢] فهو يرى أنّ المعيار الّذي ينبغي أنْ يُعتمد عليه في المنع والجواز هو اللّبس وعدمه ولا فرق في ذلك بين نيابة الثاني أو الثالث ، وبغض النظر عن كون المفعولَين أصلهما مبتدأ وخبر ، أولا كما أشار إلى ذلك بالإطلاق في قوله : " ولا يمتنع نيابة غير الأوّل من المفعولات مطلقاً إنْ أُمن اللّبس ، ولم يكن جملةً أو شبهها " [٣] ولذلك مثّل للجميع بأمثلة مختلفة مبيّناً فيها مواضع الجواز بتوفّر الشرط المذكور وعدمه ، بفقدان الشّرط المذكور ، حيث قال : " لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين من باب أعطى إذا أُمن اللّبس نحو : أعطيتُ زيداً درهماً ، ويمتنع إذا خيّف اللّبس نحو : أعطيت زيداً عمراً " [٤] فيجوز في المثال الأوّل أنْ تقول : أُعْطي زيداً درهمٌ ؛ لأنّ اللّبس فيه مأمون لكون (زيد) هو الآخذ ، والدّرهم هو المأخوذ ، فلا يخفى المعنى سواءٌ تقدّم (زيد) أو تأخّر ، وسواءٌ رفع على النّيابة أو

---

[٥] ينظر : ارتشاف الضرب ، مرجع سابق ، ٢/ ١٨٨ .

[١] أوضح المسالك ، ٢/ ٥٢ – ٥٣ .

[٢] شرح التسهيل ، ٢/ ٦١ .

[٣] شرح التسهيل ، ٢/ ٦٠ .

[٤] المصدر السابق ، والصفحة نفسها .

نصب على المفعوليّة . ويمتنع في المثال الثّاني أن يُقال : أُعْطي عمرو زيداً لأنّ (عمراً) مأخوذٌ ، فيُتوهّم كونه آخذاً ، وقال في جواز نيابة الثّاني من باب ظنّ : " وذلك مثل قولنا في ظننتُ الشمسَ بازغةً : ظُنّت بازغةٌ الشمسَ ... فيجوز هذا وأمثاله كما يجوز أعطي درهمٌ زيداً " [١] . ودعّم ابن مالك رأيه وما ذهب إليه بأنّ وضوح المعنى ، أمن اللّبس إذا كان مبرّراً لجعل الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً في باب الفاعل ، فإنّ اعتماد هذا والقول به أولى قال في التسهيل : " وإذا كان أمن اللّبس مسوّغاً لجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً في كلام واحد نحو : خرق الثوبُ المسمار ، وبلغت سوءاتهم هجرُ ، فجواز هذه المسائل وأشباهها أحقّ وأولى " [٢] ووافقه الرضي [٣] في شرح الكافية على جواز نيابة ثاني المفعولين بشرط التزام كل منهما مركزه وعدم تقديم الثّاني على الأوّل حيث قال : " والّذي أرى أنّه يجوز قياساً نيابته عن الفاعل معرفةً كان أو نكرةً ، واللّبس مرتفع مع إلزام كلّ من المفعولين مركزه ، وذلك بأنْ يكون ما كان خبراً في الأصل واقعاً بعد ما كان مبتدأ ، فلا يجوز في نحو : علمت زيداً أباك مع اللّبس تقديم الثّاني على الأوّل " [٤]. وهذا الشرط داخل في جملة ما اشترطه ابن مالك بقوله : (إذا أُمن اللّبس) .

---

[١] شرح التسهيل ، ٢/ ٦١ .

[٢] الموضع السابق ، والصفحة نفسها .

[٣] هو : محمّد بن الحسن الإستر اباذي ، رضي الدين ، نحوي ، صرفي ، متكلّم ، منطقي ولد سنة ٦٨٦هـ ، وتوفي سنة ١٢٨٧م ، ومن آثاره شرح الكافية لابن الحاجب في النّحو وشرح الشافية لابن الحاجب في التصريف ، معجم المؤلفين ، ٣/ ٢١٣ .

[٤] شرح الكافية ، ١/ ١٩٠ – ١٩١ ، وينظر : النَحو الوافي ، ٢/ ١١٢ .

المطلب الثاني
الوهم واللّبس في المبتدأ والخبر

الأصل في بناء الجملة العربيّة ، والمعهود من كلام العرب في تركيب الجمل ، وترتيب المفردات أنْ يتقدّم المبتدأ على الخبر لأنّه عامل فيه " ومن حقّ العامل أنْ يتقدّم على معموله " [١] وهذا يقتضي بالضّرورة أنْ يتأخّر الخبر عنه ويكون رتبته التأخير لأنّه وصف في المعنى ، " ومن حقّ الوصف أنْ يتأخّر عن موصوفه " [٢] ، ومثل استحقاقه لأصالة التّقديم للسّبب المذكور مُنح كذلك أحقّيّة التعريف لكونه محكوماً عليه بما تضمّنه الخبر ، وهذا يقتضي أن يكون معلوماً للسامع والمتكلّم معاً قبل الكلام ليقع الحكم على شيء معلوم إذ لا فائدة من إصدار حكم مجهول . قال في شرح المفصّل : " فإذا اجتمع لك معرفة ونكرة فحقّ المعرفة أن تكون هي المبتدأ ، وأن يكون الخبر هو النكرة " [٣] إلاّ أنّهم قد ورد في كلامهم تقديم الخبر على المبتدأ لأغراض بلاغيّة كإفادة الحصر ، وغيرها من ضرورة النّظم ، ونحوها . وقد رهن جواز تقديم الخبر على المبتدأ بالسّلامة من الضّرر ، ورُبط بانتفاء اللّبس والغموض من السّياق ، قال صاحب الألفيّة [٤]:

والأصل في الأخبار أنْ تؤخّرا وجوّزوا التّقديم إذ لا ضررا

وقال في التّسهيل : " إلاّ أنّ جواز تقديمه مشروط بالسّلامة من اللّبس " [٥] فيمتنع تقديمه إذا خيف التباسه بالمبتدأ كما لو كانا معرفتين ، أو نكرتين قد تساويا في درجة التنكير ، والتّعريف ، بحيث يصلح كل واحد منهما أنْ يكون مبتدأ وليست هنالك قرينة في الجملة تميّز المبتدأ من الخبر ، نحو : زيدٌ أخوك

---

[١] ينظر : تسهيل الفوائد ، ١/ ٢٨٣ – ٢٨٤ ، وشرح الكافية ، ١/ ٢٠١ .

[٢] ينظر : أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ١/ ٢١٦ – ٢١٧ .

[٣] شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ١/ ٨٦ .

[٤] متن الألفيّة ، ص ١٢ .

[٥] تسهيل الفوائد ، ١/ ٢٨٣ ، وينظر : التّصريح على التوّضيح ، ١/ ١٧٠ – ١٧١ ، وشرح الكافية ، ١/ ٢٠١ . ، وشرح المفصّل ، ١/ ٩٩ .

وأفضل منّي أفضل منك ، وأخي شريكي ، ففي هذه الأمثلة وأشباهها يتعيّن تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، بسبب استواء الطّرفين في التعريف مع انعدام القرينة الّتي تفرّق بينهما ، ليكون الترتيب هو المرشد الدّال على كلّ منهما ، وقد أشار صاحب الألفيّة إلى ذلك بقوله [1]:

فامنعه حين يستوي الجزءان عُرفاً ونكراً عادمي بيان

فإن وجدت في السياق قرينة لفظيّة ، أو معنويّة جاز تقديم الخبر على المبتدأ ، فمثال القرينة المعنويّة : أبي أخي في الشفقة والحنان ، فكلمة (أب) خبر مقدّم وليست مبتدأ ؛ لأنّ المراد : أخي كأبي ، فيكون الأخ مشبّهاً بالأب في الحنان وهذا يعني أنّ المشبّه هو الأخ ، والمشبّه به هو الأب ، وقانون التّشبيه يقضي بأنْ يكون وجه الشبه – الحنان – أقوى ، وأظهر في المشبّه به منه في المشبّه وعلى هذا فلا يُعقل أنْ تكون درجة الحنان والشفقة ، والمحبّة أقوى في الأخ منها في الأب ، وهذا بدوره يُحتّم كون (الأب) هو الخبر ، وأنّ درجته التّاخير لأنّه مشبّه به ، و(الأخ) هو المبتدأ لكونه مشبّهاً ، وأنّ درجته التّقديم واعتماداً على هذه القرينة المعنويّة تقدّم الخبر الملبس على المبتدأ الملبس مثله أيضاً . ومثال القرينة اللّفظيّة : حاضرٌ رجلٌ صالحٌ ، فكلمة (حاضر) هي الخبر في هذه الجملة ؛ لأنّها نكرة محضة ، أي غير متخصّصة بنعت أو إضافة ، أو نحوهما ، والنكرة الّتي بعدها مخصّوصة بالصّفة فهي أحقّ بأن تكون المبتدأ بسبب تخصيصها [2] .

كما يتعيّن تأخير الخبر على المبتدأ إذا كان جارّاً ومجروراً ، والمبتدأ نكرة ؛ وإنّما وجب تأخير الخبر على المبتدأ هنا لئلا يلتبس الخبر بالصّفة [3] كما في نحو : في الدّار رجلٌ ؛ لأنّ الجمل وأشباه الجمل بعد النّكرات صفات [4] فلو

---

[1] متن الألفيّة ، ص ١٣ .

[2] النكرة المخصوصة بالوصف أو بالإضافة أقرب إلى المعارف من النكرة المحضة الموغلة في الإيهام ، والشّيوع ، ولذا فإنّ المخصّصة منها أولى بالابتداء من النكرة المحضة ، ينظر : النَحو الوافي ، مرجع سابق ، ١/ ٤٩٢ – ٤٩٣ .

[3] ينظر : التصريح على التوضيح ، ١/ ١٦٨ .

[4] ينظر : مغني اللبيب بحاشية الأمير ، ٢/ ٧٩ .

لم يتقدّم الخبر ، وبقي على رتبته ، وقلت : رجلٌ في الدّار ، لتوهّم المخاطب أنّه صفة ، وسيظل منتظراً للخبر ، فرفعاً لهذا الالتباس ، ودفعاً للإيهام ، وجب تقديم الخبر الجار والمجرور على المبتدأ النكرة لتتمحّض إرادة الخبريّة ، ولينـدفع احتمال الوصفيّة .

وإذا كان دفع احتمال الوصفيّة من أسباب تقدّم الخبر على المبتدأ في المثال السّابق ، فإنّ كراهة التباس الخبر بالفاعل من أسباب تأخير الخبر على المبتدأ [1] وذلك حينما يكون الخبر جملة فعليّة فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ نحو : الكواكب تتحرّك ، فالجملة الفعليّة المكوّنة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه خبرٌ للمبتدأ (الكواكب) ، فلو تقدّم الخبر وقلنا : تتحرّك الكواكب ، لصارت كلمة (الكواكب) فاعلاً ، مع أننا نريدها مبتدأ ، فيحدث التباس بينهما ، فإذا وُجِدتْ قرينة لفظيّة ترفع الإلباس ، وتدفع الإيهام ، وتزيل الغموض جاز التّقديم ، وذلك حينما تكون الجملة الفعليّة فاعلها اسم ظاهر أو ضمير بارز نحو : تتحرّك كواكبها السّماء ، وقد أضاء النّجمان [2] ، فالجملة الفعليّة في المثال الأوّل (تتحرّك كواكبها) تُعرب خبراً مقدّماً ، ولفظ (السّماء) مبتدأ مؤخّر ، وإنّما أعربت هذه الجملة خبراً مقدّماً لاشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ (السّماء) المتأخّر في اللّفظ فقط ، فعودة الضمير إلى السّماء دليل على أنّه متأخّر في اللّفظ فقط ، وأنّ رتبته التّقديم فهو مبتدأ ، وعلى هذا يكون أصل الكلام : السّماء تتحرّك كواكبها ، فتقدّم الخبر الّذي هو (جملة فعليّة) على المبتدأ ، لوجود قرينة رافعة للاحتمال بسبب كون الفاعل فيها اسماً ظاهراً ، وليس ضميراً يعود على المبتدأ .

أمّا الجملة في المثال الثّاني (أضاءا) فتعرب أيضاً خبراً مقدّماً ، والنّجمان مبتدأ مؤخّر ، والّذي سهّل ذلك ، وسوّغ إعراب الجملة خبراً مقدّماً استيفاءُ الفعل لفاعله ، ورفعه للضّمير البارز (أضاءا) فوجود الضّمير البارز ، واقترانه بهذه الجملة ، وإعرابه فاعلاً للفعل الّذي قبله رفع احتمال الفاعليّة من (النجمان) وعيّن كونه مبتدأ لعدم الحاجة إلى فاعل آخر . وهذا كلّه على اللّغة الشائعة الّتي تقضي

---

[1] ينظر : شرح الأشموني ، وبهامشه الصبّان ، ١/ ٣٣٣ .

[2] ينظر : النَحو الوافي : ١/ ٢٥٨ .

بتجرّد الفعل عن علامتي التثنية والجمع عند إسناده إلى المثنّى أو الجمع ، أمّا على لغة (أكلوني البراغيث) الّذي تجوّز بقاء العلامتين عند الإسناد إلى التثنية والجمع ، فلا يجوز تقدّم الجملة على المبتدأ لما فيه من الإلباس والإيهام [١].

وممّا التُزم فيه تقدّم الخبر على المبتدأ ، إذا كان المبتدأ مصدراً مؤوّلاً من (أنّ – مفتوحة الهمزة ، ومشدّدة النّون – ومعموليها نحو : عندي أنّك فاضلٌ ففي مثل هذا المثال يتعيّن تقديم الخبر على المبتدأ ، لئلا يُوقع تأخير الخبر في إلباس (أنّ) المصدريّة بمكسورة الهمزة ، وفي الخلط بين (أنّ) المؤكّدة ، والّتي بمعنى (لعلّ) لأنّها إحدى لغاتها ، فلو تقدّم الخبر يصير التركيب : إنّك فاضلٌ عندي ، وهنا يقع المتلقّي في شكّ وارتياب وتردّد ، فلا يدري أهي (أنّ) المفتوحة الهمزة الّتي هي حرف توكيد ونصب ، وهي اسمها ، وخبرها مبتدأ والظّرف خبر والتقدير فضلُك عندي ، أم هي الّتي بمعنى (لعلّ) والضمير (كاف) اسمها والظّرف متعلّق بخبرها ، والتقدير : لعلّك فاضلٌ عندي ، أم هي المكسورة الهمزة [٢] ، ولا يُقال : إنّ الفتحة تدفع عنها الالتباس لكون الموقع موقع المكسورة لأنّ لها صدر الكلام [٣] فلا بدّ من كسرها ، فكلّ هذه الاحتمالات وارد في حالة تأخير الخبر ، بينا يتبدّد احتمال (أن) المفتوحة الهمزة الّتي بمعنى (لعلّ) و(إنّ) المكسورة الهمزة عند تقدّم الظّرف عليهما ، لأنّ الثابت من أحكامهما أنّ كلّ واحدة منهما لا يجوز تقديم خبرها عليها [٤] ، ونظراً لهذه القاعدة فإنّ المتعيّن في المثال السّابق وأشباهه أنْ يُعرِب الظّرف ، وما شاكله خبراً مقدّماً ، وليس معمولاً للخبر متقدّماً عليه ، فيتبيّن من هذا أنّ التزام تقدّم الخبر على المبتدأ في مثل هذه الأمثلة لرفع توهّم (أنّ) الرّجائيّة ، و(إنّ) التوكيديّة ، ولتخليص المعمول المتقدّم للخبريّة .

ومن الأحكام المتعلّقة بالخبر أنّه إذا كان مشتقّاً (اسم فاعل ، أو اسم مفعول ونحوهما) حمل في طيّاته ضميّراً عائداً على المبتدأ ، ولا يخلو حال المشتقّ الواقع

---

[١] ينظر : التوضيح والتكميل ، مرجع سابق ، ١/ ٣٢٠ .

[٢] ينظر : أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ١/ ٢١٩ – ٢٢٠ .

[٣] ينظر : التّصريح على التّوضيح ، ١/ ٢٣٣ .

[٤] ينظر : أوضح المسالك ، ١/ ٢١٩ – ٢٢٠ . ، والنحو الوافي ، ١/ ٥٠٤ – ٥٠٦ .

خبراً إمّا أن يكون وصفاً للمبتدأ الأصلي المحكوم عليه بما يتضمّنه الخبر فيكون جارياً على من هو له ، وإمّا أن يكون وصفاً لغير مبتدأه فيكون جارياً على غير من هو له ، وفي الحالة الأولى يجوز استتاره ، ولا يلزم إبرازه كقولك : الشّمس طالعةٌ ، وإن شئت أبرزت الضمير وقلت : الشّمس طالعة هي . فيُعرب توكيداً للضمير المستتر ، أمّا إذا جرى الوصف على غير من هو له ، وجب إبراز الضمير وامتنع استتاره ، واستكانه دفعاً للإلباس بين الفاعليّة والمفعوليّة [1] .

وذلك نحو قولك : الفارسُ الحصانُ متعبهُ هو ، فكلمة (الفارس) مبتدأ و(الحصان) مبتدأ ثانٍ ، و(متعبه) خبر المبتدأ الثّاني ، والجملة من المبتدأ الثّاني وخبره ، خبرٌ للمبتدأ الأوّل ، وهذه الجملة ملبسة ، ومعناها محتمل لأمرين ، إذ من المحتمل أنْ يكون المراد منها الحكم على الفارس بأنّه يُتعب الحصان ، فيكون الخبر جارياً على من هو له ، وقد يكون المقصود منها الحكم على الحصان بأنّه يُتعب الفارس ، فيكون الخبر جارياً على غير من هو له ، فالأمران محتملان ، ولا سبيل إلى رفع هذا الاحتمال إلاّ بإبراز الضّمير المستكن في الخبر المشتقّ (متعبه) هو فيكون لنا ضميران : الضّمير المنفصل (هو) عائد على الفارس المنسوب إليه أنّه متعب الحصان ، والضمير (هاء) المتّصل بالخبر (متعبه) العائد على المبتدأ الثّاني وهو (الحصان) ، وبإبراز الضّمير يكون قد اندفع الاحتمال الثّاني ، وتعيّن إرادة المعنى الأوّل . وقد ألزم البصريون إبراز الضّمير مطلقاً إذا جرى الوصف على غير من هو له ألبس أو لم يلبس ، وسواء أوجدت قرينة تدفع الإلباس أم لم توجد جرياً للباب على سنن واحد [2] وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله [3] :

وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له محصّلا

---

[1] اللّباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، تحقيق د. عبد الإله نبهان ، ط١ ، ١٩٩٥م ، إعادة ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م ، دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان ، دمشق سورية ، ١/ ١٣٨ ، والتّصريح ، ١/ ١٦١ – ١٦٢ .

[2] التصّريح على التوضيح ، ١/ ١٦١ – ١٦٢ .

[3] متن الألفيّة ، ص ١٢ .

أمّا الكوفيون فيلتــزمون الإبــراز عند الإلباس فقــط ، واســتدلّوا بقــول الشاعر [١] :

قــومي ذُرا المجــد بانــوها علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان

فــ(قومي) مبتدأ ، و(ذر المجد) مبتدأ ثانٍ ، و(بانوها) خبر جارٍ علــى (ذرا المجد) في اللّفظ لكونه خبراً له ، وهو في المعنى لــ(قومي) لأنّهم هــم البــانون ولم يُبرز الضّمير هنا على الرّغم من جريان الوصف على غير من هــو لــه لأنّ اللّبس مأمون ؛ إذ (ذرا) مبنيّة لا بانية ، وبقول الكوفيين قال ابن مالك في التسهيل ما نصّه : " وبقولهم أقول لورود ذلك في كلام العرب " واستدلّ بالبيــت السّــابق ولم يستحسن تخريج البصريين للبيت بقوله : وتكلّف بعض المتعصّــبين فقــالوا : تقدير البيت : قومي بانُوا ذرا المجد بانوها ، والصحيح حمل البيت ونظيراته على ظاهره ، دون تكلف ما يتمّ المعنى بعدمه " [٢].

وخلاصة القول أنّ الخبر المشتقّ إذا جرى على غير من هو لــه إذا أُمــن اللّبس جاز استتاره ، وجاز إبرازه ، وإنْ لم يؤمن اللّبس وجب إبرازه .

---

[١] البيت بلا نسبة في اوضح المسالك ، ١/ ١٩٦ ، وشرح الأشــموني ، ١/ ٩٣ ، وشــرح التصريح ، ١/ ١٦٢ .

[٢] تسهيل الفوائد ، ابن مالك ، ١/ ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

المبحث الثّاني
الوهم واللّبس في منصوبات الأسماء
المطلب الأوّل
الوهم واللّبس في المفعولات

من منصوبات الأسماء المفعول فيه المسمّى بالظّرف ، وهو على قسمين : زماني ومكاني ، وقد تصلح أسماء الزّمان بشقّيها المبهم [١] والمختص للنّصب على الظرفيّة ، بخلاف المكانيّة فلا تصلح منها إلاّ ما كان مبهماً نحو : جلستُ أمامَك ، وجلستُ ناحية المسجد ، وسرتُ فرسخاً ، وتكمن عِلّة امتناع نصب المختصّ من المكانيّة على الظرفيّة في التباسها بالمفعول به كثيراً [٢] كما في نحو : اشتريت الدّار ، وسكنت بلداً ، فلو أُعرب (الدّار ، وبلداً) ظرفين لالتبسا بالمفعول ، ولتعذّر التفريق بينهما ، وفراراً من هذا اللّبس امتنع نصب المختصّ من الظروف المكانيّة على الظرفيّة لتتعيّن إرادة المفعوليّة .

ومن الظروف الزّمانيّة الدّالة على نفي الحدث في المضي (قَطُّ) – بفتح القاف ، وضمّ الطّاء مع تشديدها – وهذا أشهر لغاتها [٣] وهي من الظّروف المبنيّة على الضمّ لتضمنها معنى (في) و(من) الاستغراقيّة ، فمعنى ما فعلته(قطُّ) أي ما فعلته فيما مضى وانقطع من عمري [٤] ، وإذا ثبت أنّ (قطُّ) من ظروف

---

[١] الظرف المبهم : ما دلّ على زمن غير مقدّر كحين ، ومدّة ، ووقت ، أمّا الظّرف المختصّ فهو ما دلّ على مقدّر معلوم كالمعرّف بالعلميّة نحو : صمتُ رمضان ، أو بـ(أل) نحو : جئت اليوم ، أو بالإضافة نحو : جئت زمن الشّتاء ، ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبّان ٢/ ١٨٨ – ١٨٩ .

[٢] ينظر : أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ٢/ ١٦٥ .

[٣] وردت لـ(قطُّ) لغات أخرى ، فجاءت بتخفيف الطّاء مع الضّم (قطُ) كما جاءت ساكنة الطّاء (قطْ) ، ينظر : الفوائد الضيائيّة ، شرح كافية ابن الحاجب للجامي ، تحقيق ، د. أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأقاف والشئون الدينيّة ، الجمهوريّة العراقيّة ، ط، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م ، ٢/ ١٤٦ .

[٤] ينظر شرح الأشموني ، وبهامشه حاشية الصبّان ، ٢/ ١٩٣ .

الزّمان فكان حقّها أن تُنصب على الظرفيّة حملاً على الأصل ، ولكنّها بُنيت لشبهها بالحروف في افتقارها إلى الجملة ، وعدم صلاحيتها لأنْ تضاف ، أو يُضاف إليها كما أن البناء كان على الحركة فراراً من التقاء السّاكنين ، وإنّما استؤثرت بالضمّ على الفتح والكسر لأنّها لو فتحت لتُوهّم النّصب بمقتضى الظرفيّة فينتفي البناء مع وجود علّته ، ولو كُسرت لتُوهّم الجرّ بمِن المتضمّنة معناها كما علمت [1] ، وبذا يُعلم أنّها خرجت عن حكم الظروف لشبهها بالحروف ، وأنّ بناءها على الضمّ لدفع توهّم النّصب على الظرفيّة من جهة ، ولدفع توهّم الجرّ (بمن) من جهة أخرى .

ومن المفعولات أيضاً المفعول له ، المعروف بالمفعول لأجله ، وهو المصدر المبيّن لعلّة وقوع الفعل الّذي قبله ، والمشترك معه في الوقت والفاعل ، [2] ، والأصل في هذا النوع من المفعولات أن تقترن باللام الدّالة على التعليل نحو : زرتك لابتغاء معروفك . قال في شرح المفصّل : : " وأصله أنْ يكون باللام " [3] ، وربّما حُذف المصدر واكتفى بدلالة اللام على العلّة ، فيقال : زرتك لِزيدٍ ، وقصدتّك لعمْرٍو ، أي لأجل زيدٍ ، ولأجل عمرٍو ، أمّا غير المسموح به هنا هو حذف اللام والمصدر معاً ، فلا يصحّ في نحو : زرتك لأكرام زيدٍ أن تقول : زرتك زيداً بحذف اللام والمصدر معاً لزوال معنى العلّة ، وخفاء مقصود الكلام ، ولربّما أوقع في بعض الأماكن لبساً بينه ، وبين المفعول به كما إذا قلت : جئتُ زيداً ، وأنت تريد : جئت لزيدٍ [4] فالاهتداء إلى مقصود المتكلّم هنا في غاية التّعسّر ؛ لأنّ الّذي يتبادر إلى الذّهن بداهة هو معنى المفعوليّة ، ولأجل ذلك امتنع حذفها جميعاً ، وأجيز حذف المصدر مع بقاء اللام لتكون قرينةً دالة على المقصود .

---

[1] ينظر : تسهيل الفوائد ، ٢/ ١٤٩ .

[2] ينظر : أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ٢/ ١٤٧ .

[3] شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ٢/ ٥٢ – ٥٣ .

[4] شرح المفصّل ، ٢/ ٥٢ – ٥٣ .

المطلب الثّاني
الوهم واللّبس في الحال

والحال أيضاً من منصوبات الأسماء ؛ لكونها شبيهةً بالمفعول في مجيئها بعد تمام الكلام غالباً [١] وهي لا تكون إلاّ نكرة " لأنّها خبرٌ في المعنى " ومن شأن الخبر أنْ يكون نكرة كما عُلم سابقاً ، ولم تكن معرفةً أيضاً لئلا يُتوهّم كونها نعتاً وصاحبُها منعوتاً إذا وقع منصوباً كما في نحو : ضربتُ اللّصَ المكتوفَ [٢] وحُمل المجرور ، والمرفوع على المنصوب طرداً للباب على نسق واحد . إذ لا لبس بينهما في نحو : جاء زيدٌ الرّاكب ، ومررتُ بزيدٍ الرّاكب ، ومن ثمّ فإذا وُجدفي الأساليب الفصيحة ما ظاهرها يُوهم تعريفها وجب تأويله بنكرة ، وهي كلمات بعينها تتردّ في كتب النّحو وحواشيها ، فمن المعرّف بالألف واللام : ادخلوا الأوّل فالأوّل ، وتأويله : ادخلوا مترتّبين ، وأرْسَلَهَا العِراك أي معتركةً وقال في الكتاب : " وذلك أرسلها العِراك ، كأنّه قال : اعتركاً " [٣] .

ومن المعرّف بالإضافة قولهم : رجع عوْده على بدئه [٤] وجلس وحده وفعل ذلك جهده ، وطاقته ، والمعنى : رجع عائداً ، وجلس منفرداً ، وفعل جاهداً ومطيقاً [٥] . كما حُكم على صاحبها بالتّعريف لكونه مخبراً عنه ، ومحكوماً عليه بما تضمّنته الحال ، فهو كالمبتدأ من هذا الوجه ، والأصل في المبتدأ التعريف كما سبقت الإشارة إلى ذلك من قبل ، وإذا ثبت أنّ لصاحب الحال شبهاً بالمبتدأ وأنّ

---

[١] شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ٢/ ٥٥ – ٥٦ .

[٢] التصريح على التوضيح ، ١/ ٣٧٢ ، وأوضح المسالك بهامشه ضياء السالك ، ٢/ ١٦٥ وتسهيل الفوائد ، ٢/ ٢٤٣ .

[٣] الكتاب ، سيبويه ، ١/ ٣٧٢ .

[٤] موقع (عوده) في هذه الجملة حال من الفاعل المستتر في (رجع) وهو معرفة بإضافته إلى الضّمير ، ومؤوّل بالمشتقّ ، ومعناه : رجع عائداً في الحال ، وهو مثل لإنسان عُهد منه عدم الاستقرار ، ينظر أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ٢/ ٢١٩ .

[٥] ينظر : الكتاب ، ١/ ٣٧٣ ، وتسهيل الفوائد ، ٢٤٣ .

المبتدأ يجوز تنكيره عند حصول الفائدة ، ووضوح المعنى ، وأمن اللّبس ، كـذلك يجوز أنْ يأتي صاحب الحال نكرةً إذا وُجدت في السّياق قرينة تدفع توهّم الوصفيّة وترفع احتمال التّبعيّة ، وتعيّن معنى الحاليّة ، والّتي منها وقوع النّفـي ، وتوسـط (إلاّ) بينهما كما في قوله تعالى : ﴿ **وما أهلكنا من قرية إلاّ ولها كتاب معلوم** ﴾ [١] فجملة : (ولها كتاب معلوم) جملة حاليّة مقرونة بواو الحال ، وصـاحب الحـال (قرية) وهي نكرة كما ترى ، والّذي سوّغ إعراب الجملة في الآية السّـابقة حـالاً بالرّغم من وقوعها بعد نكرة لاعتمادها على النّفي من ناحية ، ولتوسّط (إلاّ) بـين الحال ، وصاحبها، وهي قرينة لفظيّة رافعة لاحتمال الوصفيّة ؛ لأنّها لا تعتـرض بين الصّفة والموصوف ، ولا تقع فاصلة بينهما [٢] . وممّا يرفع اللّبس بين الصّفة والحال اقتران الواو بالجملة الحاليّة كما في قوله تعالى : ﴿ **أو كالذي مـرّ علـى قرية وهي خاوية على عروشها** ﴾ [٣] ، فجملة : (وهي خاوية على عروشها) في محلّ نصب حال من (قريةٍ) والّذي رفع توهّم الوصفيّة هنا وجود (الواو) في صدر الجملة فهي قرينة لفظيّة أيضاً رافعة للاحتمال ، ودافعة للّبس والإيهام بين الحـال والصّفة ؛ لأنّ الواو أيضاً لا تتـوسّط بين الصّفة والموصوف [٤].

---

[١] سورة الحجر ، الآية ٤ .

[٢] ينظر : تسهيل الفوائد ، ٢/ ٢٥٠ .

[٣] سورة البقرة ، الآية ٢٥٩ .

[٤] وذهب الزمخشري إلى جواز توسّط (الواو) بين الصّفة والموصوف لتأكيد لُصوق الثّـاني بالأوّل ، وتابعه في ذلك ابن هشام الخضراوي ، واعترضه ابن مالك قائلاً : " ما ذهب إليـه جار الله من توسّط الواو بين الصّفة والموصوف فاسد ؛ لأنّه مذهب لا يعرف من البصـريين والكوفيين يعول عليه ، فوجب ألاّ يلتفت إليه " ، ينظر التصريح على التوضيح ، ١/ ٣٧٧ .

المطلب الثالث
الوهم واللّبس في المنادى

حدّ النّحاة المنادى بأنّه طلب الإقبال بالحرف (يا) أو أحد أخواته [١] ، وهو من منصوبات الأسماء أيضاً لكونه مفعولاً في المعنى ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره : أدعو ، أو أنادي ، أو نحوهما ، وإنّما حُذف عامله وجوباً دفعاً لتوهّم الخبريّة [٢] ، واحترازاً من اعتقاد السّامع أنّ المتكلّم ينوي إرادة النّداء في الحال ، أو الاستقبال ، مع أنّ الغرض منه إعلام السّامع بأنّ المتكلّم مُنشئ للنّداء ، وأنّ ذلك وقع منه بالفعل ، ولمّا كان الإضمار معيناً على ذلك ، ودافعاً لتوهّم خلاف المقصود ، ورافعاً لاحتمال الإخبار حكموا بوجوب حذفه ، قال في التسّهيل : " لأنّ إظهار أنادي يوهم أنّ المتكلّم مخبر بأنّه سيوقع نداءً ، والغرض عِلْمُ السّامع بأنّه منشئ له ، والإضمار معيّن على ذلك فكان واجباً " [٣] .

وللنّداء أدوات كثيرة منها : الياء ، وهي لاستدعاء النّائي ، أو لالتفات البعيد ، أو ما في حكمه كالنائم ، والغافل ، قال في الألفيّة : [٤]

وللمنادى الناءِ أو كالناءِ يا .....

إلاّ أنّها ربّما استخدمت للنّدبة إذا أُمن اللّبس بين المنادى المندوب وغير المندوب ، وذلك إذا وُجدت قرينة لفظيّة أو معنويّة تُرجّح إرادة النّدبة ، وتعيّن قصدها كقول الشاعر [٥]:

حُمِّلت أمراً عظيماً فاصْطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عُمرا

---

[١] ينظر : شرح الكافية ، ١/ ٣١١ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبّان ، ٣/ ١٩٧ ، وأوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السلك ، ٣/ ٢٣٨ .

[٢] وقيل : لكثرة استعماله ، ولدلالة حرف النداء عليه ، ينظر : شرح الكافية ، ١/ ٣١٢ .

[٣] شرح تسهيل الفوائد ، ٣/ ٢٤٢ .

[٤] متن الألفيّة ، ص ٤٠ .

[٥] البيت لجرير في شرح شواهد المغني ، السيوطي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان ، بدون تاريخ ، ٢/ ٧٩٢ ، وأوضح المسالك بلا نسبة ، وينظر ديوانه ، ص ٧٣٦ .

فالياء الّتي في قوله (يا عمرا) للنّدبة ، وليست للنّداء ؛ لأنّ هذا البيت من قصيدة لجرير [١] يرثي بها الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز بعد وفاته ، وممّا يدلّ على ذلك البيت الّذي قبله :

نعى النعاة أمير المؤمنين لنا يا خير من حجّ بيت الله واعتمرا

فورود هذا البيت بعد وفاة أمير المؤمنين دليلٌ على أنّ المراد النّدبة والتفجّع ، وليس النّداء ، كما أنّ وجود ألف النّدبة في آخر (عمرا) قرينة أخرى تدلّ على إرادة النّدبة . أمّا إذا انعدمت القرينة من السّياق ولم يوجد في الكلام ما يُرجح إرادة النّدبة امتنع استخدام الياء وتعيّنت الـ(وا) الّتي وُضعت أصالة للنّدبة والمنادى المندوب هو المتوجّع منه ، أو المتفجّع عليه [٣] ، ويختصّ هذا النوع من المنادى بجواز اتصال آخره بألف زائدة لمدّ الصوت ، وقد تحذف لهذه الألف أشياء منها : الألف الّتي قبلها نحو : وا موساه في (موسى) ، وكذا إذا كان قبلها تنوين نحو : وامَنْ حفر بئر زمزماه ، في (بئر زمزمٍ) أو ضمّةٌ نحو : وا زيداه في (زيدٌ) أو كسرة نحو : وا حزاماه ، في (حَزامِ) ، وهذا كلّه إذا لم يوقع حذف الضمّة ، والكسرة في لبس ، ولم يترتّب عليه خلط بين الأشياء ، وإلاّ وجب ترك الفتحة ، والحركة الموجودة على حالها ، والإتيان بحرف بعدها يناسبها ، قال في شرح الكافية : " هذا ، وإن لم تكن الحركة إعرابية ، ولم يؤدِّ إلحاق الألف إلى اللّبس كما في (قطام) ، و(حزام) ، و(حيث) أعلاماً مشهورة – فالأجود الألف لأنّها الأصل في مدّة النّدبة ... فلا تُقلب إلاّ للبّس " [٤]فيؤتى بالياء بعد الكسرة كما في ندبة نحو : (كتابكِ) فتقول في نُدبة من فقدت كتابها : وا كتا بَكِي ، ولا يصح

---

[١] هو : أبو حرزة جرير بن عطيّة ، الخطفي ، التميمي ، الشاعر المشهور ، كان من فحول شعراء الإسلام ، وكانت بينه وبين الفرزدق مهاجاة ونقائض ، توفي سنة ١١١هـ ، وفيات الأعيان ، ١/ ٣٠١ .

[٣] شرح ابن عقيل على الألفيّة ، ٢/ ٢٥٨ .

[٤] شرح الكافية ، ١/ ٣٨١ ، وينظر : شرح الأشموني ، وبهامشه الصبان ، ٣/ ٢٥٢ ، اللّمع في العربيّة ، ابن جنّي ، تحقيق حامد مؤمن ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٤٠٥ ، ١٩٨٥م ص ١٨٢ .

المجيء بالألف هنا ، فلا يُقال : وا كتابكا لئلا يلتبس المضاف إلى الكتاب بين كونه مذكّراً ، أو مؤنّثاً ، ومثل هذا يُقال أيضاً في نحو : (كتابه) فلا يُقال في ندبته : وا كتابها لئلا يلتبس بالمفردة الغائبة بل يُقال فيه : وا كتابَهُو بالإتيان بالواو بعد الضمّة لا غير ، وفي مثل : (كتابهم) يقال فيه : وا كتابَهُمُو ، ولا يصحّ وا كتابَهُما لئلا يلتبس نوع الضّمير بين كونه لمثنىً أو لجمعٍ [١] .

وخلاصة القول في المندوب أنّ ما بعد النّدبة يجب فتحه إنْ لم يكن مفتوحاً لأنّ الفتحة هي الّتي تناسبها ، فإنْ أوقعت الفتحة في لبس تركت ، وبقيت الحركة على حالها ، مع زيادة حرفٍ بعدها يُناسبها فتزداد ياءٌ بعد كسر ، وواو بعد ضم قال في الألفيّة : [٢]

ومنتهى المندوب صله بالألف متلوّها إنْ كان مثلها حذف
كذاك تنوين الّذي به كمل من صلة أو غيرها نلت الأمل
والشكل حتماً أوله مجانسا إنْ يكن الفتح بوهم لابسا

ومن ناحية أخرى فإذا أضيف المنادى إلى ياء المتكلّم ، وكان معتلّ الآخر ، وجب ثبوت يائه مع فتحها ، سواء أكان مقصوراً نحو : يا فتايَ ، أم منقوصاً نحو : يا داعِيّ للخير لبّيك من داعٍ مُطاع ، أمّا إذا كان صحيح الآخر جاز إثباتها ساكنة نحو قوله تعالى : ﴿ **يا عبادي لا خوف عليكم** ﴾ [٣] ، أو متحركةً نحو قوله : ﴿ **قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم** ﴾ [٤] ، كما يجوز حذفها مع بقاء الكسرة دليل عليها وهو الأكثر كما في قوله تعالى : ﴿ **يا عبادِ فاتّقون** ﴾ [٥]، وإنّما وجب إثبات ياء المتكلّم في حالة اعتلال المنادى المضاف

---

[١] أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ٣/ ٢٨٥ .
[٢] متن الألفيّة ، ص ٤٣ .
[٣] سورة الزخرف ، الآية ٦٨ .
[٤] سورة الزمر ، الآية ٥٣ .
[٥] سورة الزمر ، الآية ١٦ .

لئلا يوقع حذفها في الإلباس بالمنادى غير المضاف [١] ، إذ لو قلت : يا فتى ، ويا داعي للخير ، بحذف ياء المتكلّم منهما لأوقع ذلك في لبس يتعذّر معه التمييز ، والتّفريق بينهما ، وليس الأمر كذلك فيما آخره حرف صحيح ؛ لأنّ وجود الكسرة قبل الياء المحذوفة دليل عليها كما في نحو : يا نفسِ توبي قبل فوات الأوان ، لأنّك إذا لم ترد الإضافة لَلَزِمك أنْ تقول : يا نفسُ توبي بالضمّ على أنّه نكرة مقصودة ، أو يا نفساً بالنّصب مع التنوين على أنّها نكرة غير مقصودة ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ **ذلك لمن خاف مقامي وخاف وعيد** ﴾ [٢] أي وعيدي ، ولولا إرادة الياء المحذوفة لوجب نصب كلمة (وعيد) على المفعوليّة [٣] .

ومن أحكام المنادى أيضاً أنّه إذا كان علماً مفرداً فإنّه يُبنى على ما يُرفع به إذا كان معرباً [٤] نحو : يا زيد ، فإنّه يُبنى على الضّم وإنّما يُبنى على الضمّ ولم يكن على الكسر لئلا يلتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلّم عند حذف يائه اكتفاءً بالكسرة كما سبق بيان ذلك ، ولم يُبن على الفتح أيضاً لئلا يلتبس به عند حذف ألفه اكتفاءً بالفتحة [٥] ، حكى ذلك الأخفش [٦] مستشهداً بقول الشاعر [٧] :

---

[١] ينظر : أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ٣/ ٢٦٥ ، والتصريح ، ٢/ ٢٣٢ .

[٢] سورة إبراهيم ، الآية ١٤ .

[٣] إعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين الدرويش ، دار ابن كثير للطباعة والنشر دمشق ، واليمامة للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سورية ، ط ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م ٥/ ١٦٨ .

[٤] ينظر : شرح الكافية ، ١/ ٣١٤ .

[٥] ينظر : اللّباب في علل الإعراب ، للعكبري ، تحقيق ، غازي مختار طليحات ، ط١ ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م ،دار الفكر المعاصر ، بيروت ، دمشق ، سورية ، ١/ ٣٣١ ، وشرح الأشموني ، بحاشية الصبّان ، ٣/ ٢٠٣ .

[٦] هو : سعيد بن مسعد ، المجاشعيّ بالولاء ، البلخي ، المعروف بالأخفش الأوسط ، نحويّ ، لغويّ ، عروضيّ ، توفي سنة ٢١٥هـ – ٨٣٠م ، ومن تصانيفه ، معاني القرآن وترجمته في معجم المؤلّفين ، ١/ ٧٦٩ .

[٧] البيت من شواهد الأشموني ، ٣/ ٢٣٠ ، وأوضح المسالك ، ٣/ ٢٦٦ ، من غير نسبة إلى قائل معيّن ، والأشباه والنظائر ، ٢/ ٦٣ ، ١٧٩ ، وغيرها .

ولست براجع ما فات منّي بلهفَ ولا بليت ولا لو أنّي

وأصل (بلهفَ) بقولي : يا لهفَا [١].

ومن ناحية أُخرى إذا رخّم [٢] المنادى المختوم بتاءٍ في آخره ، فإذا كانت التاء للتأنيث التزم فيه لغة من ينتظر الحرف المحذوف للتّفريق بين المذكّر والمؤنّث كما في نحو : مُسْلِمة ، وحارثة ، يقال في ترخيمهما : يا مُسْلِمَ ، ويا حَارِثَ ، بحذف التّاء مع بقاء الفتح لئلا يلتبس بنداء المذكّر لا ترخيم فيه [٣] ، إذ لو قلت : يا حارثُ ، ويا مسلمُ على لغة من لا ينتظر الحرف المحذوف لحدث لبس بين المذكّر والمؤنّث ، أمّا إذا كانت التّاء ليست للفرق بين المذكّر والمؤنّث جاز التّرخيم على اللّغتين كما في نحو : مَسْلَمَة ، وحمزة ، (علمان لمذكّر) فتقول في ترخيمهما : يا مَسْلَمَ ، ويا مَسْلَمُ ، ويا حمزَ ، ويا حمزُ ، وإنّما جاز ذلك لانتفاء اللّبس فيهما ، إذ دلالتهما على التذكير ثابت على اللّغتين .

وإذا كان ترخيم ما خُتم بالتّاء ، يكون بحذف التاء مع نقل حركتها لما قبلها على لغة من لا ينتظر ، أو إبقاء حركة ما قبلها كما لو كان قبل الحذف على لغة من ينتظر ، فإنّ ترخيم ما رُكّب من الأعداد يكون بحذف الحرف الأخير ، والّذي قبله ، وذلك في لفظين من المركبات العدديّة [٤]، وهما اثنا عشر ، واثنتا عشر إذا جُعلا علمين ، فيقال في ترخيمهما : يا اثنَ ، ويا اثنتَ ، بحذف كلمتي (عشر) أو (عشرة) والألف الّتي قبلهما لئلا يلتبسا بنداء المثنّى الّذي ليس علماً وإنّما هو عدد محض ، وهو اثنان ، واثنتان .

---

[١] ينظر : شرح الأشموني ، بحاشية الصبّان ، ٢/ ٤٢٦ .

[٢] الترخيم هو : حذف أواخر الكلم في النّداء ، ينظر : شرح ابن عقيل ، بتحقيق محمّد محيي الدّين ، ط، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م ، المكتبة العصريّة صيدا ، بيروت ، ٢/ ٢٦٣ وينظر : الكافية ، ١/ ٣٦٠ .

[٣] ينظر تسهيل الفوائد ، ٣/ ٢٨٣ .

[٤] ينظر التّصريح : ٢/ ٢٦١ ، والأشموني ، وبهامشه الصّبان ، ٣/ ٢٦٥ .

المبحث الثالث
الوهم واللّبس في المعارف

١/ الضّـــمير : من أنواع المعارف الضّمير ، وهو اسم يُقام مقام اسم آخر توريـــةً وإيجازاً [١] ، وللضمائر وظائف نحويّة ، وبلاغيّة ، منها : الاختصار ، والإيجـــاز ، ورفع الإيهام والإلباس ، ويتمثّل الإيجاز والاختصار في أنّك تستغني بـــالحرف الواحد عن الاسم بكامله فيكون ذلك الحرف بمثابة جزء من الاسم . أمّا عن رفـــع الضمائر للإيهام والإلباس ، فلأنّها مقترنة بـــأحوال لا يتـــأتّى معهـــا لـــبس ، ولا غموض ، وهي قرائن التكلّم ، والحضور ، والخطـــاب ، والمشـــاهدة ، والغيبـــة ومن ثمّ تُكنّى بها الأسماء الظاهرة مجانبةً لغموضها لأنّها كثيرة الاشتراك ، وليس لها قرائن في نفسها تزيل عنها ما بها من غموض ، ووتدفع عنها ما بها من إلباس إذا اشتركت ، وإنّما يزال الالتباس عنها في كثير من الأحوال بالوصف ، كقولك : مررتُ بزيدٍ الطّويل ، والرجل البّزاز ، ونحوهما [٢] وبالرغم مـــن أنّ الضـــمائر كلّها معارف بسبب تلك القرائن إلاّ أنّها متفاوتة في ذلك [٣] فأعرفها ضمير المتكلّم سواء أكان للمفرد ، وهو التّاء ، أم للمعظم نفسه ، أو معه غيره وهو المتّصل (نا) والمنفصل (نحن) وإنّما كان ضمير المتكلّم أعرف الضمائر لأنّ المـــتكلّم يتحـــدّث عن نفسه فلا يُوهمُك غيره ، ولأجل ذلك استوى في ضمير المتكلّم (تاء) – الّـــذي هو من ضمائر الرّفع المتّصلة – المذكّر والمؤنّث ، وعلّل ابن يعـــيش ذلـــك أنّ المتكلّم محدِّث عن نفسه ، ولا يشاركه في ذلك غيره وإنّما يُحتاج إلى الفصل بـــين المذكّر والمؤنّث إذا وُجد في الكلام ما يُوهم خلاف المقصود ، حيث قال : " وإنّما كان الاستواء هنا لأنّ الفصل بين المذكّر والمؤنّث إنّما يُحتاج إليه لئلا يُتوهّم غير المقصود في موضع المقصود ، والمتكلّم لا يشاركه غيره في لفظه ... إذ لا يجوز

---

[١] ينظر : شرح المفصّل ، ٣/ ٨٤ – ٨٥ .

[٢] ينظر : شرح المفصّل : ٣/ ٨٤ – ٨٥ .

[٣] قال في التسهيل : " أعرفُها ضمير المتكلّم ، ثمّ ضمير المخاطب ، ثمّ العلم ، ثـــمّ ضـــمير الغائب " ، شرح التسهيل ، ١/ ١١٤ .

أنْ يكون كلام واحد من متكلّمين " [1] ، كما يستوي أيضاً في ضمير المتكلّم (نحن) المذكر والمؤنّث ، والتثنية ، والجمع ، تقول : نحن خارجانِ ، ونحن خارجون ونحن خارجتان ، ونحن خارجات ، وإنّما استوى المفرد ، والمثنّى ، والجمع بنوعيهما هنا لما تقدّم بيانه من أنّ المتكلّم يتحدّث عن نفسه ومعه غيره ،ولا يشاركه في ذلك غيره ، وليس فيه ما يوهم غير المقصود في موضع المقصود لأنّ المتحدّث واحد لا غير ، وليس المراد من التّثنية والجمع هنا ضم متكلّم إلى متكلّم آخر ، كما هو الحال في عُرف التّثنية ، والجمع ، ولكن شخص واحدٌ يعبّر عن نفسه وعن غيره . أمّا ضمير المخاطب فهو دون المتكلّم في درجة التّعريف ولذلك احتاج إلى تفريق ، وتفصيل بين مذكّره ، ومؤنّثه ، وتثنيته ، وجمعه بالعلامات ، والقرائن الخاصّة بكل منهما ، وإنّما كان ضمير المخاطب أقلّ تعريفاً من المتكلّم لأنّك ربّما تخاطب شخصاً ويكون بحضرته غيرُه فينصرف الخطاب إلى غير المقصود في موضع المقصود فيحدث بذلك وهماً لدى المخاطب فانحطّت بذلك درجته عن درجة ضمير المتكلّم في التّعريف ، واحتاج إلى قرائن مميّزة لخطاب الواحد المذكّر من المؤنّث ، ولخطاب التّثنية من الجمع بنوعيه فتقول : (أنتَ) بفتح التّاء إذا خاطبتَ واحداً ، و(أنتِ) بكسر التّاء للمفردة المؤنّث و(أنتما) للمثنّى المخاطب مطلقاً ، و(أنتم) للجمع و(أنتنّ) لجماعة الإناث [2] ، كما أنّ المخاطب أعرف وأخصّ من الغائب لكونه يُكنّى به عن المعرفة والنكرة بخلاف المخاطب ، فلا يكنّى به إلاّ عن المعارف ، ولذا فإذا اجتمع ضميران منصوبان متصلان وكان أحدهما أخصّ من الآخر وأقوى درجة في التعريف فالواجب أنْ يُقدّم الأخصّ منهما كما في نحو : المالَ أعطيتُكَهُ ، وأعطيتَنيه ، بتقديم الكاف على الهاء في المثال الأوّل ، لأنّ الكاف للمخاطب ، والهاء للغائب وبتقديم الياء على الهاء في المثال الثّاني لأنّ الياء للمتكلّم ، وهو أخصّ من الغائب

---

[1] شرح المفصّل ٣/ ٨٦ ، وينظر : شرح التسهيل ، ١/ ١١٥ .

[2] ينظر : شرح المفصّل ، ٣/ ٩٥ – ٩٦ .

كما عرفت قريباً [١] . أمّا إذا كان أحدُ الضميرين منفصلاً ففي الأمر اتساع ، إذ يجوز تقديم الأخصّ وغير الأخصّ كما قال صاحب الألفيّة :

وقَدّم الأخصّ في الاتصال وقدمن ما شئت في انفصالِ

إلاّ أنّ ذلك مرهون بشرط السّلامة من الإلباس كما في نحو : الكتاب أعطيتُكه ، أو أعطيتَه إيّاك ، فمدلول الجملة لا يتغيّر في كلا الحالين ، وسيظلّ الكتاب هو المعطي مع تقديم الهاء على الكاف أو تأخيرها عنها ، فإنْ أوقع تقديم المخصوص على الأخصّ في لبس وإيهام امتنع ذلك ، وتعيّن الأخذ بالأصل وذلك إذا صلح كلّ من المفعولين لأنْ يكون فاعلاً نحو : محمداً أعطيتُك إيّاه ، لأنّه لا يُعلم حينئذٍ حال (محمّد) أهو آخذ أو مأخوذ ؟ فيتعيّن في مثل هذا المثال وأشباهه تقديم الأخصّ ليكون تقديمه دليلاً على أنّه الآخذ ، فكأنّه في المعنى فاعل والفاعل رتبته التقديم كما عرفت سابقاً .

٢/ العَلَم : ومن أنواع المعارف العلم ، وهو : كل ما يعيّنُ مسمّاه ويميّزه [٢] وينقسم إلى اسم ، وكنية ، ولقب . وقد أوجبوا تقديم الاسم وتأخير اللّقب إذا اجتمعا معاً ما لم يكن اللّقب هو الأشهر [٣] والأظهر ، وإلاّ جاز الأمران كتقديم (المسيح) الّذي هو لقب (عيسى) – عليه السلام – في قوله تعالى : ﴿ **إنّما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم** ﴾ [٤] قال ابن مالك [٥] :

واسماً أتى وكنية ولقبا وأخّرن ذا إنْ سواه صحِبا

ويُعلّل النّحويّون وجوب تأخير اللّقب بأنّه في الغالب يكون منقولاً عن اسم غير إنسان ، وتقدُّمه يُوهم السّامع إرادة مسمّاه الأوّل ، وأنّ ذلك مأمون بتأخيره قال في التسهيل لأنّ اللّقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة ، وقُفّة

---

[١] ينظر : أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ١/ ١١٤ – ١١٥ .

[٢] ينظر ، شرح الأشموني ، وبهامشه حاشية الصبّان ، ١/ ٢١١ .

[٣] حاشية يس شرح الفاكهي على قطر الندى ، ط٢ ، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م ، عيسى البابي الحلبي ، مصر ، ١/ ١٩٨ .

[٤] سورة النساء ، الآية ١٧١ .

[٥] متن الألفيّة ، ص ٩ .

وكُرْز ، فلو تقدّم لتوهّم السّامع أنّ المراد مسماه الأصل ، وذلك مأمون بتأخيره " [1] .

وإذا نُكّر العلم جاز إضافته بشرط أنْ تكون الإضافة لغير الأب منعاً للإلباس الّذي يحدث في مثل : أقبل عليٌّ محمّدٍ ، إذ لا يُعرف حال (محمّد) أهو أبوه ، وأصل الكلام : عليّ بن محمّد ، أم أنّه شخص آخر ؟ ولأجل ذلك منعوا حذف المضاف إذا كان كلمة (ابن) إلاّ ما جاء سماعاً كما في قول الشاعر [2]:

..... إنّ بي يا عتيق – ما قد كفاني

يريد يا ابن أبي عتيق ، ولعلّ الّذي سوّغ حذفه قرائن الأحوال الّتي اكتنفت البيت قبل إنشائه ، فقد ذُكر أنّ القائل هو : عمر بن أبي ربيعة ، وأنّ المخاطب هو ابن أبي عتيق ، ورد هذا في ديوانه عند مطلع هذه القصيدة .

٣/ اللّبس في الموصولات : ومن المعارف الأسماء أيضاً الموصولات ، وهي : أسماء مبهمة المعاني ، غامضة المدلولات ، لا تدلّ على شيء معيّن ، فافتقرت إلى صلات ترفع ما بها من غموض ، وتزيل ما بها من إبهام ، كما أنّ صلاتها محتاجة إلى رابط يربطها بالموصول ، مطابق له في الإفراد ، والتثنية ، والجمع والتذكير ، والتأنيث [3] وربّما حُذفت الصّلة إذا أُمن اللّبس ، ووجد ما يدلّ عليها في السّياق كما في قول الشاعر [4]:

أُصيب به فرعا سُليم كلاهما وعزّ علينا أنْ يُصابا وعزّ ما

---

[1] شرح التسهيل ، ١/ ١٧٠ ، وحاشية الفاكهي ، مرجع سابق ، ١/ ١٩٨ .

[2] البيت لعمر بن أبي ربيعة ، وصدره :

لا تلمني يا عتيق حسبي الّذي بي .....

انظر ديوانه ، ص ٦٤٢ .

[3] وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله ص ١١ من متن الألفيّة :

وكلّها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتملة

[4] البيت للخنساء ، ينظر ديوانها ، ص ٨٠ ، وبلا نسبة في همع الهوامع ، ١/ ٨٩ .

أي : وعزّ علينا ما أُصيبا به ، فحذفت الصّلة لدلالة ما قبلها عليها ، ومثله أيضاً قول الشاعر [١] :

نحن الأُلى فاجمع جمو عــك ثمّ وجّههم إلينا

أي : نحن الألى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم ، فحذفت الصّلة لدلالة مــا بعدها عليها ، وذلك مفهوم من قوله (فاجمع جموعك.....) [٢] ، ومثل جواز حذف الصّلة بالشرط المذكور أيضاً حذف الرابط عند أمن اللّبس اعتمــاداً علــى دلالــة السّياق عليه وذلك في مواضع منها : إذا كان العائد ضــميراً منصــوباً متّصــلاً وناصبه فعل تام [٣] نحو قوله تعالى : ﴿ **يعلم ما تسرون وما تعلنون** ﴾ [٤] أي : ما تسرونه وما تعلنونه ، ولا يجوز حذفه إذا كان منفصلاً نحو : جــاء الّــذي إيّــاه أكرمتُ ، فلا يجوز حذف الرابط (إيّاه) لئلا يلتبس بالمتّصل ويفوت الغرض مــن تقديمه ، وهو إفادة الحصر ، إذ لو قيل فيه : جاء الّذي أكرمت لتردّد تقدير العائد بين كونه منفصلاً (إيّاه أكرمتُ) أو متّصلاً (أكرمته) . كما يمتنع حذفه أيضاً فــي نحو : رغبتُ في الّذي رغبت فيه ، فإن حذف العائد (فيه) في هذا المثال يوقع في لبس ، ويصرف الخاطر إلى ما ليس مقصوداً في الكلام لاحتمال أن يكون المــراد رغبتُ عنه . ويُستثنى من لزوم مطابقة العائد لموصوله موضع واحد وهــو : إذا كان الموصول عاماً أي مشتركاً مثل (من ، وما ، وذو) فلا يجب في الــرابط أنْ يطابق الموصول تطابقاً تامّاً ، بل يجوز مراعاة اللّفظ وهو الأكثــر لكــون لفظــه مفرداً مذكّراً دائماً ، فيقال : شَقِي من أسْرف ، بإفراد الضّمير في (أســرف) مــع تذكيره في جميع الأحوال ، ولو كان المراد مفرداً ، أو مثنّىً ، أو جمعاً بنوعيهمــا كما يجوز مراعاة المعنى فيؤتى بالرابط مطابقاً للموصول فتقــول : شــقي مــن أسرف ، وشقيّة من أسرفت ، ومن أسرفا ، ومن أسرفتا ، ومن أســرفوا ، ومــن أسرفنْ ، وهذا كلّه عند أمن اللّبس ، فلو حصل بذلك لبس وجب مراعــاة المعنــى

---

[١] البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ، ص ١٤٢ ، وخزانة الأدب ، ٢/ ٢٨٩ .

[٢] ينظر : شرح التسهيل ، ١/ ٢٣٠ .

[٣] ينظر : أوضح المسالك ، ١/ ١٨٠ – ١٨١ .

[٤] سورة النّحل ، الآية ١٩ .

وحده كما في نحو : أنصفْ مَن أنصفتك ، فلا يصحّ من انصفك إذا كان المــراد أنثى [1] .

[1] ينظر : النّحو الوافي ، ١/ ٣٧٧ ، وأصل المسألة في شرح الأشموني ، وبهامشه حاشــية الصبّان ، ١/ ٢٦١ ، والتسهيل ، ١/ ٢٠٨ – ٢٠٩ .

الفصل الرابع

الوهم واللّبس في الأبواب الصرفيّة

وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأوّل : الوهم واللّبس في الأفعال ، وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل : مواضع الوهم واللّبس في الفعل الماضي .

المطلب الثّاني : مواضع الوهم واللّبس في الفعل المضارع .

المبحث الثّاني : مواضع الوهم واللّبس في التثنية .

المبحث الثالث : مواضع الوهم واللّبس في التصغير .

المبحث الرابع : الوهم واللّبس في النّسب .

المبحث الأوّل
الوهم واللّبس في الأفعال
المطلب الأوّل
مواضع الوهم واللّبس في الفعل الماضي

ومن شواهد هذا المطلب ما جاء في علّة بناء الفعل الماضي على الفتح فقد ذكر ابن يعيش أنّ الماضي استؤثر بالبناء على الفتح دون الضّم والكْسر لخفّة الفتحة ، وسهولة نطقها على اللّسان [1] فهي مناسبة مع ثقل الفعل ذي الدّلالة المركّبة ، ولم يُبْنَ على الضمّ لئلا يلتبس الماضي المسند إلى المفرد ، بالمسند إلى ضمير الجماعة في لغة بعض العرب الّذين يكتفون بالضمّة عن الواو عند إسناد الفعل إلى واو الجماعة ، فيقولون في قامُوا : "قَامُ" ومن ذلك قول الشّاعر :

فلو أنّ الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطبا الأُساةُ [2]

فلو بُني الماضي على الضمّ لالتبست صورته حال إسناده إلى الواحد بالمسند إلى ضمير الجماعة ، على لغة هؤلاء ، ولأوقع ذلك في وهم وتردّد .

ومن أحكام الماضي الثلاثي المعتلّ العين أنّه إذا بُني للمجهول جاز في فاءه ثلاثة أوجه وهي : إمّا كسرٌ خالص فينقلب حرف العلّة ياءً نحو : صِيم وبِيع في صام وباع ، وإمّا ضمّ خالصٌ فينقلب حرف العلّة واواً نحو : صُوم وبُوع ومنه قول الشّاعر :

---

[1] وهذه إحدى التعليلات ، وهنالك أوجه أخرى منها : كراهة اجتماع فتحتين ، كما في نحو شَرُفَ ، وكراهة اجتماع كسرتين كما في نحو : عَلِمَ ، وشرِبَ . انظر حاشية الفاكهي على قطر الندى ، يس بن زين الدين الحمصي ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط٢ ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م ، ١/ ٦٠ ، واللّباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء العكبري طباعة دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ودار الفكر ، دمشق ، سورية ، ط ، ١٩٩٥م إعادة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م ، ٢/ ٢١ .

[2] المفصّل ، لابن يعيش ، ٧/ ٥ ، مرجع سابق ، ولم يعزُ البيت إلى قائل معيّن .

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ ليت شباباً بُوعَ فاشتريتُ [١]

وإمّا إشمامٌ ، وهو لا يكون إلاّ في النُّطق . ومحلّ جواز الأوجه الثّلاثة إذا لم يُوقع أحد الخيارات في لبس ، ولم يوهم خلاف المقصود ، وإلاّ وجب العدول عنه ، وتعيّن الوجه غير الملبس [٢] ويكثر ذلك في الفعل الماضي المعتل الوسط إذا بُني للمجهول وأسند إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب ، فالفعل (ساد) مثلاً من قولك : ساد الرّجل في قومه إذا أسند إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب حال بنائه للمعلوم قيل فيه : سُدّت بضمّ التاء على التكلّم أو بفتحها على الخطاب ، ولو بُني للمجهول ، ثمّ أُسند إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب لقيل فيه أيضاً : سُدّتُ باتّحاد الصيغتين في الهيئة والصّورة ، ممّا يؤدّي ذلك إلى التباس الفعل المبني للمجهول وفراراً من هذا اللّبس الّذي ليس معه قرينة تزيله ، أو سياق يؤمّنه ويدفعه نصّوا على وجوب ترك ضمّ الحرف الأوّل في الماضي المبني للمجهول والعدول عنه إلى الكسر أو الإشمام إنْ كان واويّاً لانتفاء اللّبس بهما . قال الأشموني [٣] : " وإنْ كان واويّاً كسام من السّوم أُجتُنب ضمّه وعُدل إلى الكسر أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل " [٤] . كما يتعيّن العدول عن الكسر إلى الضمّ أو الإشمام في نحو : نِلْتُ ، وبِعْتُ ، ونحوهما من معتلّ العين بالياء عند البناء للمجهول فيقال فيهما : نُلْتُ ، وبُعْتُ ؛ إذ لو قيل فيهما : نِلْتُ وبِعْتُ بكسر الفاء – على أحد الخيارات

---

[١] ينظر : تسهيل الفوائد ، ٦٣/٢ . وشرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الأستر اباذي تحقيق د. إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م ، ٤/ ١٣٥ ، والبيت لرؤبة بن العجّاج ، ينظر : شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٩٥ ، وشرح شواهد المغني ، للسّيوطي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان بدون تاريخ ، ٢/ ٨١٩ .

[٢] ينظر : شرح الكافية ، ٢/ ٢٥٢ .

[٣] هو : علي الأشموني الشافعي ، نور الدين ، أبو الحسن ، فقيه أصولي ، مقرئ ، نحوي متكلّم ، ناظم ، ولد سنة ٩٢٩هـ ، وتوفّي سنة ١٥٢٣م ، ومن تصانيفه ، شرح ابن مالك وترجمته في معجم المؤلّفين ، ٢/ ٤٠٧ .

[٤] شرح الأشموني ، وبهامشه الصبّان ، ٢/ ٩١ .

الثلاثة – لأوهم ذلك أنّهما فعل وفاعل ، ولالتبست حقيقة الضّمير بين كونه فاعلاً أو نائب فاعل ، فلا ندري أهو مُخيف ومبيع أم مخاف ومُباع ؟ وذلك مأمون بالعدول عن الكسر إلى الضمّ أو الإشمام .

قال الأشموني : " فإن كان يائيّاً كباع من البيع اجتُنب كسره ، وعُدل إلى الضمّ أو الإشمام لئلا يلتبس بفعل الفاعل " [1] .

ومثل الماضي المعلّ الوسط في تخلّق اللّبس ، وإثارة الوهم والتردّد عند بنائه للمجهول الفعل الماضي المضعّف العين عند بنائه للمجهول أحياناً ، فالفعل (عدَّ) مثلاً من قولك : عدّ الصيرفيّ المال . إذا بُني للمجهول جاز في فائه الأوجه الثلاثة المتقدّمة في الثلاثي المعلّ الوسط ، قال صاحب الألفيّة :

..... وما لباع قد يُرى لنحو حبْ [2]

فتقول وتكتب : عرِفتُ أنّ المالَ قد عُدّ بخالص الضمّ ، أو خالص الكسر أو الإشمام من غير أنْ يطرأ تغيير في المعنى ، أو يحدث إشكال في مدلول الكلام قولاً أو كتابة ، بينا نلمح لبساً في الفعلين أنفسهما في نحو : عَدّ الصّيرفيّ المال وردّ المجاهدون العدوّ ، وباعثُ اللّبس هنا هو أنّ فعل الأمر منهما أيضاً يكون بضمّ الأوّل [3] كما إذا أمرت شخصاً بعدّ المال ، أو ردّ العدوّ وقلت له : عُدّ المال وردّ العدوّ . فيلاحظ أنّ فعل الأمر هُنا والماضي المبني للمجهول قد اتّحدا شكلاً ومظهراً ، وتشابها هيئةً وصورةً ، إلاّ أنّنا لا ننسى أنّ للقرينة يداً لا تُنكر وفضل لا يُجحد في رفع ما هو ملبس ، ودفع ما هو مُوهم في كثير من المواضع فحركة آخر الاسم الّذي بعد الفعل تحدّد نوع الفعل ماضياً كان أو أمراً ، لأنّ ما بعد المبني للمجهول يكون مرفوعاً على النيابة عن الفاعل ، وما بعد فعل الأمر المسند إلى الواحد يُنصب على المفعوليّة ، ولذا فلا يُوجد إشكال في تحديد نوعي الفعل حال الكتابة ، إلاّ أنّ الإشكال سيظل قائماً في النّطق والوقف ؛ لأنّ الوقف

---

[1] شرح الأشموني ، وبهامشه حاشية الصبّان ، ٢/ ٩١ ، وينظر : شرح التسهيل ، ٢/ ٦٣ .

[2] متن الألفيّة ، ص ٢٠ .

[3] ينظر : النّحو الوافي ، ٢/ ١٠٢ – ١٠٥ . ، وشرح الأشموني ، ص ٢/ ٩١ .

لا يكون على الحركة بل على السكون كما هو معهود عن العرب ، ويبقى السّبيل الوحيد لرفع هذا الإلباس ، وللتّفريق بين الفعلين هو العدول عن الضمّ إلى الكسر أو الإشمام عند البناء للمجهول ؛ لأنّ الكسر والإشمام لا يدخلان أوّل هذين الفعلين إذا كانا للأمر [١] .

أمّا ما جاء في قوله تعالى : ﴿ **ولو رُدّوا لعادوا لما نُهوا عنه** ﴾ [٢] من ضمّ الفعل (رُدُّوا) حال بنائه للمجهول فالمسوّغ لذلك هو وجود قرينة لفظيّة رافعة للّبس ، ودافعة للخلط بين الفعلين ، وهي أنّ فعل الأمر لا يكون فعل شرط للأداة (لو) أو غيرها [٣] .

وممّا وُضع في هذا المطلب لرفع الإلباس ودفع الإيهام ، اشتراطهم لصياغة فعلي التعجّب من الثلاثي المبني للمعلوم ، فلا يُصاغ قالب (ما أفْعَل ، وأفْعِلْ بهِ) للدّلالة على التّعجُب من غير الثلاثي ، وكذا لا يُصاغ من المبني للمجهول ، وهما شرطان من جملة ثمانية شروط موضوعة لصياغة فعلي التّعجّب ، وأفعل التفضيل قال ابن هشام : " وإنّما يُبنى هذان الفعلان ممّا اجتمعت فيه ثمانية شروط " [٤]. وقال ابن يعيش : " إذ الأصل أنْ يُصاغ أفعل التفضيل وفعلا التّعجّب من الثلاثي ولا يُصاغ من غير الثلاثي " [٥] ، وهم يعللون امتناع ذلك بظهور معنى التعجّب من قالب (أفعل) المصاغ من الثلاثي المبني للمعلوم من غير طروءِ إلباس فيه بخلاف غيره من الأفعال المزيدة ، إذا تُعُجّب بشيء منها بعد حذف زوائدها حسب ما يقتضيه قالب (أفعل ، وأفعل به) فلا يُعْلم أي المعاني يُطلب ويُراد ؟

---

[١] ينظر : النّحو الوافي ، ٢/ ١٠٢ – ١٠٥ ، وأصل المسألة في شرح الأشموني ، بحاشية الصبّان ، ٢/ ٩١

[٢] سورة الأنعام ، الآية ٢٨ .

[٣] ينظر : حاشية الصبّان على الأشموني ، ٢/ ٩١ .

[٤] أوضح المسالك ، ٣/ ٨٢ .

[٥] شرح المفصّل ، ٧/ ١٤٥ .

قال ابن يعيش : " لأنّ أفعل أمره ظاهر ، فلولا ظهور المعنى ، وعدم اللّبس لما ساغ التعجّب منه ، وأمّا غيره من الأفعال المزيد فيها من نحو : اقتطع واستقطع فلو تعجّبنا بشيء منها بحذف الزيادة ، لم يُعلم أيّ المعاني نريد ؟ " [٦].

وتوضيح ذلك أنّه إذا وقع التّعجّب في نحو : اضطرب مثلاً وقيل فيه : (ما أضْرَبَهُ) بعد حذف الزوائد لم يُعلم حال فاعله أضارب أم مضروب في نفسه ؟ وكذا لو بُني من المبني للمجهول من نحو : ضُرِبَ وقيل فيه : ما أضْرَبَهُ لالتبس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل . وقد جاء سماعاً عن العرب صياغة فعل التعجّب من غير الثلاثي شُذوذاً ، كما في نحو : ما أعطاه ، وما أوْلاه وقد برّر شارح المفصّل لذلك بأنّ العرب لم تقل : ما أعطاه إلاّ وأنّهم يقصدون المُعْطَى (بفتح الطاء) لأنّه منقول من عطوتُ ، وهو للآخذ ، وكذلك ما أولاه إنّما هو للمولى أي لن وقع عليه الولاية لا من ولي شيئاً [١] ، وبذا يكون اللّبس مدفوعاً بقرينة الاستعمال وعرف الاستخدام عندهم .

وصفوة القول فيما مضى أنّ الفعل الثلاثي المعلّ الوسط ، والثلاثي المضعّف إذا بُنيا للمجهول جاز في فائهما الأوجه الثلاثة : ضمّ ، وكسر ،وإشمام ما لم يوقع أحد الأوجه في لبس وإلاّ وجب العدول عنه إلى ما لا لبس فيه ، وأنّ علّة امتناع صياغة التعجّب من غير الثلاثي والمبني للمجهول لرفع الإلباس ودفع الإيهام .

---

[٦] شرح المفصّل ، ٧/ ١٤٥ .

[١] شرح المفصّل ، ٧/ ١٤٥ .

المطلب الثّاني
مواضع الوهم واللّبس في المضارع

والفعل المضارع معرب ؛ وإنّما خرج عن الحكم الأصلي للأفعال الّذي هو البناء بسبب مشابهته للاسم في مجيئه على صيغة واحدة مع احتماله لمعانٍ متعدّدة [1] شأنه في ذلك شأن الاسم الّذي يقع فاعلاً ، ومفعولاً ومضافاً ... إلخ ، وكان الإعراب هو الفارق بين تلك المعاني ، والدافع لتوهّم إرادة المفعول في موضع الفاعل ، أو العكس ، وكذلك الحال في المضارع الّذي يأتي أحياناً في صياغ محتمل لمعان متعددة ، لا يتميّز بعضها من بعض إلاّ بحركة آخره ، كما في نحو : لا تأكلُ السّمكَ وتشربُ اللّبنَ ، قال ابن هشام في هذه الجملة ، وما تحتملها من معانٍ : " إنْ جزمت فالعطف على اللّفظ ، والنّهي عن كلّ منهما ، وإنْ نصبت ، فالعطف عند البصريين على المعنى ، والنّهي عند الجميع عن الجمع ، أي لا يكنْ منك أكل سمك مع شُرب لبنٍ ، وإنْ رفعت فالمشهور أنّه نهي عن الأوّل وإباحة الثّاني ، وأنّ المعنى : ولك شرب اللّبن " [2] ، فلو بُني المضارع في مثل هذا التركيب – حملاً على الأصل – ولزم آخره حالة واحدة ، لحصل لبس وتداخل بين هذه المعاني ، ولتعذّر التمييز والتفريق بينهما ولتردّد مدلول الواو بين العطف ، والمعيّة ، والاستئناف ، ولا سبيل إلى الفصل بينها إلاّ بقرائن الإعراب وعلاماتها المميّزة للمعاني ، فمع الجزم يكون العطف على اللّفظ ، ويكون القصد والمراد الامتناع عن أكل السّمك ، وشرب اللبن جميعاً وكانت الواو للعطف والتشريك في المعنى والحكم ، وإذا نُصب (تشربَ) فالنهي موجّه إلى الجمع بينهما ، وكانت الواو للمعيّة والمصاحبة ، والمضارع بعدها منصوب بأنْ مضمرة وجوباً بعد واو المعيّة المسبوقة بنهي ، ومع الرّفع يكون النّهي عن أكل

---

[1] حاشية الفاكهي على قطر النّدى ، ١/ ٧٢ .

[2] مغني اللبيب ، وبهامشه حاشية الأمير ، ٢/ ٩٩ ، وشرح الكافية ، تحقيق يوسف عمر حسن ، جامعة قار يونس ، ليبيا ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م ، ٤/ ١٧ – ١٨ .

السّمك مع إباحة شُرب اللّبن ، وكانت الواو للاستئناف . ويتّضح من هذا أنّ من دواعي إعراب المضارع ، ومن مبرّرات خروجه عن حكم الأصل دفع الإلباس ، ومنع تداخل المعاني والخلط بينها في مجموعة أسباب أخرى ذكرها صاحب كتاب اللّباب [١] .

ومن القواعد الصرفيّة الّتي وُضعت لدفع اللّبس في المضارع ، إثبات ألف التثنية فيه عند توكيده بنون التوكيد الثقيلة ، فالمضارع إذا أُسند إلى واو الجماعة أو ياء المؤنّثة المخاطبة ، أو ألف الاثنين ، وأكّد بنون التّوكيد الثّقيلة ، حُذفت واوه وياؤه تخلّصاً من التقاء السّاكنين دون ألفه [٢] ، فتقول : لَتَصْبِرُنّ يا زيدون ولَتَصْبِرِنّ يا هندُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **لَتُبعَثُنّ ثمّ لتُنَبّؤُن** ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿ **فإمّا ترينّ** ﴾ [٤] ، وتبقى الألف بلا حذف كما في نحو : لتصبرانّ ، وإنّما جاز حذف الواو والياء لوجود ما يدلّ عليهما ، وهو الضمّة ، في الأوّل ، والكسرة في الثّاني ، ولم تُحذف الألف في نحو : لتصبرانِّ يا زيدانِ لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد [٥] ، إذ لو قيل : لَتضْرِبَنّ بحذف الألف لاتّحدت صورة الفعل ولأوهم ذلك أنّ فاعل الفعل هو ضمير الواحد الّذي للمخاطب ، ولا يُقال أنّ كسرة النون قرينة صارفة لتوهّم إرادة الإسناد إلى الواحد لأنّ نون التّوكيد مفتوحة في الأصل ، وحرّكت بالكسر عند إسناد الفعل إلى ألف الاثنين تشبيهاً لها بنون الرّفع المحذوفة في وقوعها آخراً بعد ألف " [٦] ، فلو حذفت الألف لم تكسر النّون ، بل

---

[١] ينظر : اللّباب في علل البناء والإعراب ، العكبري ، ٢/ ٢١ ، وشرح المفصّل ، ٧/ ٦ .

[٢] ينظر : شرح ابن عقيل ، ٢/ ٦١٤ .

[٣] سورة التغابن ، الآية ٧ .

[٤] سورة مريم ، الآية ٢٦ .

[٥] ينظر : شرح الكافية ، ٤/ ٥٣٤ . وشرح الأشموني بحاشية الصّبان ، ٢/ ٣٢٨ . والأصول في النّحو ، لابن السّراج ، ٢/ ٢٠١ . وحاشية ابن الحاج على المكودي ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، ط٢ ، بدون تاريخ ، ١/ ٦٦ .

[٦] ينظر : شرح الكافية ، ٤/ ٥٣٤ . وحاشية شرح الفاكهي على قطر الندى ، يس الحمصي ، ١/ ٨١ .

تعود إلى حالتها الّتي كانت عليها قبل الإسناد وهي الفتح ، وحتّى لو سلّمنا جدلاً ببقائها مكسورة بعد الحذف فإنّ اللّبس سيظل قائماً عند الوقف لعدم ظهور الكسرة حال الوقف .

أمّا المضارع المعتلّ الآخر بالألف إذا أسند إلى واو الجماعة وأكّد بالنّون الثّقيلة حُذفت ألفه ، وبقيت الواو بلا حذف مع تحريكها بالضمّ للتخلّص من التقاء الساكنين ، وذلك نحو : لَتُرْضَوُنَّ ، ولَتُبْلَوُنَّ [1] ، ولم تُحذف الواو هنا كما حذفت مع نون التّوكيد في المثال السّابق ؛ لأنّ زوالها يُوقع في إلباس من وُجوه شتّى إذ لو حُذفت وفُتح آخر الفعل للدّلالة على الألف المحذوفة لالتبس فعل الجماعة بالمسند إلى الواحد (لترضَنَّ) ، ولو حُذفت مع كسر آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحدة (لترضِنَّ) ، ولو حُذفت مع ضمّ آخر الفعل لالتبس الألف بغيرها فلا ندري ما المحذوف ؟ فلأجل ذلك وجب إبقاؤها ، وتحريك ما قبلها بالفتحة للدّلالة على أنّ آخر الفعل المحذوف ألفاً ، وحرّكت بالضمّة مع ثقلها عليها تخلّصاً من التقاء الساكنين ، ورُجّح الثّقل على الإلباس ارتكاباً لأخفّ الضررين ؛ لأنّ الثّقل لا يُغيّر المعنى ، بخلاف اللّبس فإنّه يُوهم خلاف المقصود ، ويصرف الذهن إلى اعتقاد غير المراد .

أمّا إذا أُسند إلى نون الإناث ثمّ أُكّد بنون التّوكيد الثّقيلة جيء بألف متوسّطة بين نون النّسوة ونون التّوكيد تُسمّى بالألف الفارقة لدفع كراهة توالي ثلاث نونان كما في نحو : (لتكتبنانِّ) . ولم تُحذف نون النسوة هنا كما حُذفت نون الرّفع في نحو (لتُبْعثُنَّ) لعدم وجود ما يدلّ عليها من ناحية ولئلا يُوقع حذفها في لبس وتداخل معانٍ من ناحية أخرى ، إذ لو حُذفت مع فتح آخر الفعل لالتبس فعل الجماعة بفعل الواحد ، ولو حُذفت مع كسر آخر الفعل لالتبس بالمسند إلى الواحدة على نحو ما تقدّم في واو الجماعة مع المضارع المعتلّ الآخر بالألف ، ولو حُذفت مع ضمّ آخر الفعل لالتبس فعل جماعة النّسوة بالمسند إلى جمع الذكور [2]

---

[1] شرح ابن عقيل ، ٢/ ٦١٤ .

[2] ينظر : شرح ابن عقيل ، ٢/ ٦١٦ .

فأبقيت النّون بلا حذف منعاً للالتباس ، واجتلبت الألف الفارقة لدفع كراهة تــوالي الأمثال .

وممّا يجوز حذفه عند أمن اللّبس في المضارع (لا) النّافية المقرونة بالفعل (يزال) ونظيراتها في المعنى ، وهي : (يفتأ ، ويبرح ، وينفــكّ) وتشــترك هــذه الأفعال في إفادة الإثبات والاستمرار ، وقد ذكر ابن يعيش في شرح المفصّــل أنّ هذه الأفعال الناقصة لا تستعمل بمعزل عن النّفي ؛ لأنّها لا تفيد المعنى المــذكور إلاّ مع النّفي حيث يقول : " لا تستعمل إلاّ ومعها نفي نحو : ما زال ، ولــم يــزل لأنّ بها إثبات الخبر ، واستمراره ، وذلك إنّما يكون بمقارنة النّفي " [١] إلاّ أنّــه يجوز حذفه إذا وُجدت قرينة لفظيّة أو معنويّة تدلّ عليــه ، وتــدفع تــوهّم إرادة الإيجاب في المضارع ، وتمنع اللّبس بين المنفي والموجب ، وذلك إذا وقع الفعــل في جواب القسم . قال ابن يعيش : " وقد يحذف في بعض المواضــع منهــا : إذا وقع في جواب القسم ، وذلك لأمن اللّبس وزوال الإشكال " [٢]. ومن أمثلــة ذلــك قول الشاعر :

تزال حبال مبرمات أعدّها لها ما مشى يوماً على خفّه جمل [٣]

والمراد : والله لا تزال ، فحذف (لا) ودلّ عليه إرادة القسم ، وهذه القرينة معنويّة كما ترى لعدم التّصريح بلفظ القسم وإنّما تدرك ذلك من السّياق ، وقــرائن الأحوال ، ومن شواهد التّصريح بالقسم ، قول امرئ القيس [٤] :

فقلت لها تالله أبرح قاعــداً ولو قطّعــوا رأسي لديك أوصالي [٥]

---

[١] شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ٧/ ١٠٩ – ١١٠ .

[٢] المصدر نفسه ، والصفحات نفسها .

[٣] البيت لليلى امرأة سالم بن قُحفان ، ينظر : شرح المفصّل ، ٧/ ١٠٩ .

[٤] هو : امرئ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمر بن حجر ، الشّاعر الجــاهلي المشــهور والّذي يعدّ من شعراء الطبقة الأولى عند ابن سلاّم الجمحي ، ترجمته في طبقــات الشــعراء الجاهليين والإسلاميين ، عبد بن سلام الجمحي ، طبعة على نسخة خطيّة قديمة ، وقوبلت على نسخة طبع أوربا ، ص ٢٥ ، و معجم المؤلّفين ، ١/ ٢٩٧ .

[٥] البيت لامرئ القيس الكندي ، ينظر : شرح المفصّل ، ٧/ ١١٠ ، ورواية الديوان :

أي : لا أبرح ، ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ **تالله تفتأ تذكر يوسف** ﴾ [١] وإنّما كان القسم في الأمثلة المتقدّمة قرينةً دالّةً على (لا) المحذوفة ، وصارفةً لإرادة الإيجاب في المضارع ؛ لأنّه لو أُريد معنى الإيجاب والاستقبال ، لأُكّد المضارع باللام والنّون معاً كما في قوله تعالى : ﴿ **وتالله لأكيدنّ أصنامكم** ﴾ [٢].

قال عبّاس حسن : " لأنّ اللّبس عندئذٍ بين المنفي والموجب مأمون ، إذ لو كان الجواب غير منفي في المعنى والتّقدير لوجب أنْ يكون المضارع مؤكّداً باللام والنّون معاً " [٣] ، وقال ابن السّراج : " وإنّما جاز حذف (لا) لأنّه موضع لا يلبس ألا ترى أنّك لو أردت الإيجاب ولم تُرد النّفي قلت : لأفعلنّ ، فلمّا لم تأتِ باللام والنّون عُلم أنّك تريد النّفي " [٤].

فقلت : يمين الله أبرح قاعداً ولو قطّعوا رأسي لديك وأوصالي

شرح ديوان امرئ القيس ، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ١٤١ .

[١] سورة يوسف ، الآية ٨٥ .

[٢] سورة الأنبياء ، الآية ٥٧ .

[٣] النّحو الوافي ، ١/ ٥٦٣ .

[٤] الأصول ، لابن السّراج ، تحقيق عبد الحسين الفَتْلي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر بيروت ، لبنان ، ط٤ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م ، ٢/ ٢٠١ .

المبحث الثّاني
مواضع الوهم واللّبس في التثنية

ومن شواهد هذا المبحث أنّه إذا أريد تثنية اسم مشتمل على علامة تأنيث فإنّ هذه العلامة تبقى في المثنّي ولا تحذف كما حُذفت فيما جُمع بألف وتاء مزيدتين نحو مسلمات وصالحات وطلحات ، بل تقول في المثنّى : مسلمتان وصالحتان ، وطلحتان بإثبات التاء فيه . ويرجع السّبب في ذلك إلى أنّ التاء وُضعت أساساً للدّلالة على التأنيث ، وأُوكلت إليها مُهمّة التّفريق والتّمييز بين المذكّر والمؤنّث ، فلو حُذفت لحصل لبس بين الجنسين ، ولتعذّر التّفريق بين المذكّر والمؤنّث ، وليس الأمر كذلك في الجمع ؛ لأنّ تاء [١] الجمعيّة الّتي مع الألف تُغني عنها وتقوم مُقامها في الدّلالة على التأنيث [٢] وبذا يتّضح أنّ عِلّة امتناع حذف تاء التأنيث في المثنّى لدفع التباس المذكّر بالمؤنّث .

ومن اللّواحق الصرفيّة الّتي تُلحق بالمثنّى عند إرادة تثنية الأسماء ؛ النون العِوضيّة التّالية لعلامتي التثنية والجمع [٣] ، وهي نون يؤتى بها عوضاً عن التنوين في الاسم المفرد ، ولهذه النّون أثر كبير في سلامة المعنى وإزالة اللّبس ودفع التوهّم [٤] ، ففي نحو قولنا : " سافر خليلانِ موسى ومصطفى " فالمعنى المتبادر إلى الذّهن ، والمفهوم من السّياق في هذه الجملة ، أنّ موسى ومصطفى هما الخليلان ، وهما اللّذان سافرا ، على اعتبار أنّ موسى ومصطفى بدلان من (الخليلان) أو عطفا بيان عليه . أمّا لو قلنا : " سافر خليلا موسى ومصطفى "

---

[١] ذكر ابن جنّي أنّ التاء الّتي مع الألف وُضعت لتفيد الجمع والتأنيث معاً . ينظر : اللمع في العربيّة ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربيّة ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ، ص ٦٦ .

[٢] ينظر : شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ٤/ ١٤٣ .

[٣] ينظر : شرح الكافية ، ٢/ ١٧٢ .

[٤] ينظر : حاشية الصبّان ، ٢/ ٣٨١ ، النّحو الوافي ، ١/ ١٥٧ – ١٥٨ ، وتسهيل الفوائد ١/ ٧٨ .

بغير النّون لتبادر فهم آخر مغاير لما في الجملة السابقة ، وذلك لأنّنا نفهم الجملة على معنى الإضافة ، على اعتبار أنّ كلمة (خليلا) مضافة إلى موسى ، وتكون محصّلة الفهم من هذا الوجه أنّ الخليلين هما اللّذان سافرا ، وليس موسى ومصطفى ، والفرق بين المعنيين كبير والبون بينهما شاسع .

ونظير ذلك في الجمع في نحو : " مررتُ ببنين كرامٍ" فالكرام هم البنون والبنون هم الكرام ، فلو حذفت النّون لكان الكلام : مررت ببني كرام ، وعلى هذا يجوز أنْ نفهم الكلام على معنى الإضافة ، وأنْ نتوهّم إضافة كلمة (البنين) إلى الكرام ويكون المعنى على هذا الوجه أنّ المرور كان على أبناء الكرام ، وليس بآبائهم الموصوفين بالكرم .

وربّما دفعت نون العِوض اللّبس بين المفرد والمثنّى وحصّنت الخاطر من توهّم إرادة الإفراد في موضع التّثنية ، كما في نحو (جاءني هذان ، ومررت بالدّاعين للخير) [1] فلو لم توجد النّون لكان الكلام (جاءني هذا ، ومررت بالداعي للخير) فيوهم إرادة الإفراد ، وهو ما ليس مقصوداً في الكلام

ومن قوانين تثنية الأسماء أنّه إذا كان الاسم المراد تثنيته مقصوراً ، وكان أصل ألفه واواً ، ولم يتجاوز الثّلاثة أحرف ، نحو عصا وقفا ومَنا ، أو كانت ياءً ثالثةً نحو : فتى ، وجب ردّ الألف إلى أصله في التّثنية [2] ، فتقول في تثنية ما سبق : عَصَوانِ وقَفَوانِ ، ومَنَوانِ ، قال الشّاعر :

لقد أعددتُ للعذّال عندي عصا في رأسه منوا حديدٍ [3]

وتقول في (فتى) : فتيان ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **ودخل معه السجن فتيان** ﴾ [4] ، وإنّما ألزم الصرفيّون هنا ردّ الألف إلى أصلها ولم تحذف لأجل التقاء ساكنين – ألف التثنية والألف الّتي هي لام الكلمة – كما حُذفت في نحو

---

[1] ينظر : تسهيل الفوائد ، ١/ ٧٨ .

[2] ضياء السالك ، مرجع سابق ، ٤/ ١٦٧ – ١٦٩ .

[3] البيت في أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ٤/ ١٦٨ ، من غير نسبة إلى قائل معيّن .

[4] سورة يوسف ، الآية ٣٦ .

إقامة وإصابة [١] فراراً من التباس ألف التثنية بالألف الّتي هي لام الكلمة ، ممّا يؤدّي إلى التباس المفرد بالمثنّى ، قال ابن يعيش : " ولم تحذف لأجل التقاء السّاكنين على حدّ الحذف في إقامة وإصابة خوف الالتباس بين ألف التثنية والألف الّتي هي لام الكلمة " [٢] فإذا قلت عصانِ وفتانِ بحذف ألف المقصور على حدّ قاعدة التخلّص من التقاء السّاكنين ثمّ أضفتهما إلى ظاهر ، أو مضمر وقلت : عصاي أو عصا موسى ، وفتاي أو فتا عمرو لالتبس المفرد بالمثنّى فترك الإعلال بالقلب أولاً وبالحذف ثانياً مع وجود موجبهما حفاظاً على سلامة المعنى وإيثاراً للثّقل على الإلباس .

---

[١] الأصل في إقامة : إقْوام ، نقلت حركة الواو إلى الصّحيح الساكن قبله ، ثمّ قلبت الواو ألفاً لمجانسة الحركة ثمّ حذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، وعوّض عنها بتاء في آخره . ينظر : شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري ، تحقيق محمّد باسل عيون السود طباعة دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م ، ٢/ ٧٤٧ .

[٢] شرح المفصّل ، ٤/ ١٤٧ .

المبحث الثالث
مواضع الوهم واللّبس في التصغير

الأسماء المختومة بألف التّأنيث الممدودة نحو : أربعاء وقرفُصاء ، أو بتائه المربوطة نحو : حنظلة ، أو بعلامة النّسب نحو عبقريّ ، أو بألف ونون زائدتين نحو : جلجلان ، وزعفران أو علامة تثنية نحو : مسلمين ، أو علامة جمع نحو : جعفرين ، أو مضاف نحو : عبد الله ، أو مركّب نحو : بعلبك ، إذا صُغّرت بقيت زوائدها على حالها بلا حذف [١] على خلاف ما هو معهود في التصغير من حذف كلّ ما زاد على أربعة أحرف على حسب ما يقتضيه قالب فُعَيل أو فُعَيْعِل ، قال في الشافيّة : " ولا يزاد على أربعة " [٢] فتقول في تصغيرها : أُريبعاء وقُريفصاء وحُنيظلة ، وعبيقِري ، وعُبيدُ الله ، ومسيلمين ، وجعيفِرين ... إلخ . ولم تُحذف هذه الزوائد كراهة التباس تصغير ما هي فيه بتصغير المجرّد منها ، إذ لو قيل : أُرَيبِع في أربعاء لالتبس ذلك بتصغير أربع ، وكذا لو قيل عُبيقر في عبقري لالتبس بتصغير عبقر ، وهكذا الحال في البواقي . ونظراً لذلك نزّلت هذه الزوائد منزلة كلمات مستقلّة ، ومنفصلة عمّا قبلها [٣] ، بينا حذفت في جمع التكسير لانتفاء اللّبس فيه [٤] فقيل فيه : أرابع ، وقرافص ، وجعافر ... إلخ .

---

[١] شرح التصريح على التوضيح ، ط، دار الفكر ، بدون تاريخ ، ٢/ ٣٢٠ .

[٢] شرح الشافية ، رضي الدين الإستر آباذي ، تحقيق محمّد نور الحسن ، ومحمّد الزفزاف ومحمّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ، ١/ ٢٠٢ .

[٣] مجموعة الشافعيّة ، وحاشية الجاربردي ، لابن جماعة ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م ، ٢/ ٢٩٧ .

[٤] التصريح على التوضيح ، ٢/ ٣٣٠ .

وإذا صُغّر المؤنّث الثّلاثي الخالي من علامة التّانيث ، لحقتــه التّــاء فــي التصغير [١] ، قال ابن هشام : " وتلحق تاء التّأنيث تصغير ما لا لبس ؛ من مؤنّث عارٍ منها ثلاثيّ في الأصل أو في الحال " [٢] ، فتقول فــي تصــغير نحــو : دارٍ وأُذنٍ ، وعينٍ : دُويرة ، وأذينة ، وعُيينة بخلاف نحو : شجر ، وبقر ، ونحوهمــا من أسماء الأجناس الّتي يُفرّق بينها ، وبين مفردها بالتّاء ، حتّى لا تلتبس بتصغير المفرد منها ، إذ لو قلنا شُجيرة ، وبُقيرة ، لحصل لبس بين الجمع والمفرد . قــال صاحب الألفيّة :

واختم بتا التّأنيث ما صغّرت من مــؤنّث عــارٍ ثلاثي كسن
ما لم يكــن بالتّا يُــرى ذا لبس كشجــرٍ ، وبقــرٍ ، وخمس

وبخلاف نحو : خمس ، وستّ ونحوهما من أسماء العدد الدّالة على معدود مؤنث لئلا يلتبس بالعدد المصغّر المذكّر فيُظنّ أنّها لمعدود مــذكّر ، فيقــال فــي تصغير نحو : ستّ ، وسبعٍ ، ونحوهما : سُديس ، وسُبيع .

ويقال في تصغير نحو : متّعد مُتَيعِد بإبقاء التّاء الأوّلى المبدلة مــن الــواو الّتي هي فاء الكلمة ، وحذف تّاء الافتعال [٣] على حسب ما يقتضيه قالب فُعيعِــل وهذا على مذهب سيبويه أمّا الزجّاج[٥] والفارسيّ فيرُدّانِها إلى أصلها وهو الــواو

---

[١] قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية : " وإنّما لحقت التّاء المصغّر لأنّ التّصغير وصف في المعنى ، فالمصغّر بمثابة الموصوف مع صفته ، ولمّا كانت التّاء تلحق آخــر الصــفات المؤنّثة ، لحقت كذلك آخر المصغّر ، ولحقت الثّلاثي ، دون الرّباعي التماســاً للتخفيــف " . شرح الكافية الشافية ، ابن مالك تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المــأمون للتــراث مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أمّ القُرى ، مكّة المكرّمــة ، بــدون تاريخ ، ٤/ ١٩١٣ .

[٢] أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ٤/ ٢٣٩ .

[٣] شرح التصريح على التوضيح ، ٢/ ٣٢٤ .

[٥] هو : إبراهيم بن السّري بن سهل الزّجّاج ، أبو إسحق النحوي اللّغوي ، المفسّــر ، أقــدم أصحاب المبرّد قــراءةً عليه ، ولد سنة ٣١١هــ – ٩٢٣م ، ومن تصانيفه ، معاني القــرآن وترجمته في معجم المؤلّفين ، ١/ ٢٧ .

لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال فيقولان فيه : مُويعِد ، وذكر الصبّان أنّ الأرجح في ذلك هو رأي سيبويه ؛ لبعده عن الإيهام ؛ لأنّه لو قيل فيه مُويعِد على رأي الفارسي والزّجاج ، لأوهم أنّ مكبّره ، مُوعِد ، أو مُوعَد ، أو مَوعَد ومُتّعِد لا إيهام فيه [1].

وممّا خرج عن القياس لدفع الوهم ومنع الإلباس تصغير (عِيد) شذوذاً على عُيَيد ، وكان قياسه (عُوَيد) لأنّه من عاد يعود وذلك لئلا يلتبس بتصغير عود ، كما قالوا في تكسيره : أعياد ، ولم يقولوا : أعواد ، للسبب المذكور نفسه [2] .

كما صُغّر شذوذاً بعض الأسماء غير المتمكّنة مثل : أسماء الإشارة وأسماء الموصول لما لها من شبه بالأسماء المتمكّنة في جواز وصفها والوصف بها وجمعها وتثنيتها ، إلاّ أنّهم قد تركوا أوائل هذه الكلمات على حركتها الأصليّة تنبيهاً للفرق بين تصغير المتمكّن من غيره مع زيادة ألف في الآخر عوضاً عن ضمّ الأوّل ، فقالوا : في هذا ، وذَا (ذَيّا) وفي تا وهذه (تَيّا) وفي ذلك (ذَيّالك) وفي تِلك (تَيّالك) ، وفي أولئك ، وهؤلاء ، (أُوليّا ، وهَؤليّا) ، وتركوا تصغير (ذي) ، و(ذه) فراراً من التباسها بتصغير (ذا) ؛ لأنّه يلزم من تصغيرها أنْ يُقال : (ذَيّا) فيتّحد لفظ المذكّر بالمؤنّث [3] .

---

[1] شرح الأشموني ، وبهامشه حاشية الصبّان ، ٤/ ٢٣٣ .

[2] الصبّان ، ٤/ ٢٣٤ ، والتّصريح على التوضيح ، ٢/ ٣٢٣ .

[3] ضياء السالك ، ٤/ ٢٤٢ .

المبحث الرابع
الوهم واللّبس في النسب

ومن شواهده ما جاء في علّة اختيار الياء المشدّدة المكسور ما قبلها للدّلالة على نسبة الشيء إلى المجرّد منه . فقد جاء في كتاب النّسب في العربيّة [١] أنّ سبب اختيار الياء من بين الحروف لتكون علامة للنّسب لكونها من حروف المدّ الّتي هي من أخفّ الحروف وأسهلها نطقاً على اللّسان ، ولم يقع الاختيار على الألف مع ليونتها ، وسهولة مخرجها أيضاً لئلا يصير الاسم بها مقصوراً فيلتبس بالمنسوب إليه ، لأجل اتّحادهما في الصورة والمظهر الخارجي .

أمّا علّة اشتراط كونها مشدّدة فلأنّها لو خُففت مع كسر ما قبلها لثقُلت عليها الضمّة والكسرة كما ثقُلتا على المنقوص ، فتكون عُرضةً للحذف إذا دخل عليها التّنوين كالمنقوص من نحو : داعٍ وقاضٍ ، وبسقوطها يلتبس لفظ المنسوب بالمنسوب إليه ، كما أنّ تخفيفها أيضاً يؤدّي إلى التباس المنسوب بالمضاف إلى ياء المتكلّم لاتّحادهما في الصّورة [٢] .

وأمّا اشتراط كسر ما قبلها فلأنّها في الأصل مدّةً ساكنةً ، وحرف المدّ لا يكون ما قبله إلاّ مُتحرّكاً بحركة من جنسه ، ولمّا وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يفتح لئلا يلتبس بالمثنّى المضاف إلى ياء المتكلّم نحو : كتابَيّ [٣].

ويُحذف لياء النسب عدّة أشياء من الآخر [٤] منها : التّاء في آخر الكلمة فيقال في النّسب إلى نحو فاطمة ومدينة ، ومكّة فاطميّ ، ومدنيّ ، ومكّيّ ، وقد

---

[١] كتاب النسب في العربيّة ، د. أمين عبد السلام ، مطبعة الأمانة ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م شبرا ، مصر ، (٥ – ٧) .

[٢] شرح المفصّل ، ٥/ ١٤٢ .

[٣] شرح المفصّل ، ٥/ ١٤٢ .

[٤] شرح الشافية ، رضي الدين الإستر آباذي ، ٢/ ٥ . ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح ، ٢/ ٥٩٠

التمس النّحاة لحذف التّاء في النّسب عدّة أسباب [١] منها : منع اللّبس بين المذكّر والمؤنّث فيما إذا كان المنسوب إليه مؤنّثاً ، والمنسوب مذكّراً كما في نحو : مكّة وفاطمة ، فإذا قيل : فاطمتي ، ومكّتي لتوهم أنّ التاء فيهما لتأنيث المنسوب ولتبادر إلى الذّهن خلاف المقصود ، فكرهوا إثبات تاء التّأنيث في النّسب إلى المذكّر فراراً من التباس المذكّر بالمؤنّث ، إلاّ أنّ خلافاً قد وقع في تاء (بنت وأخت) من حيث الإثبات ، والحذف في النسب ، فيرى سيبويه [٢] حذف التّاء فيهما ، وردّ الصّيغة إلى التّذكير كشأن كل اسم مختوم بتاء ، فيقال فيهما : أخويّ وبنويّ ، ولم يراعِ في ذلك اللّبس الّذي يمكن أنْ يحدثه هذا الحذف بين النّسب إلى : أخت وبنت ، والى أخ ، وابن لاتّحاد الصّورة فيه ، وتابعه في ذلك المبرّد [٣] وصاحب الشافية [٤] : والحقّ أنّ سيبويه لم يولِ اللّبس اهتماماً كبيراً ، ولذلك لم يتعرّض له بالذكر ، ولم يلتفت إليه في عدد من المسائل غير هذا الموضع ، فقد ذكر الأشموني أنّ سيبويه لم يتعرّض للّبس الحاصل في نحو : باع ، وحبّ عند إسنادهما إلى ضمير المتكلّم أو المخاطب – كما سبقت الإشارة إليه – بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثّلاثة مطلقاً [٥] من غير شرط ، وكذا لم يتعرّض للّبس الحاصل في نحو : (مختار) و(ومُنقاد) المترددين بين اسم الفاعل ، واسم

---

[١] ومن التعليلات : كراهة اجتماع تاءين إحداهما قبل الياء والأخرى بعدها ، ينظر : الشافية ٢/ ٦ . ، والتصريح ، ٢/ ٥٩٠ .

[٢] ينظر : الكتاب ، سيبويه ، ٣/ ٣٦٢ – ٣٦٣ .

[٣] هو : محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسّان ، الأزدي ، المعروف بالمبرّد أبو العبّاس ، أديب ، نحوي ، لغوي ، إخباري ، نسّابة ، إمام اللّغة ، ورأس النّحاة البصريين ولد سنة ٢١٠هـ – ٨٢٥م ، وتوفّي سنة ٢٨٥هـ – ٨٩٨م ، وترجمته في معجم المؤلّفين ٣/ ٧٧٣ .

[٤] وعوملت التّاء معاملة التّأنيث هنا على الرغم من أنّها عِوض عن حرف محذوف – وهو الواو – لما فيها من رائحة التّأنيث بسبب اختصاصها بالمؤنّث . شرح الشافية ، ٢/ ٥ .

[٥] شرح الأشموني ، وبهامشه حاشية الصبّان ، ٢/ ٩١ .

المفعول [١] ، وتمسّك ابن الحاج بموقف سيبويه هذا من اللّبس في ردّه على ابن عصفور في مسألة تقديم الفاعل على المفعول عند الالتباس وقال : " لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض ، والتأويلات الواهية [٢] . بينا يرى يونس إبقاء التاء وإبقاء ما قبلها على هيئتها ؛ لأنّها لمّا كانت عوضاً عن المحذوف صارت كأنّها أصل ، والدليل على أنّها كالأصل سكون ما قبلها [٣] والوقوف عليها بالتّاء فيُقال في تصغيرهما : أُخَيْتِيّ وبنتِيّ ، وتابعه في ذلك السّيوطي في الهمع [٤]

وقد رُجّح قول سيبويه ومن تبعه ، وقالوا : بأنّه الأقيس ؛ " لأنّه لو جاز أنْ يُقال : أُختيّ ، لجاز أنْ يقال في التصغير : (أُخيت) ، ولمّا لم يجز لم يجز ، وبيان الملازمة هو أنّها لم تثبت في التّصغير لأنّها مُنزّلة منزلة التّأنيث ، وهم لا يعتدّون بتاء التّأنيث في التصغير ، فكذلك لم يعتدّوا بما كان في معناه ، وكذلك هم لا يأتون بتاء التّأنيث قبل ياء النّسب فكذلك ما كان في معناه " [٥] .

ورجّح المحدثون أمثال عباس حسن [٦] رأي يُونس ؛ لقيامه بإبعاد اللّبس بين النسب إلى بنت وأخت ، وابن وأخ حيث قال : " والنّسب إليهما كالنّسب إلى أخ وابن ، وهذا يوقع في لبس قويّ دعا بعض النّحاة إلى رفض النّسب بالصّورة

---

[١] ينظر : أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ٢/ ٥٩ ، ٦١ .

[٢] ينظر : التصريح على التوضيح ، ١/ ٢٨٢ .

[٣] وتاء التّأنيث إنْ كان ما قبلها صحيحاً يجب فتحه نحو : (قصعة) ، ينظر : شرح التصريح على التوضيح ، ٢/ ٦٠٣ .

[٤] همع الهوامع ، السيوطي، ٢/ ١٩٧ .

[٥] حاشية ابن جماعة على شرح الشافية ، للجاربردي (مجموعة الشافية) ، بيروت ، بدون تاريخ ، ص ١٢١

[٦] هو : عباس حسن النّحوي ، الأديب ، ولد بمدينة منوف بمحافظة المنوفيّة سنة ١٣١٨هـ – ١٩٠٠م ، وتوفي سنة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م ، بمصر ، ومن أهمّ تصانيفه : النّحو الوافي ، وترجمته في الأعلام ، ١/ ٢٢٣ – ٢٦٤ .

السّالفة ، وتحتيم النّسب إلى لفظهما ، فيقول : أُختِي وبنتي ، وهو رأي حسن جدير بالمحاكاة مع صحّة الرّأي الأوّل وقوّته " [٧] .

وممّا ترك حذفه لرفع الإلباس ، ودفع الإيهام في النسب ياء فَعِيلة بفتح الفاء وكسر العين إذا كانت معتلّة العين نحو : طويلة ، وقويمة ، أو مضعّفة العين نحو : شديدة ، وجليلة ، فيقال في النسب إليها : جليليّ ، وشديديّ ، وطويليّ وقويميّ ، بإثبات الياء ، وإبقاء الكسرة الّتي قبلها على خلاف قاعدة النّسب في فعِيلة إذا كانت صحيحة العين غير مضعّفة من حذف يائها وإبدال كسرتها فتحة كما في نحو : صحفيّ ، ومدنيّ في صحيفة ، ومدينة ، وإنّما بقيت الياء في هذين الموضعين لما في حذفها من إلباس واستثقال ، إذ لو حُذفت في معتلّ العين للزم قلب العين ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، وفي ذلك إلباس بغير المنسوب ، ومع عدم القلب ثقل ومخالفة للقياس [١] ، لأنّك تقول مع القلب : طاليّ وقامِي ، ومع عدم القلب ، طوليّ وقوميّ ، وفي كلّ منهما محذور كما علمت [٢] .

كما بقيت الياء كذلك في مضعّف العين لأنّ في الحذف اجتماع مثلين موجب لإدغام أحدهما في الآخر ، وفي إدغامهما لبس ، وفي عدم الإدغام ثِقل ومخالفة للقياس لأنّك تقول مع الإدغام فيما سبق شدّى وحلّي ، فلا يُعرف فيما إذا كان النّسب إلى الشّدّ والجلّ أم إلى الشديد ، والجليل ومع الإدغام يقال : شدديّ وجلليّ ، وفي ذلك ثقل ومخالفة لقواعد الإدغام . ولذا بقيت الياء وجوباً في مضعّف العين كما بقيت في مُعتلّها [٣] .

وممّا شذّ عن قواعد النّسب درءاً للإلباس قولهم في النسب إلى أيّم أيمّي بإثبات الياء الثالثة المتحرّكة بالكسر ، نقل ذلك الأشموني في حاشيته على الألفيّة والقياس أنْ تحذف هذه الياء كما حُذفت في نحو : طيْبيّ ، وميْتي في النّسب إلى

---

[٧] النّحو الوافي ، ٤/ ٧٣٦ .

[١] شرح الشافية ، للجاربردي ، ١/ ١٥٤ .

[٢] النسب في العربيّة ، ص ٦٢ ، مرجع سابق .

[٣] ينظر : الكتاب ، ٣/ ٣٣٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ، ٢/ ٥٩٦ .

طيّب وميّت كراهة اجتماع ثلاثة ياءات والكسرة ، ولكنّهم عدلوا عن الحذف لـــئلا يلتبس بالنّسب إلى أيْم الساكن الياء [٤] .

وممّا استثني من قاعدة عامة في النّسب ، وخُولــف فيــه القيــاس خــوف الإلباس قولهم في النّسب إلى عبد مناف وعبد الأشهل : منافيّ وأشــهليّ بحــذف صدرهما والنّسب إلى عجزهما على غير قياس في النّسب إلى المركّب الّذي يكون فيه ألى الصّدر [١] وذلك فراراً من التباسهما بالمنسوب إلى (عبد) غير مضاف .

وربّما استغني أحياناً عن ياء النّسب بصوغ المنسوب إليه على فعّال ، وهو غالب في الحرف نحو : بزّاز ، ونجّار ، وعطّار ، وحدّاد ... إلخ ، ومــع كثــرة صيغة فعّال في هذا الباب إلاّ أنّ سيبويه لا يجيز القياس على ما سُمع [٢] . وذكر صاحب ضياء السّالك أنّ مجمع اللّغة العربيّة أقرّ قياساً صياغة (فعّال) للدّلالة على الاحتراف والملازمة ، وإذا خيف اللّبس بين صانع الشيء وملازمه كانت صــيغة فعّال للصانع ، وكان النسب بالياء لغيــره ، فيقــال : زجّــاج لصــانع الزجــاج وزجّاجي لبائعه [٣].

---

[٤] حاشية الصبّان ، ٤/ ٢٦١ .

[١] شرح التــوضيح على التصريح ، ٢/ ٦٠٠ ، وينظر : ارتشاف الضرب ، لأبي حيّــان ، ١/ ٢٧٩ .

[٢] الكتاب ، سيبويه ، ٣/ ٣٣٥ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ .

[٣] أوضح المسالك ، وبهامشه ضياء السالك ، ٤/ ٢٧١ .

خاتمة

وفيها :

- **نتائج البحث .**
- **توصيات البحث .**

خاتمة

الحمد لله الّذي بنعمته تتمّ الصالحات ، وبتوفيقه تُقضى الحوائج ،تُنال الرغائب ، وبعد ، فبعون الله وتوفيقه وصل هذا البحث إلى مرافئ الختام والّذي أرجو أن يكون قد حقق أهدافه الّتي عرضتها في مقدمته ، وقد اشتملت هذه الرسالة على أربعة فصول يسبقها تمهيد ، وتعقبها هذه الخاتمة الّتي أورد فيها أهم النتائج الّتي خرج بها البحث ومنها :

- جمع البحث قضايا الوهم واللّبس وما يتعلّق بهما من مسائل بين دفّتي دراسة واحدة ، وكان الحديث عنهما مفرّقاً في مراجع مختلفة .
- قدم صورة تاريخيّة موجزة ومترابطة لظاهرة التوهّم ، ودوافع ظهورها ومراحل تطورها في الدرس النحوي والصرفي .
- تقديم صورة موجزة لنشأة النّحو ، الدوافع والأسباب ، وبيان منزلة النّحو ومكانته من العلوم الأخرى .

ومن خلال هذه الدراسة خرج البحث بالنتائج التالية :

١/ توصل البحث إلى أنّ الدّافع الأساس من وضع القواعد النّحويّة هو صيانة اللّسان عن الخطأ في اللّغة بوضع الضوابط الّتي تُعيد العرب إلى طبيعتهم اللغويّة ، وإلى سليقتهم العربيّة ، وتُضيء الطريق وتنير السبيل لغيرهم لانتهاج سمت العرب في كلامها ، ومجاراتها في لغتها .

٢/ التوهّم مصطلح نحوي قديم استخدمه النّحاة لمعالجة بعض المسائل النّحويّة الخارجة عن القواعد ، والشاذة عن القياس .

٣/ لم يوافق البحث ما ذهب إليه د. عبد الله جاد كريم من أنّ الخليل أوّل من أطلق لفظ التوهّم لاحتمال أنْ يكون معروفاً لغيره مثل ما كان معروفاً عنده .

٤/ كان سيبويه يعبّر عن التوهّم بلفظ الغلط ، كما أنّ الفرّاء كان يطلق لفظ التأويل على التوهّم .

٥/ بلغ مصطلح التّوهّم ذروة نُضجه على يد ابن هشام الأنصاري الّذي أفرد له حيّزاً للدراسة ووضع له شروطاً وضوابط للعمل به .

٦/ يرى البحث أنّ منهج التّوهّم من المناهج التراثيّة العربيّة في الدّراسات النّحويّة والصرفيّة ، وقد أدّى دوره المناط به في معالجة الخلاف الّذي كان ناشئاً بين بعض المسموعات الفصيحة ، والقواعد الّتي وضعها النّحاة ، وساعد في الدفاع عن قصور القواعد عن مواكبة المأثور من كلام العرب .

٧/ توصّل البحث إلى أنّ الوهم متولّد من اللّبس ، وأنّ الصّلة بينهما صلة السبب بالمسبب .

٨/ كشفت الدّراسة أنّ هنالك بعض الظواهر الصوتيّة الّتي لها أثر كبير في رفع الإلباس ودفع الإيهام كالسكت ، والوقف ، والنبر ، والتنغيم .

٩/ توصّل البحث إلى أنّ اتّحاد القوالب الصرفيّة في المظهر الخارجي مع اختلافها في المعاني من دواعي اللّبس والغموض ، كما أنّ خفاء العلامة الإعرابيّة لسبب من الأسباب ، وتعذّر تحديد مرجع الضّمير من دواعي لبس التركيب ومن أسباب غموض سياقات الجمل .

١٠/ ومن نتائج هذه الدّراسة أنّ هنالك فرقاً بين الإجمال والإلباس فالإجمال هو احتمال اللّفظ للمراد وغيره من غير تبادر إلى أحدهما وهو من مقاصد العقلاء ، ومرامي البلغاء . أمّا الإلباس فهو تبادر فهم غير مراد وهو ليس من مقاصد البلغاء ، بل هو من المخوّفات الّتي احترزها الواضع كما سبقت الإشارة إليه .

التوصيات :

وإذا كان لا بدّ للباحث أنْ يوصي فإنّه يقترح الآتي :

- أوصي نفسي أولاً وزملائي الدارسين بتوجيه الهمم ، وتصويب الأقلام إلى دراسة النّحو في أصوله الأولى الّتي لا تزال في حاجة إلى من يكشف النّقاب عن أسرارها ، ويبرزها بأسلوب جديد ميسّر .
- أُنَوّه إلى أنّ دراسة الوهم واللّبس لها جوانب متعدّدة ، ومجالات أخرى تصلح لأنْ تكون موضوعات للدراسة ، ولم توصد هذه المحاولة الباب أمامها .

- كما أوصي المؤسسات التعليميّة بأنْ تكون اللّغة الفصحى هي لغة التخاطب في الجامعات وغيرها ، لأنّ الغرض الّذي وضع من أجله هو أنْ يكون اللّسان سليماً من الخطأ ، وليس لمجرّد حفظ قواعدها وتقرير نظرياتها .

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربّ العالمين .

فهارس عامة

وفيها :

- **فهرس الآيات القرآنيّة .**
- **فهرس الأبيات الشعريّة .**
- **فهرس الأعلام المترجم لهم في البحث .**
- **فهرس المصادر والمراجع .**
- **فهرس المحتويات .**

فهرس الآيات القرآنيّة

الرقم	الآية	رقمها	السورة	الجزء	الصفحة
١	﴿ كمثل الّذي استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون ﴾	١٧	البقرة	الأوّل	٢٣
٢	﴿ وتصريف الرياح والسحاب المسخّر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون ﴾	١٦٤	البقرة	الثّاني	٦
٣	﴿ كتب عليكم الصيام ﴾	١٨٣	البقرة	الثّاني	
٤	﴿ أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها ﴾	٢٥٩	البقرة	الثالث	٧٩
٥	﴿ إنّما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ألقاها إلى مريم ﴾	١٧١	النساء	السادس	٨٧
٦	﴿ والله ربّنا ما كنا مشركين﴾	٢٣	الأنعام	السابع	٥٥
٧	﴿ ولو رُدّوا لعادوا لما نهوا عنه ﴾	٢٨	الأنعام	السابع	٩٥
٨	﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون ﴾	٤	الأعراف	الثامن	٤٥

٩	﴿ وإنْ أحد من المشركين استجارك فأجره ﴾	٦	التوبة	العاشر	٦٠
١٠	﴿ وقاتلوا المشركين كافة ﴾	٣٦	التوبة	العاشر	٥٦
١١	﴿ وغيض الماء ﴾	٤٤	هود	الثّاني عشر	٦٦
١٢	﴿ ولقد همّت به وهمّ بها ﴾	٢٤	يوسف	الثّاني عشر	٣٧
١٣	﴿ ودخل معه السجن فتيان ﴾	٣٦	يوسف	الثّاني عشر	١٠٣
١٤	﴿ فلمّا أتوه موثقهم قال الله على ما نقول وكيل ﴾	٦٦	يوسف	الثالث عشر	٣٧
١٥	﴿ قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف﴾	٨٥	يوسف	الثالث عشر	١٠١
١٦	﴿ إنّه من يتق ويصبر فإنّ الله لا يضيع أجر المحسنين﴾	٩٠	يوسف	الثالث عشر	٢١
١٧	﴿ ذلك لمن خاف مقامي وخاف وعيد ﴾	١٤	إبراهيم	الثالث عشر	٨٣
١٨	﴿ وما أهلكنا من قرية إلاّ ولها كتاب معلوم ﴾	٤	الحجر	الرابع عشر	٧٩
١٩	﴿ يعلم ما تسرون وما تعلنون ﴾	١٩	النحل	الرابع عشر	٨٩
٢٠	﴿ فإمّا ترينّ ﴾	٢٦	مريم	السادس عشر	٩٨
٢١	﴿ كلا سيكفرون بعبادتهم﴾	٨٢	مريم	السادس عشر	٥٥

٢٢	﴿ لا يملكون الشـفاعة إلاّ من اتّخذ عنـد الـرّحمن عهداً ﴾	٨٧	مريم	السادس عشر	٥٦
٢٣	﴿ فاجعل بيننا وبينك موعداً لا نخلفه نحـن ولا أنـت مكاناً سوى ﴾	٥٨	طه	السادس عشر	٥٠
٢٤	﴿ فما زالت تلك دعواهم﴾	١٥	الأنبياء	السابع عشر	١٤
٢٥	﴿ وتـاالله لأكيـدنّ أصنامكم ﴾	٥٧	الأنبياء	السابع عشر	١٠١
٢٦	﴿ تبرأنا إليك ما كانوا إيّانا يعبدون ﴾	٦٣	القصص	العشرون	٥٥
٢٧	﴿ ولا مستأنسين ﴾	٥٣	الأحزاب	الثّاني والعشرون	٢٠
٢٨	﴿ يـس ۞ والقـرآن الحكيـم ﴾	١-٢	يس	الثّاني والعشرون	٥٠
٢٩	﴿ يا عبادي فاتقون)	١٦	الزمر	الثالث والعشرون	٨٢
٣٠	﴿ قل يـا عبـادي الّـذين أسرفوا على أنفسهم ﴾	٥٣	الزمر	الرابع والعشرون	٨٢
٣١	﴿ وما كان لبشر أنْ يكلمه الله إلاّ وحياً أو مـن وراء حجاب ﴾	٥١	الشورى	الخامس والعشرون	١٩
٣٢	﴿ يـا عبـادي لا خـوف عليكم اليوم ﴾	٦٨	الزخرف	الخامس والعشرون	٨٢

٣٣	﴿ فكيف كان عذابي ونذر ﴾	١٦	القمر	السابع والعشرون	٤٦
٣٤	﴿ ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلاّ في كتاب من قبل أنْ نبرأها إنْ ذلك على الله يسير ﴾	٢٢	الحديد	السابع والعشرون	٥٣
٣٥	﴿ فأصّدق وأكنْ من الصالحين ﴾	١٠	المنافقون	الثامن والعشرون	٢٠
٣٦	﴿ لتبعثنّثمّ لتنبؤنّ بما عملتم ﴾	٧	التغابن	الثامن والعشرون	٩٨
٣٧	﴿ سأل سائل بعذاب واقع﴾	١	المعرج	التاسع والعشرون	٤٣
٣٨	﴿ قتل الإنسان ما أكفره ﴾	١٧	عبس	الثلاثون	٤٠
٣٩	﴿ فأنذرتكم ناراً تلظّى ﴾	١٤	اللّيل	الثلاثون	٤٦
٤٠	﴿ وأمّا السائل فلا تنهر ﴾	١٠	الضحى	الثلاثون	٤٤

فهرس الشواهد الشعريّة

الرقم	الشاهد	الصفحة
١	وتاء تأنيث تلي الماضي إذا كان لأنثى كأبت هند الأذى ابن مالك	٤٧
٢	واسماً أتى وكنية ولقبا وأخرن ذا إنْ سواه صحبا ابن مالك	٨٧
٣	ولست بنحويّ يلوك لسانه ولكنّ سليقي أقول فأعرب مجهول القائل	١
٤	ثمّ قالوا تحبها قلت بهراً عدد النجم والحصى والتراب مجهول القائل	٤١
٥	فلو أنّ الأطبا كان حولي وكان مع الأطبا الأساة	٩٤
٦	ما للجمال مشيها وئيدا أجندلاً يحملن أم حديدا الزبّاء	٤٠ ، ٦١
٧	ومنه منقول كفضل وأسد وذوا ارتجال كسعاد وأدد ابن مالك	٤٧

٨	قد أعــددت للعــذّال عنــدي عصا في رأسه منوا حديد مجهول القائل	١٠٣
٩	إن مبادئ كل فنّ عشرة الحدّ والموضوع ثمّ الثمرة وفضله ونسبة والواضع والاسم والاستمداد حكم الشارع مسائل والبعض بالبعض اكتفى ومن درى الجميع حاز الشرفا مجهول القائل	١١
١٠	ما رأينا خرباً نفـــــــ ــر عنه البيض صفر لا يكــون العير مهراً لا يكون المهر مهــر مجهول القائل	٢٧ ، ٣٦
١١	وغررتني وزعمت أنّك لابن بالضيف تامر الحطيئة	٢٩
١٢	تمنّى ابنتاي أنْ يعيش أبوهما وهل أنا إلاّ من غزيّة أو مضر لبيد بن ربيعة	٤٧
١٣	وإنّما تلزم فعل مضمر متصل أو مفهم ذات حر ابن مالك	٤٧

١٤	والأصل في الأخبار أنْ تؤخرا وجوّزوا التقديم إذ لا ضررا ابن مالك	٧٠
١٥	مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر الأخطل	٥٩
١٦	نعى النعاة أمير المؤمنين لنا يا خير من حجّ بيت الله واعتمرا حُملت أمراً عظيماً فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا جرير	٨١
١٧	والشكل حتماً أوله مجانساً إن يكن الفتح موهم لابسا ابن مالك	٨٢
١٨	وقالوا لها لا تنكحيه فإنّه لأول سيف أن يلاقي مصرعا تأبّط شرّاً	٥٠
١٩	وعضّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدع من المال إلاّ مسحتاً أو مجلّف الفرزدق	٣٠
٢٠	ومنتهى المندوب صله بالألف متلوها إنْ كان مثلها حُذف ابن مالك	٨٢
٢١	للنحو سبع معانٍ قد أتت لغة جمعتها ضمن بيت مفرد كملا	٥

	قصد ومثل ومقدار وناحية نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا الداؤدي	
٢٢	لفاعل الفعال والمفاعلة وغير ما مر السّماع عادله ابن مالك	٣٩
٢٣	فيستحق ما به من عمل وفي فعيل قل ذا وفعل ابن مالك	٤٩
٢٤	فمن يك يحلوا ما يصيـــــ ـــب حراماً فإنّ حلالي حلالي مجهول القائل	٣٨
٢٥	وأبرزنه مطلقاً حيث تلا ما ليس معناه له محصّلا ابن مالك	٧٤
٢٦	تزال حبال مبرمات أعدّها لها ما مشى يوماً على خفّه جمل ليلى امرأة سالم بن قحفان	١٠٠
٢٧	فقلت لها تالله أبرح قاعداً ولوا قطّعوا رأسي لديك وأوصالي امرئ القيس	١٠٠
٢٨	كذاك تنوين الّذي به كمل من صلة أو غيرها نلت الأمل ابن مالك	٨٢

٢٩	وقدّم الأخص في الاتّصال وقدمنّ ما شئت في انفصال ابن مالك	٨٧
٣٠	وقفت بها من بعد تسعين حجّة فلأياً عرفت الدار بعد توهّم زهير	١٢
٣١	وحذف ما يعلم حائز كما تقول زيد بعد من عندكما ابن مالك	٦٢
٣٢	أصيب به فرعاً سليم كلاهما وعزّ علينا أنْ يُصابا وعزّما الخنساء	٨٨
٣٣	فامنعه حيث يستوي الجزءان عرفاً ونكراً عادمي بيان ابن مالك	٧١
٣٤	قومي ذرا المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان مجهول القائل	٧٥
٣٥	لا تلمني عتيقُ حسبي الّذي بي إنّ بي يا عتيق ما قد كفاني ابن أبي ربيعة	٨٨
٣٦	ولست براجع ما فات منّي بلهف ولا بليت ، ولا لو أنّي مجهول القائل	٨٤

٣٧	نحن الألي فاجمع جمو عك ثمّ وجههـــم إلينا عبيد بن الأبرص	٨٩
٣٨	بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا زهير	١٦
٣٩	وللمنادى الناء أو كالناء يا ..... ابن مالك	٨٠

فهرس الأعلام المترجم لهم في البحث

الرقم	العلم	الصفحة
١	إبراهيم بن موسى اللّخمي الشاطبي .	٨
٢	أحمد بن محمّد بن احمد (ابن الحاج) .	٦٥ ، ١١٠
٣	إسماعيل بن حمّاد الجوهري .	٥
٤	إسماعيل بن عمر القرشي (ابن كثير) البصري .	٤٣
٥	امرؤ القيس بن حجر الكندي .	١٠٠
٦	جرول بن أوس بن مالك العبسي (الحطيئة) .	٢٩
٧	جرير بن عطيّة بن حذيفة الخطفي .	٨١
٨	جلال الدين أبو الفضل عبد الرّحمن السيوطي .	٧ ،٢٤ ، ٢٥ ٣٦ ، ١١٠
٩	جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري المعروف بابن هشام الأنصاري .	١٨، ٢١،٢٢ ٦٧،٩٥،٩٧ ١٠٦،١١٥
١٠	الحسن بن أحمد الفارسي ، أبو علي .	٢١،١٠٦، ١٠٧
١١	حمزة بن عبد الله بن بهمن الكسائي .	٢٠،٢٤،٢٧ ٢٨،٣٦
١٢	خلف بن حيّان ، المعروف بخلف الأحمر .	٢٧
١٣	الخليل بن أحمد الفراهيدي .	١٦،١٧،١٩ ٢٦،٢٩،١١٤
١٤	زبّان بن العلاء البصري ، أبو عمرو .	٢٩
١٥	زهير بن أبي سلمى .	١٢،١٦
١٦	سعيد بن أوس بن ثابت ، المعروف بأبي زيد الأنصاري	٢٧

١٧	سهل بن محمّد بن عثمان السّجستاني .	٢٩
١٨	ظالم بن عمرو بن سفيان ، أبو الأسود الدؤلي .	٣،٤
١٩	عبد القادر بن عمر البغدادي .	١٨،٢٤
٢٠	عبد الملك بن قريب الأصمعي .	٢٧،٢٩،٤٦
٢١	عبد الواحد بن علي بن حسين اللّغوي ، أبو الطيّب اللّغوي.	٣
٢٢	عثمان بن جنّي ، أبو الفتح .	٦،٧،٢٦،٣٥
٢٣	علي الأشموني ، الشافعي ، نور الدين أبو الحسن .	٤،٦،٦٠،٦١ ٩٣،٩٤،١٠٩ ١١١،
٢٤	علي بن أبي طالب بن عبد المطّلب .	٣
٢٥	علي بن عيسى ، أبو الحسب الزهري .	٢٦
٢٦	علي بن مؤمن بن محمّد الحضرمي ، المعروف بابن عصفور .	٦٥،١٠٠
٢٧	عمر بن أبي ربيعة القرشي أبو حفص .	٨٨
٢٨	عمر بن بحر الجاحظ .	٨
٢٩	عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الخليفة الخامس .	٨١
٣٠	عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر سيبويه .	١٦،١٧،١٨، ١٩،٢٦،٤٢، ١٠٦،١٠٧ ١٠٩،١١١ ١١٢،١١٤
٣١	عيسى بن عمر الثقفي .	٢٦
	محمّد بن أحمد بن إسماعيل ، أبو جعفر النحّاس .	٥٣

٣٢	محمّد بن إسماعيل الزبيدي الأندلسي ، أبو بكر .	٢،٣
٣٣	محمّد بن السري بن سهل البغدادي المعروف بابن السرّاج.	٦٤،١٠١
٣٤	محمّد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجيّاني .	٣٩
٣٥	محمّد بن علي الصبّان المصري .	٦٧
٣٦	محمّد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي .	١٠٦
٣٧	محمّد بن يزيد المبرّد أبو العباس .	١٠٩
٣٨	محمّد بن يوسف بن علي أبو حيّان الأندلسي .	٥٥
٣٩	معاذ بن مسلم الهراء .	٧
٤٠	هرون الرشيد بن محمّد المهدي أبو جعفر العباسي .	
٤١	همّام بن غالب الفرزدق .	٣٠
٤٢	يحيى بن المبارك بن المغيرة اليزيدي أبو محمّد .	٢٧،٢٨،٣٦
٤٣	يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا الفراء .	٢٠،٢١،٢٤ ١١٤
٤٤	يعيش بن علي بن محمّد موفق الدين ابن يعيش .	٢٤،٣٥،٨٥ ٩٢،٩٥،١٠٠ ١٠٤
٤٥	يونس بن حبيب الضبي النحوي .	٢٦،١١٠

فهرس المصادر والمراجع

الرقم	المصدر أو المرجع
١	أدب الكاتب : ابن قتيبة ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ط٣ ، ١٣٧٧هـ – ١٩٥٨م .
٢	إرتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيّان ، تحقيق مصطفى النمّاس ، (من غير ذكر جهة الطباعة) طبعة ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م .
٣	الأشباه والنظائر : السيوطي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي البجاوي ، طبعة البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٦١هـ .
٤	الإصابة في تمييز الصحابة : ابن حجر العسقلاني ، طباعة القاهرة ، ١٣٢٣هـ .
٥	الأصول في النّحو : ابن السرّاج ، تحقيق يوسف عمر حسن ، جامعة قار يونس ، ليبيا ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .
٦	الأضداد : ابن الأنباري ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ،المكتبة العصريّة ، بيروت ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
٧	إعراب القرآن : أبو جعفر النحّاس ، تحقيق ، زهير زاهد ، ومكتبة النهضة العربيّة ، بيروت ط٣ ، ١٩٨٨م .
٨	الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين :

	لخير الدين الزركلي، دار الكتب للملايين ،بيروت ،لبنان ، ط١٠ ، ١٩٩٢م.
٩	الأغاني : أبو الفرج الأصفهاني ، علي بن حسين ، طبعة دار الكتب العلميّة ، القاهرة مصر ، ١٣٢٣هـ .
١٠	الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : الفارقي أبو النصر الحسن بن أحمد ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ١٩٨٠م .
١١	إنباه الرواة على أنباه النحاه : القفطي ، تحقيق محمّد ابو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصريّة ، ط١ بدون تاريخ .
١٢	إنباه الرّواه على أنباه النّحاه : القفطي ، علي بن يوسف ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسسة الكتب الثقافيّة ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .
١٣	الإنصاف في مسائل الخلاف : ابن الأنباري ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .
١٤	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : ابن الأنباري ، عبد الرّحمن بن محمّد ، طبعة المكتبة العصريّة ، صيدا لبنان ، بدون تاريخ .
١٥	الاقتراح : السيوطي ، تحقيق أحمد محمّد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط١ ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م .
١٦	البحر المحيط :

	ابن حيّان ، محمّد بن يوسف الأندلسي ، دار الفكر للطباعة والنّشر ، ط٢ ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .
١٧	البرهان في علوم القرآن : الزركشي ، تحقيق ، محمّد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت بدون تاريخ .
١٨	بغية الوعاه : السيوطي ، عبد الرّحمن بن أبي بكر ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر ، ط٣ ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .
١٩	البيان في غريب إعراب القرآن : ابن الأنباري ، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة ، دار الكتب المصري القاهرة ، طبعة ١٣٩٩هـ – ودار الكتاب اللّبناني .
٢٠	البيان في غريب إعراب القرآن : تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصريّة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠م .
٢١	البيان والتبيين : الجاحظ ، عمرو بن بحر ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، دار الجيل بيروت ، ط١ ، بدون تاريخ .
٢٢	التأويل النّحوي لوجوه القراءات : سليمان يوسف خاطر ، رسالة ماجستير ، جامعة أم درمان الإسلاميّة طبعة ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
٢٣	التنبيه على حدوث التصحيف : حمزة الأصفهاني ، تحقيق ، محمّد حسن آل ياسين ، طبعة دار المعارف بغداد ، ١٣٨٧هـ .
٢٤	توضيح التكميل لشرح ابن عقيل :

	محمّد عبد العزيز النجّار ، دار الفكر العربي ، ، نشر مكتبة ابن تيمية القاهرة ، بدون تاريخ .
٢٥	التوهّم عند النّحاة : د.عبد الله أحمد جاد كريم ،مكتبة الآداب ،القاهرة ،ط١ ،١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م
٢٦	حاشية ابن الحاجب على المكودي : مطبعة حجازي ، القاهرة ن ط٢ ، بدون تاريخ .
٢٧	حاشية ابن جماعة على شرح الشافية للجاربردي ، (مجموعة الشافية) بيروت ، بدون تاريخ .
٢٨	حاشية السجّاعي على قطر الندى : السجاعي النحوي ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأخيرة ١٣٥٨هـ – ١٩٣٩م .
٢٩	حاشية الصبّان على شرح الأشموني : تحقيق طه عبد الرءوف سعد ، طبعة المكتبة التوفيقيّة ، أمام الباب لأخضر سيدنا الحسين ، بدون تاريخ .
٣٠	حاشية الصبّان على شرح الأشموني : طبعة دار إحياء الكتب العالعربيّة ، القاهرة ، بدون تاريخ .
٣١	حاشية الفاكهي على قطر الندى : يس زين الدين الحمصي ، طبعة البابي الحلبي ، مصر ، ط٢ ، ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م .
٣٢	خزانة الأدب : البغدادي ن عبد القادر بن عمر ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، طبعة الهيئة العامة المصريّة للكتاب ، ١٩٧٩م .
٣٣	خزانة الأدب : البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، دار الكتاب العربي للطباعة

	والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م .
٣٤	الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق محمّد علي النجّار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، ط٢ ، بدون تاريخ .
٣٥	دروس التصريف : الشيخ محمّد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة المكتبة الثقافيّة ، بيروت لبنان بدون تاريخ .
٣٦	ديوان الأخطل : دار صادر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٩م .
٣٧	ديوان زهير بن أبي سلمى : طباعة دار الفكر اللّبناني ، د١ ، ١٩٩٥م .
٣٨	ديوان عبيد بن الأبرص : دار صادر ، بيروت ، ١٤١٨هـ .
٣٩	ديوان لبيد بن ربيعة : تحقيق إحسان عبّاس ، وزارة الإرشاد والأوقاف ، الكويت ، طبعة ١٩٦٢م
٤٠	سيبويه إمام النّحاة : على النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر ، الفجّالة ، بدون تاريخ .
٤١	شذور الذهب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق عبد الغني الدقير ، الدار المتّحدة ، دمشق مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٤م .
٤٢	شرح ابن عقيل : تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصريّة ، صيدا ، بيروت طبعة ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م .
٤٣	شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :

	ابن مالك الأندلسي ، تحقيق محمّد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيّد دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،ط١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
٤٤	شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري ، تجقيق محمّد باسل عيون السود ، طباعة دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .
٤٥	شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري ، طباعة دار الفكر ، بدون تاريخ .
٤٦	شرح الكافية الشافية : ابن مالك الأندلسي ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث مركز البحث العلمي ، وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أمّ القرى ، مكّة المكرّمة ، بدون تاريخ .
٤٧	شرح المفصّل : ابن يعيش ، عالم الكتب ، بدون تاريخ .
٤٨	شرح ديوان الفرزدق : الشركة العالميّة للكتاب ط٢ ، بدون تاريخ .
٤٩	شرح ديوان امرئ القيس : دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .
٥٠	شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة : د. يوسف شكري فرحات ، دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ .
٥١	شرح شافية ابن الحاجب : ارضي الدين الإستر اباذي ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، طباعة ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م .
٥٢	شرح شافية ابن الحاجب : تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط١

	١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
٥٣	شرح شواهد المغني : السيوطي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان ، بدون تاريخ .
٥٤	شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين الإستر اباذي تحقيق يوسف عمر حسن ، جامعة قار بونس ليبيا ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .
٥٥	الصاحبي في فقه اللّغة وعلوم العربيّة : أحمد بن فارس ، تحقيق د. عمّار فاروق الطبّاع ، طبعة مكتبة المعارف بيروت ن لبنان ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
٥٦	الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها : أحمد بن فارس ، تحقيق السّيّد احمد صقر ، طبعة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ، ١٩٧٧م .
٥٧	طبقات القراء : الذهبي ، تحقيق د. أحمد خان ، مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة ، الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
٥٨	طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي ، محمّد الحسن ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم طباعة مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، بدون تاريخ .
٥٩	ظاهرة اللّبس في العربيّة : د. مهدي أسعد عرار ، دار وائل للنشر ، جامعة بيزرت ، فلسطين ، ط١ ٢٠٠٣م .
٦٠	غاية النهاية في طبقات القرّاء : ابن الجزري ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، لبنان ، ط٣ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
٦١	فوائد الضيائيّة ، شرح كافية ابن الحاجب :

	الجامي ، تحقيق د. أسامة طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينيّة ، الجمهوريّة لعراقيّة ، طبعة ، ١١٤٠٣ – ١٩٨٣م .
٦٢	الكتاب : سيبويه أبو بشر ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، دار الجيل ، بيروت ط١ ، بدون تاريخ .
٦٣	الكتاب : سيبويه ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .
٦٤	كتاب النسب في العربيّة : د.أمين عبد السلام،مطبعة الأمانة، شبرا ،مصر ،ط١ ،١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م
٦٥	الكشّاف : جار الله الزمخشري ، توزيع دار الباز ، مكّة المكرّمة ، طباعة دار المعرفة بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ
٦٦	اللّباب في علل البناء والإعراب : أبو البقاء العكبري ، طباعة دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، ودار صادر دمشق ، سورية ، طبعة ١٩٩٥ ، إعادة ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .
٦٧	اللّباب في علل البناء والإعراب : العكبري ، تحقيق غازي مختار طليحات ، دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان ، دار القلم ، دمشق ، سورية ، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م .
٦٨	لسان العرب : ابن منظور الإفريقي ، محمّد بن مكرم ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ١٤١٠هـ – ١٩٢٢م .
٦٩	لسان العرب : ابن منظور الإفريقي ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ

	العربي بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .
٧٠	لطائف الإشارات لفنون القراءات : القسطلاني ، تحقيق السيّد عثمان ، وعبد الصبور شاهين ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٧٢م .
٧١	اللّمع في العربيّة : ابن جنّي ، تحقيق حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربيّة ، ط٢ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٧٢	متن الألفيّة : ابن مالك ، مكتبة ابن القيّم ، دمشق ، سورية ، ط١ ، بدون تاريخ .
٧٣	المدارس النّحويّة : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٥ ، ١٩٨٧م .
٧٤	مراتب النحويين اللغويين : أبو الطيّب اللّغوي ، عبد الواحد بن علي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم مكتبة نهضة مصر ، طباعة ١٣٧٥هـ.
٧٥	مركز الدراسات النّحويّة : د. عبد الهادي الفضلي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٧٦	المزهر : السيوطي ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي البجاوي ، طبعة البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٦١هـ .
٧٧	المزهر : السيوطي ، تحقيق محمّد أحمد جاد ، دار إحياء الكتاب المصري ، ط١ بدون تاريخ .
٧٨	المزهر :

	السيوطي ، المكتبة العصريّة ، صيدا ، بيروت ، بدون تاريخ .
٧٩	المشكل إعراب القرآن : مكّي بن أبي طالب ، تحقيق حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيـــروت ، ط٣ ١٩٨٧م .
٨٠	المصطلحات النّحويّة نشأتها وتطوّرها : رسالة ماجستير ، إعداد سعيد أبو العزم ، دار العلوم ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
٨١	معاني لقرآن : الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٥٥م وط٢ ، ١٩٨٠م .
٨٢	معجم الأدباء : ياقوت الحموي ، تحقيق د. إحسان عبـــاس ، دار الغـــرب الإســـلامي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م .
٨٣	معجم المؤلّفين : عمر رضا كحالة ، مؤسسة الرّسالة للطباعـــة والنشـــر ، بيـــروت ، ط١ ١٤١٤هـــ – ١٩٩٣م .
٨٤	معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب : مجدي وهبة كامل المهندس ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٤م .
٨٥	معجم المصطلحات النّحويّة والصرفيّة : د. محمّد سمير نجيب اللّبدي ، موسسة الرّسالة ، بيروت ، لبنـــان ، ط٣ ١٤٠٩هـــ – ١٩٨٨م ، ودار الفرقان ، عمّان ، الأردن .
٨٦	المعجم الوسيط : مجمع اللّغة العربيّة ، دار إحياء التراث الإسلامي ، دولة قطـــر ، بـــدون تاريخ

٨٧	معجم علم الأصوات : د. محمّد علي الخولي ، نشر دار الفلاح للنشـــر والتوزيـــع ، الأردن ، طبعة ١٩٩٨م .
٨٨	معجم مقاييس اللّغة : أبو الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام محمّد هرون ، دار إحياء الكتب العربيّة ، عيسى البابي الحلبي ، مصر ، ط١ ، ١٣٧١هـــ .
٨٩	مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري ، تحقيق مازن ، دار الفكر ، بيروت ، لبنـــان ، ط١ ١٤١٩هـــ – ١٩٩٨م . المبارك
٩٠	مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب ، وبهامشه حاشية الشيخ محمّد الأمير : ابن هشام الأنصاري ، مطبعة دار إحياء الكتب ، فيصل البـــابي الحلبـــي ودار الكتب اللّبناني ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .
٩١	مغني في تصريف الأفعال : د. محمّد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، ط٣ ، بدون تاريخ .
٩٢	من قضايا اللّفة : أ.د. مصطفى النحّاس مطبعة الفيصل ، مجلس النشر العلمي في جامعـــة الكويت ، ط١ ، ١٤١٥هـــ – ١٩٩٥م .
٩٣	الموافقات في مقاصد الشريعة : الشاطبي ، إبراهيم بن موسى ، نشر المكتبة التجاريّة الكبـــرى ، القـــاهرة بدون تاريخ .
٩٤	النّحو الوافي : عبّاس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١٤ ، بدون تاريخ .
٩٥	النّحو قانون اللّغة وميزان تقويمها : د. محمود فجّال بن يوسف ، منشورات نادي أبها الثقافي ، أبها ، المملكة العربيّة السعوديّة ، ١٩٨٩م .

٩٦	نزهة الألباء في طبقات الأدباء : ابن الأنباري ، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّـد ، مكتبـة المنـار ، الأردن ، ط٣ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
٩٧	النشر في القراءات العشر : ابن الجزري ، تصحيح محمّد الصبّاغ
٩٨	هدية المؤلفين : إسماعيل باشا البغدادي ، منشورات مكتبة المثنّى ، بغداد ، وكالة المعارف الجليلة ، استانبول ، طبعة ١٩٥١م .
٩٩	الهمع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة : السيوطي ، تصحيح محمّد بدر الدين بن النعساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ .
١٠٠	الوجيز في علوم العربيّة : سليمان يوسف خاطر ، الخرطوم ، ط١ ، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

الدوريات :

مجلّة كليّة اللّغة العربيّة ، جامعة أم القرى ، العدد(١) سنة ١٩٨٣م .

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
استهلال	ب
آية	ج
شكر وتقدير	د – هـ
مقدمة	و – ي
تمهيد : نشأة النّحو دواعيها وأهدافها .	١ – ٩
الفصل الأوّل : التعريف بمصطلحي الوهم واللّبس ، وفيه خمسة مباحث :	١٠ – ٣٢
المبحث الأوّل : تعريف الوهم لغة واصطلاحاً .	١١ – ١٥
المبحث الثّاني : تاريخ نشأته وظهوره وشيوعه في الدراسات النّحويّة والصرفيّة .	١٦ – ٢٢
المبحث الثالث : اختلاف النّحاة حول التوهّم .	٢٣ – ٢٤
المبحث الرابع : أسباب التوهّم ودوافعه .	٢٥ – ٣٠
المبحث الخامس : حقيقة اللّبس وعلاقته بالوهم .	٣١ – ٣٢
الفصل الثّاني : الوهم واللّبس ومستويات اللّغة ، وفيه ثلاثة مباحث :	٣٣ – ٥٧
المبحث الأوّل : الوهم واللّبس في المستوى الصوتي .	٣٤ – ٤١
المبحث الثّاني : الوهم واللّبس في المستوى الصرفي (القوالب الصرفيّة)	٤٢ – ٥١
المبحث الثالث : الوهم واللّبس في التركيب .	٥٢ – ٥٧
الفصل الثالث : الوهم واللّبس في الأبواب النّحويّة ، وفيه ثلاثة مباحث :	٥٨ – ٩٠
المبحث الأوّل : الوهم واللّبس في مرفوعات الأسماء ، وفيه مطلبان:	٥٩ – ٧٥
المطلب الأوّل : الوهم واللّبس في الفاعل ونائبه .	٥٩ – ٦٩

المطلب الثّاني : الوهم واللّبس في المبتدأ والخبر .	٧٠ – ٧٥
المبحث الثّاني : الوهم واللّبس في منصوبات الأسماء : وفيه ثلاثة مطالب :	٧٦ – ٨٤
المطلب الأوّل : الوهم واللّبس في المفعولات .	٧٦ – ٧٧
المطلب الثّاني : الوهم واللّبس في الحال .	٧٨ – ٧٩
المطلب الثالث : الوهم واللّبس في المنادي .	٨٠ – ٨٤
المبحث الثالث : الوهم واللّبس في المعارف .	٨٥ – ٩٠
الفصل الرابع : الوهم واللّبس في الأبواب الصرفيّة ، وفيه أربعة مباحث :	٩١ – ١١٢
المبحث الأوّل : الوهم واللّبس في الأفعال ، وفيه مطلبان :	٩٢ – ١٠١
المطلب الأوّل : مواضع الوهم واللّبس في الفعل الماضي .	٩٢ – ٩٦
المطلب الثّاني : مواضع الوهم واللبس في الفعل المضارع .	٩٧ – ١٠١
المبحث الثّاني : مواضع الوهم واللّبس في التثنية .	١٠٢ – ١٠٤
المبحث الثالث : مواضع الوهم واللّبس في التصغير .	١٠٥ – ١٠٧
المبحث الرابع : الوهم واللّبس في النسب .	١٠٨ – ١١٢
خاتمة	١١٣ – ١١٦
فهارس عامة ، وفيها :	١١٧ – ١٤٤
فهرس الآيات القرآنيّة .	١١٨ – ١٢١
فهرس الأبيات الشعريّة	١٢٢ – ١٢٧
فهرس الأعلام .	١٢٨ – ١٣٠
فهرس المصادر والمراجع .	١٣١ – ١٤٢
فهرس المحتويات .	١٤٣ – ١٤٤